أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنيــة
الشئون الأكاديمية/ قسم المناهج



عملاء الاحتلال في فلسطين المحتلة وإستراتيجيات مكافحتهم

جمع وإعــداد

العميد/ د. كمال محمد تربان

عميد أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية

فبراير 1434هـ - 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

الأمن مطلب أساسي لكل فرد وشعب وأمة ليتمكن من العيش السعيد وتحقيق مزيد من الرفاه والازدهار والتقدم وبدون الأمن تضعف قدرات الفرد والجماعة ويسود القلق والتشتت وضعف الإنجاز ولهذا ففي معترك الصراع بين الشعوب يسعى كل طرف لضرب جميع عوامل قوة الطرف الآخر فيما يمكننا تسميته الاستهداف الأمني وكجزء من هذا الاستهداف يسعى كل طرف إلى تجنيد عملاء له داخل الطرف الآخر فيما يعرف بالإسقاط الأمني والذي يمثل عملية تقوم فيها دولة أجنبية أو جهة معادية بتجنيد فئة من السكان المحليين كعملاء لها ينصاعون لأوامرها ويعملون على تحقيق أهدافها وتقديم الخدمات التي تطلبها ملحقين بذلك أضراراً بمصالح شعبهم مساهمين في إضعافه وتفكيك وحدته السياسية والاجتماعية.

والإسقاط الأمني عملية منتشرة على مستوى العالم أي لا تختص بها دولة دون أخرى حيث تقوم بها كل دولة تشعر بمصادر تهديد قد تأتيها في أي زمان ومن أي مكان للحصول على المعلومات اللازمة لها أولاً ولتنفيذ بعض المهام ثانياً.

وقد امتدح القرآن الكريم الحالة الأمنية المستقرة وعدها منة من الله على الناس حيث خاطب القرآن الكريم قريشاً بقوله: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"، وهو المعنى نفسه الذي أفاده حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من بات عنده قوت يومه، معافىً في بدنه آمناً في سربه فقد حيزت له الدنيا وما فيها".

هذا وقد أكد علماء النفس حديثاً ومنهم (ماسلو) أن: "حاجة الإنسان إلى الطمأنينة والشعور بالحماية وتجنب المواقف الخطرة لا يمكن تجاهلها وهي تقع من حيث الأهمية بعد الحاجات الفسيولوجية لأن الحاجة إلى الطمأنينة والأمن والشعور بالحماية وتجنب المواقف الخطرة تظهر بمجرد إشباع وإرضاء الحاجات الفسيولوجية".

الفصل الأول

العمالة للاحتلال الصهيوني: مفاهيم وغايات

تمهيد:

عند تعارض المصالح أو نشوء العداوات بين الأطراف المتخاصمة تبدأ هذه الأطراف في التخطيط والتنفيذ للممارسات الأمنية التي ترى قدرتها على تجنيبها المخاطر أو تمكينها من جلب المصالح والممارسات الأمنية تمارسها جميع الجهات الأمنية ذات العلاقة فالشرطة مثلاً لديها أجهزة المباحث والمكافحة ولكنها تحص على ممارسة عملها بموجب القانون حتى لا تعطي فرصة للجاني للإفلات من يد العدالة وأجهزة المخابرات تمارسها ويكون هامش الحرية فيها أوسع لأنها تمارس عملها في الخفاء مع الحرص على مراعاة القانون فيما يتطلب إجراءات قانونية كعرض الجاسوس على المحاكم مثلاً كما نجد أن الجيوش لها شق استخباري فبدون المعلومة الكاملة الصحيحة يكون حراك الجيش خطراً وقد يفوت فرصاً سانحة للإنجاز كما إن الجيوش قد تحتاج إلى نقل معدات أو جلبها أو تحديد مواقع أو رصدها وهذا كله يتطلب عملاً مهنياً متقناً وما نحن بصدد الحديث عنه هنا يندرج في حقول العمل هذه مع الأخذ بعين الاعتبار أن الممارسات المنية لدى المسلمين هي أدق وأرقى منها لدى غيرهم فهي تمتاز بالدقة المتناهية الرافضة للعدوان والظلم كما تمتاز بانسجامها مع ضوابط الشريعة الإسلامية الغراء ومع منظومة القيم الإنسانية المنسجمة مع الفطرة السليمة.

ومن منطلق شعور الاحتلال بأهمية العملاء والجواسيس في خدمة مشروعه الاحتلالي فقد ضمن نظريته الأمنية ركيزة تقول: "قبل أن يصبح الفلسطيني عدواً اجعل منه صديقاً متعاوناً" وفي مناظرة تلفزيونية أواسط التسعينات بين المجرمين

شيمعون بيريس وشامير حين هاجم شامير بيريس بسبب اتفاقيات أوسلوا قال له بيريس: "نحن نعيش في محيط من الأعداء وسنجتهد في إحالة أكبر عدد منهم إلى أصدقاء" وعملاء الاحتلال في الأراضي المحتلة هم أنسب توصيف للحالة التي يبحث عنها قادة العدو ومن هنا كان لا بد من وقفة جادة مع هذا الموضوع وخباياه ليكون لنا عوناً في فهم ما يدور حولنا وحصناً لنا من الوقوع في براثن الاحتلال الذي لا يرحم.

تعريف التجسس:

التجسس لغة: تدور معانيه حول البحث عن الأخبار بغرض نقلها لطالبها سواء أكان صديقاً أم عدواً.

التجسس اصطلاحاً: استناداً إلى تعريف القانون الدولي للجاسوس يمكننا تعريف التجسس بأنه:"عملية تتم خفية أو تحت ستار مظهر كاذب لجمع أو محاولة جمع معلومات عن منطقة الأعمال الحربية لإحدى الدول المتحاربة بقصد إيصال هذه المعلومات لدولة العدو".

- كما تم تعريف التجسس بأنه: "البحث عن المعلومات وتجميعها ونقلها للآخرين بوسائل سرية بغية استخدامها والاستفادة منها ضد أمن وسلامة الطرف الذي تتعلق به هذه المعلومات.

وبالتدقيق في التعريفين السابقين نخلص إلى الآتي:

- يتحدث التعريفان السابقان عن جمع المعلومات فقط ونقلها لطالبها فلا يدخل فيهما من يمارس سلوكاً عدائياً كالتخريب أو القتل أو نقل الموال مثلاً لطرف دون آخر.
- يقصر القانون الدولي التعريف على من ينقل المعلومة للعدو فيما يذهب آخرون إلى نقلها لطالبها وهو الأكثر انسجاماً مع المعنى اللغوي فالجاسوس قد يكون جاسوساً لقومه أو على قومه.
- غرض التجسس بحسب القانون الدولي هو نقل المعلومة لدولة العدو وكأن الحالة تقتصر على شخص يتجسس على دولته لينقل المعلومة التي يحصل عليها إلى دولة معادية وهو ما يعني تمكين محامي الدفاع من الاعتراض على تطبيق عقوبة التجسس المنصوص عليها في القانون الدولي على موكله إذا كان:
  - موكله ينقل المعلومة إلى جهة غير حكومية.
  - من دولة أخرى وينقل المعلومة إلى دولته التي الأصلية والتي لا يعتبرها عدواً له.
- كان قديماً يطلق على الجاسوس لفظ العين لغلبة استخدامها في عمله.
- عملية التجسس قد تكون لصالح الدولة أو ضدها فبعضهم يعد بطلاً قومياً حين يعمل لصالح قومه وآخرون يعدون خونة لأنهم يعملون لصالح العدو.
- يختلف الحكم على الجاسوس الواحد وتقييمه والتعامل معه بحسب الجهة المقيمة ففيما ينظر الصهاينة إلى الجاسوس إيلي كوهين الذي اخترق النظام السوري على أنه بطل قومي ضحى بنفسه خدمة لدولته ينظر إليه الشعب السوري على أنه مجرم ويفتخرون بأن دولتهم قامت بإعدامه والحال نفسه ينطبق على رأفت الهجان الذي يعتز المخابرات المصرية أنها قد اخترقت به الكيان الصهيوني ينظر إليه الصهاينة على أنه مجرم حظي بالتكريم عندهم ولكنه خانهم.

تعريف العمالة والعملاء:

الغالب على هذه الكلمات هو معنى الزبون في البنوك والأيدي العاملة ولكنها تأخذ معنى اصطلاحياً مغايراً عند ذكرها في المجال الأمني فنسمع في الإعلام قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإعدام خمسة من عملاء الاحتلال كما قد نسمع قام عملاء الموساد بعملية كذا ومن طرفنا سنقوم باستقراء المعنى الاصطلاحي في للعمالة والعملاء في المجال الأمني وهو ما سيتضح في الآتي:

- عرف الشيخ أحمد ياسين العميل بأنه:"من باع نفسه لجهاز الأمن العام ونفذ ما يطلبه منه ضد مصلحة وطنه وشعبه ودينه فالعميل هو ذلك الشخص الذي تعرض لمحنة كبرى ولم يستطع التغلب عليها.
- عرف د. خضر عباس العملاء بأنهم: "مجموعة الأفراد الذي ارتبطوا مع أجهزة الأمن الإسرائيلية بهدف تقديم خدمات متنوعة للاحتلال قد تضر بالمصلحة الخاصة والعامة للفلسطينيين.

وبدراسة معمقة لعمليات تجنيد العملاء بشكل عام وكذلك عمليات الإسقاط الأمني في الأراضي الفلسطينية أو ما شابهها من بيئات مستهدفة أمنياً يحرص المشغل فيها على الحفاظ على ولاء من يقوم بتجنيدهم واستغلالهم إلى أقصى درجة ممكنة إضافة إلى دراسة وسائل وأغراض هذه الممارسات الأمنية وكذا التعريفات الواردة بالخصوص يمكننا القول بالتعريفات الآتية:

- **التعريف العام للعميل:** مجند لتنفيذ مهمة أو مهام أمنية في بيئة معادية وقد يكون من دولة المشغل أو البيئة المستهدفة.

وهذا التعريف يأخذ من العمومية ما يصلح لإطلاقه على المتعاونين مع الاحتلال في فلسطين أو بشكل عام على كل مجندي المهمات الأمنية الذين يرشحون أو

يقومون بتنفيذ مهمة أو مهام أمنية في بيئة غير بيئة المشغل ويدخل في هذا التعريف الجواسيس أيضاً كما يدخل فيه من يتم تكليفهم بمهام أمنية محددة بمقابل كتكليف آذن في فندق مثلاً برصد شخصية معينة أو سرقة أو تصوير وثائق معينة لصالح جهة ما مقابل مكافأة مقطوعة حيث تنتهي هنا العلاقة بين الطرفين بانتهاء المهمة فهي عملية تجنيد مؤقتة.

ونظراً لخصوصية البيئة الفلسطينية وما يشبهها من بيئات مستهدفة أمنياً من المحتل وخصوصية طرق التجنيد القائمة على الاستدراج ومحاولة السيطرة الكاملة على المجند لضمان الأداء بالمستوى المطلوب منه وكذلك عدم توبته ورجوعه إلى أحضان شعبه يمكننا اعتماد المصطلحات الآتية:

- **الإسقاط الأمني:** عملية إخضاع يتحول فيها المسقط أمنياً إلى التبعية الكاملة للطرف الآخر الذي استطاع استدراجه و التحكم في سلوكه قهراً أو إقناعاً بحيث يصبح على جاهزية تامة للتحرك بحسب تعليمات المشغل أو توجهاته ضد مصالح شعبه وأمته في جميع الاتجاهات ودون أي ضوابط.
- **العمالة:** حالة إخضاع يتحول فيها المسقط أمنياً إلى التبعية الكاملة للطرف الآخر الذي استطاع استدراجه و التحكم في سلوكه قهراً أو إقناعاً ليصبح على جاهزية تامة للتحرك بحسب تعليمات المشغل أو توجهاته ضد مصالح شعبه وأمته في جميع الاتجاهات ودون أي ضوابط.
- **العميل:** شخص تم إخضاعه ليتحول إلى التبعية الكاملة للطرف الآخر الذي استطاع استدراجه والتحكم في سلوكه قهراً أو إقناعاً ليصبح على جاهزية تامة للتحرك بحسب تعليمات المشغل أو توجهاته ضد مصالح شعبه وأمته في جميع الاتجاهات ودون أي ضوابط.

وعليه فإن المصطلح الأنسب للتعبير عن المتعاونين مع الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو مصطلح "عميل" والسبب هو تعدد الأهداف والمهام التي يكلف بها هذا المجند إضافة للمعلومة الأمنية المطلوب أن يزود بها الاحتلال ولكن من الملاحظ أنه بعد انسحاب العدو الصهيوني من غزة عام 2005م وبخاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة عام 2006م سواء بعد الانتخابات التشريعية أو الحسم الأمني بدأ هذا العدو يميل للدقة في اختياره لعملائه وللتخصص في تكليفاته لهم فمنهم من يريده مصدراً للمعلومة فقط – أي جاسوساً– فهو يراه كنزاً في موقعه وهو الكم الأكبر بحسب ما كشفته التحقيقات مع من تم ضبطهم خلال الفترة (2008–2011م) والبعض الآخر يكلفهم بمهام أخرى كنقل الأموال وتوزيعها وشحن النقاط الميته والسبب في هذا التخصيص هو السعي للحفاظ على مجنديه سيما الذين يكتسبون عنده أهمية كبرى بسبب الخدمات الكبيرة التي يقدمونها له فتعدد المهام يعني تعدد المعارف وكثرة الحركة وهو ما يمثل خطورة كبيرة على هذا المجند ويعرضه للانكشاف في أي لحظة وهو ما يعني خسارة لمخابرات العدو في زمن يصعب تعويضها فيه وهذا التخصيص في المهام والخوف على المجندين غير ثابت فالفيصل في الأمر مصالح الاحتلال فقط.

معايير الحكم على وطنية العمل الأمني وممارسيه:

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة برز مصطلح التنسيق الأمني وقد حدثني أحد ضباط مخابرات السلطة ما قبل حكم حماس في غزة عن جلسات التنسيق الأمني وأنه كانت تأتي لجنة استخبارية من طرف الاحتلال إلى مقر جهاز المخابرات الفلسطيني في غزة وعند بدء انتفاضة الأقصى عام 2000م تم نقل هذه اللقاءات إلى منطقة "إيرز" على الحدود الشمالية لغزة ويكون مع هذه اللجنة مجموعة من الأسئلة الأمنية عن أشخاص وأماكن ومؤسسات في غزة تسلمها للجانب الفلسطيني وتتسلم منهم إجابات عن أسئلة مشابهة كانت قد سلمتها له في اللقاء السابق كما كانت تدير بعض النقاشات وتقدم بعض الاستفسارات حول بعض الأمور أو الإجابات التي كانت قد تسلمتها في لقاءات سابقة وهكذا الحال في كل لقاء من لقاءات التنسيق الأمني وقد انقسم الناس قسمين حيال تصنيف مثل هذه الممارسات فمنهم من يراها عمالة للاحتلال ومنهم من يراها من متطلبات قيام السلطة الفلسطينية والتزاماتها بموجب اتفاقات السلام الموقعة مع الاحتلال وقد ترتب على ذلك شرخ كبير داخل المجتمع الفلسطيني مهد للانقسام المر الذي لا زالت القضية الفلسطينية تدفع ثمنه حتى تاريخه وهو ما يتطلب وقفة جادة لوضع النقاط على الحروف وعدم إعطاء أي غطاء لأي عمل يضر بالشعب الفلسطيني.

ومن جهتنا نستطيع أن نقول: إن المعيار الذي يمكننا أن نحدد في ضوئه دائرة العملاء يتمثل في موقف هذا الشخص أو تلك الدائرة من كل ما له علاقة بالمصلحة العليا للشعب أو الجماعة كالثوابت والحقوق المشروعة والمكتسبات والممتلكات والمقدرات وهي أمور لابد وأن تكون واضحة للجميع متعارف عليها حتى لا تكون هناك مساحات رمادية يمكن لأحد أن يتستر وراءها بصفتها مساحات رمادية غير

واضحة المعالم لينفذ أجندة غير مقبولة للمجموع أو يقدم خدمات مجانية أو بمقابل للاحتلال أو يمارس من خلالها سلوكاً خيانياً تحت ستار عدم وضوح الرؤية.

وهذا يتطلب جسماً ممثلاً تمثيلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني – والمرشح لذلك هو منظمة التحرير الفلسطينية – بحيث يقوم هذا الجسم بمتابعة إعداد النظرية الأمنية الفلسطينية والتي ستحدد المقبول من المرفوض من السلوك وفي ضوء ذلك يستطيع أي فرد أن يكتشف وبكل سهولة العملاء من الصالحين في الشعب الفلسطيني وفي حال عدم الوصول لنظرية أمنية متفق عليها وطنياً سيبقى في الميدان متسع لكل فاسد للعبث بمقدرات الشعب الفلسطيني وكذا الأمة العربية والإسلامية مع وجود من يدافع عنه جهلاً أو خدمة للعدو أو سعياً وراء مصلحة خاصة ولعل هذا ما يعاني منه الشعب الفلسطيني في المرحلة الراهنة.

محددات عمليات تجنيد العملاء والجواسيس:

ترتبط الممارسات الأمنية ومن بينها عمليات تجنيد العملاء والجواسيس ارتباطاً وثيقاً بالتهديدات القائمة أو المتوقعة التي تخشى منها الدولة أو الجماعة فكلما شعرت أي جهة بوجود ما يهددها فإنها تحرص على تجنيد عملاء أو جواسيس لها للحد من هذه الأخطار أو الوقوف على مصادرها وحجمها وتوقيتها والمكان المنبعثة منه بغرض وضع الخطط الملائمة للتعامل معها ومن هنا يمكننا أن نقف **على محددات ثلاث هي:**

1. المحدد الزماني لعملية تجنيد العملاء والجواسيس:

هو تلك الفترة الزمانية التي تستدعي أن يقوم طرف بهذه العملية ضد طرف آخر فالمحدد الزماني هو الإجابة الواضحة على السؤال: "متى يجب على جهة ما أن تمارس عملاً استخبارياً ضد جهة أخرى؟" والدارس لهذا الأمر يجد أن البشرية قد عرفت هذه العملية منذ أن شعرت بأهمية المعلومة وضرورة وجود من يخدم الجماعة وسط خصومها وأعدائها ولذا نجدها تمتد منذ أقدم المجتمعات وحتى عصرنا الحاضر كما أنها لم تنقطع بسبب الحروب والصراعات والعداوات القائمة على وجه الأرض أما هذه العملية في فلسطين فقد بدأت مع بداية تفكير اليهود في إقامة دولتهم على أرض فلسطين ومع شعورهم بأن الفلسطينيين بدأوا يهددونهم ويشكلون عليهم خطراً بدأوا بعملية تجنيد العملاء والجواسيس وسط الفلسطينيين وهذا يعني أن العملية بدأت منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين فيما يعرف بالانتداب وهي مستمرة حتى هذا التاريخ ولا يوجد ما يفيد باحتمال توقفها لدوام شعور الصهاينة بأن هناك ما يهددهم لا سيما وأن حدود كيانهم لم يرسم بعد وأطماعهم لا حدود لها والشعب الفلسطيني أصبح يمثل تهديداً على أمنهم ووجودهم بعد أن كان يمثل تهديداً لأمنهم فقط.

2. المحدد المكاني لعملية تجنيد العملاء والجواسيس:

هو تلك الأماكن التي تنبعث منها أو قد تنبعث منها تهديدات أمنية للجماعة أي أنه يمثل إجابة على السؤال: "ما الأماكن التي يتوجب على جهة ما أن تمارس فيها عملاً استخبارياً؟" فهذا هو المعيار الذي يبين المحدد المكاني لهذه العملية بالنسبة لكل دولة أو جماعة من الجماعات ولكن اليهود وبتركيبتهم الخبيثة ونفوسهم المضطربة ونواياهم السيئة يعيشون حالة من القلق تشعرهم بأن كيانهم إما أنه مهدد فعلاً من الجميع أو أنه قد يهدد لاحقاً من أي بقعة في الأرض لأنهم لا يأخذون بعين الاعتبار مصلحة أحد سواهم عند تحركهم وحتى مصلحة أشد الناس قرباً منهم ودعماً لهم كأمريكا مثلاً ولذا فإنه عملية التجنيد لديهم تستهدف الجميع فهم يبذلون كل ما يمكنهم من جهد لتجنيد العملاء في صفوف الفلسطينيين كما أنهم يعملون على تجنيد العملاء والجواسيس في الدول العربية سواء من أبرمت معهم اتفاقات سلام أو ما يسمى بدول الممانعة كما أنهم لا يتورعون عن التجسس على أقوى حلفائهم وهي أمريكا فالعملية بشكل عام مرتبطة بمدى شعور الجماعة أو الدولة أن أمنها مهدد فكلما ازداد هذا الشعور تضاعف جهدها لزيادة عدد المجندين لصالحها ومسح أوسع مساحة من الأرض سواء أكانت التهديدات الأمنية قائمة أو توفر احتمال صدور تهديدات أمنية لها منها.

3. المحدد الموضوعي لعملية تجنيد العملاء والجواسيس:

هو تلك المهمة أو المهمات التي يتم تجنيد العملاء لتنفيذها أي انه يمثل الإجابة على السؤال: "ما المواضيع والمهام الأمنية التي تتطلب تجنيد عملاء لتنفيذها؟" فالعمل الاستخباري له مشكلاته وتعقيداته وتعدد مجالاته مرهق لجهة التشغيل ومكلف وسبب في كثرة حركة المجندين مما يعني إمكانية انكشاف آمرهم أو وضعهم في دوائر الشبهة كما أن الكم الكبير من المعلومات مرهق لجهات التحليل ومبدد

للجهد والوقت ولذا نجد أن الموضوع المطلوب الإحاطة بجوانبه أو المهمة المطلوب تنفيذها هو ما يحدد نوع وعدد ومواصفات وزمان ومكان تجنيد هذا العميل أو ذاك ولذا فحينما كان التجنيد وسيلة لمخابرات الاحتلال لضرب بنية المجتمع الفلسطيني وتقويض أركان مقاومته كان يتم الإسقاط لأكبر عدد ممكن من العملاء ولم يكن مخابرات العدو يلقي بالاً لمن يتم إعدامه على يد المقاومة الفلسطينية منهم فأغراضه من عملية التجنيد تسير بحسب ما يحب وما كان يبديه من تعاطف مع بعض عائلات العملاء بعد إعدامهم إنما كان يأتي من باب التحريض على المقاومة ومحاولة تجنيد أبناء هؤلاء العملاء لصالحه أو تحريضهم على الانتقام من المقاومين بغرض مضاعفة الأزمة وتحقيق مزيد من مصالح الاحتلال.

أجهزة الأمن الصهيونية العاملة في المجال الاستخباري وتجنيد العملاء:

إن عقدة الخوف التي تلاحق ساسة الصهاينة هي العامل الأهم في تحديد بوصلة العمل الأمني عندهم فكيانهم قام على أنقاض شعب شردوه من أرضه ووطنه كما يرون أنهم شعب الله المختار ولذا فما يهمهم مقدم على أي شيء ومصالحهم قبل كل شيء وهم لا يثقون بأحد ولذا نجدهم قد أعطوا العمل الأمني أولوية لا يقبلون أن تنازعها أولوية أخرى حيث إنه من اللافت للنظر أن الاستخبارات الإسرائيلية هي الوحيدة التي قامت قبل قيام الدولة بنصف قرن، وكان هدف الصهاينة من تأسيسها تلبية طموحهم في اغتصاب فلسطين، حيث بدؤوا بتأسيس التنظيمات السرية على هامش المنظمات الإرهابية مثل الهاجاناة التي نظمت أول مدرسة لإعداد ضباط الاستخبارات في عام 1921، وسمت جهازها الأمني باسم (شاي) وفي عام 1937 وخلال اجتماع ضم قادة الهاجاناة وقائد جهاز (شاي) وبعض قادة فرق العمل تم الاتفاق على تأسيس الموساد، وتم تكليف "عزرا دافين" بتنظيم الموساد لمواجهة

الفلسطينيين والدول العربية الأخرى، فكان "دافين" أول من وضع أسس جمع وتحليل المعلومات والاستفادة منها، وأساليب التجسس والعمليات الخاصة وزرع العملاء.

والدارس لهذا المجال من العمل يجد أنه يقوم بالعمل المخابراتي لدى الكيان الصهيوني حتى تاريخه ثلاثة أجهزة والأمر عندهم لا يمتاز بالجمود والحدة التي تعاني منها الكثير من الدول العربية فسنجد المرونة المطلوبة عند الاحتلال فيما لو تطلبت الدواعي الأمنية إضافة أو دمج أجهزة أو نقل أو إضافة صلاحيات وهذه الأجهزة الثلاثة تتقاسم العمل فيما بينها وتتبادل الأدوار بما يخدم المصلحة ويحقق الهدف العام وهي:

1. جهاز الأمن العام " الشاباك " أو " الشين بيت ":

وهو جهاز تابع لوزارة الداخلية ويختص بالحفاظ على الأمن الداخلي للكيان وكان مجال عمله يمتد ليشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث كان هو الجسم المسئول عن تجنيد وتشغيل العملاء في هذه المناطق ولكن بعد انسحاب الاحتلال من غزة دخلت أكثر من جهة لتعمل داخلها حيث أصبحت كجسم خارجي عن الكيان يشبه ميادين عمل الموساد وفيه تهديدات عسكرية تتقاطع مع اختصاصات الاستخبارات العسكرية.

2. جهاز المخابرات الخارجية "الموساد":

وهي الجهة المخولة بالعمل الاستخباري خارج حدود الكيان الصهيوني ونظراً لحساسية دورها واحتمال أن يترتب على مهامها أزمات دبلوماسية مع دول لا يرغب الاحتلال في استثارة عداوتها كما حدث مع الأردن حينما قبض مرافقوا المجاهد خالد مشعل على عملاء الموساد الذين نفذوا عملية الاغتيال الفاشلة له هذه الحساسية جعلت مرجعية هذا الجهاز هي مكتب رئيس الوزراء مباشرة.

3. الاستخبارات العسكرية أو شعبة المخابرات في هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي "أمان":

وهي الجسم المكلف بالمهام الاستخبارية المتعلقة بالجانب العسكري ويتبع مباشرة لما يسمى بوزارة الدفاع الصهيونية والملاحظ بعد عام 2005م أن ازدادت عنايتها بالجانب التقني لما لمسته من فوائد ذلك في العمل الاستخباري.

أهداف تجنيد الاحتلال لعملاء من أبناء من الشعب الفلسطيني:

لا تتوقف أهداف الإسقاط الأمني عند جمع المعلومات ولكنها تتجاوز ذلك بكثير فهي تتعلق بمتطلبات تدافع نظريتي أمن متعارضتين يسعى كل منها لضرب جميع عوامل قوة الأخرى مع تعزيز جميع عوامل قوتها هي.

وعند دراسة موضوع العملاء في فلسطين والهدف من تجنيدهم نجد أن الأمر ليس اعتباطياً وإنما هو مدروس بعناية ومهنية عالية مع الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال حيث نجد أنه قد تم توظيفهم في العديد من المجالات الهامة لدى العدو وقد أثنى قادة العدو الإسرائيلي على هذه الوسيلة الفعالة ضد الشعب الفلسطيني كما أثني غيرهم من قادة الدول الأخرى على الفائدة التي جنوها من وراء عملائهم وجواسيسهم خلف خطوط العدو ومن هذه الأقوال:

- **نابليون بونابرت:** "إن جاسوساً واحداً في المركز الملائم أفضل من عشرين ألف جندي في ميدان المعركة".
- **أرنولد توينبي:** "إن تسع عشرة حضارة من أصل إحدى وعشرين قد تقوضت من الداخل بواسطة شبكات التجسس والمخبرين".

ولهذا كان **لبسمارك** في القرن التاسع عشرة (40 ألف) جاسوس مما ساعده في هزيمة فرنسا عام 1870م.

- **ومن الصهاينة:**

- مناحيم لانداو مدير القسم العربي في جهاز الأمن الداخلي الصهيوني "الشاباك" يقول:

إن عملية تجنيد العملاء تساهم في تسهيل حسم المواجهة على الجيش الإسرائيلي بأقل عدد من الخسائر، كما أن المعلومات الاستخبارية تزيد من القدرة على تحديد الجهات التي تستحق العمل العسكري ضدها، والمساهمة في تحديد الظرف الأفضل لإنجاح العمليات العسكرية، ويقول أيضاً في حق العملاء " يظل العملاء المصدر الأهم والأوثق في جمع المعلومات الاستخبارية التي يسهل تحليلها وتفسيرها بأقل درجة من الخطأ برغم التطور التقني والإلكتروني".

- يوحنا تورجمان "أحد قادة المخابرات الصهاينة المتقاعدين" يقول:

إسقاط العملاء يوفر حيوية لتوفير المعلومات، وإسقاطهم يساهم في المس بمعنويات القوى والشارع الفلسطيني بشكل عام، كما أن كشف الجهات الفلسطينية للعملاء يبرز سطوة إسرائيل وقدرتها على التغلغل داخل المجتمع الفلسطيني وهو ما يؤثر في المعنويات العامة.

ويشيرالجنرال شلومو جازيت "رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الصهيونية السابق" يقول إن: استغلال إسرائيل لكل مناحي الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة ساهم في ابتزاز الفلسطينيين وإجبارهم على التعامل مع مخابراتها.

والمتأمل لأهداف الاحتلال الصهيوني من تجنيد العملاء من الفلسطينيين يجدها تدور بشكل عام في محورين هامين هما:

المحور الأول: إضعاف الشعب الفلسطيني من خلال ضرب جميع عوامل قوته.

المحور الثاني: تزويد الاحتلال بكل وسائل القوة التي قد تساعده في مواجهة الشعب الفلسطيني.

حيث يمكننا أن نحدد المجالات التي يوجه العدو عملاءه للعمل فيها في الآتي:

أ. توفير المعلومات اللازمة للعدو الصهيوني لتحقيق أهدافه ضد الشعب الفلسطيني.

ب. إحداث أضرار مقصودة تضر بالشعب الفلسطيني تربك الساحة الفلسطينية وتزعزع استقرارها.

ت. تهيئة الأجواء للعدو لتنفيذ مهامه الأمنية بحسب المطلوب.

ث. تنفيذ مهام نوعية وخاصة تتعلق بطبيعة عمل العميل وموقعه في العمل.

ويمكننا تصنيف هذه الأهداف كالآتي:

1. أهداف تتعلق بالمعلومات الأمنية.
2. أهداف تتعلق بالمقاومة الفلسطينية.
3. أهداف تتعلق بالحالة النفسية للمواطنين.
4. أهداف تتعلق بالمؤسسات الحكومية والأهلية.
5. أهداف تتعلق بالتخريب والإفساد.
6. أهداف تتعلق بمهام نوعية خاصة تتعلق بطبيعة عمل العميل.
7. أهداف تتعلق بالسجون والمعتقلات.
8. أهداف تتعلق بالعالم الخارجي. (العربي والإسلامي والأجنبي)

وفيما يلي تفصيل لما سبق:

أولاً: أهداف تتعلق بالمعلومات الأمنية:

تحتل المعلومات الأمنية عن الواقع المستهدف أهمية كبيرة في العمل الاستخباري وتزداد أهمية هذه المعلومات بازدياد حجم التهديدات الأمنية ومدى خطورتها ولما كان الكيان الصهيوني يشعر بحساسية وضعه في المنطقة وبحجم العداء له الذي بدأ يستعر في المنطقة من حوله فإنه يولي المعلومات الأمنية عناية كبيرة ويبذل قصارى جهده في الحصول على كل ما يحتاجه وما قد يحتاجه منها كما نجد أنهم يلقون باللائمة بعد كل هزيمة أو فشل أمني على المؤسسة الأمنية التي عجزت عن تزويد جهات الاختصاص وصناع القرار بقواعد البيانات اللازمة وهنا يمكننا أن نذكر بعضاً من أهم المجالات التي يوظف مخابرات الاحتلال عملاءه للعمل فيها فيما يتعلق بالمعلومات الأمنية:

1. تزويد العدو بالمعلومات التي تمكنه من تحقيق العديد من أهدافه ضد دوائر الاستهداف الهامة (الأفراد، التنظيمات، الواقع الاقتصادي، الواقع الاجتماعي، الرأي العام).
2. تزويد العدو بالأماكن الحساسة التي تساعده في بناء بنك معلومات يضم: "بيوت مقاومين وقادة، أماكن رباط وزرع عبوات، مراكز قوى أمن والأماكن البديلة، مكاتب لمنظمات أو مؤسسات هامة، أماكن شبكات اتصال قد تكون بعض التنظيمات أنشأتها للتواصل الميداني، أنفاق تستخدم لإدخال مواد حيوية لا سيما السلاح ومستلزمات تصنيع السلاح، مداخل ومخارج للمناطق لتسهيل تحركه في الاجتياحات، ...." حيث يمكن أن يتم ذلك بإحدى الوسائل التالية:

أ. تحديد المكان على برنامج جوجل إيرث وتسميته وقد يضع إشارة تدل على درجة خطورته.

ب. تصوير الأماكن وإيصالها من خلال شبكة الإنترنت أو بأي وسيلة يتفق عليها مع المخابرات.

ت. وضع مادة ترسل إشعاعاً معيناً لتسهيل استهداف هذا الهدف وغالبية ما استخدمت له هذه الطريق سيارات المقاومين.

ث. كتابة تقرير خطي مفصل وإرساله للمخابرات الذي قد يطلب منه أو من غيره مواصلة تحديد المكان المطلوب بوسائل متطورة متفق عليها.

ج. مرور العميل بجوار المكان المستهدف والوقوف بجواره متذرعاً بأي حجة كربط حذائه أو البحث عن شيء سقط منه أو التوقف لإجراء مكالمة هاتفية وإرسال إشارة كاتصال هاتفي من شريحة أورانج مثلاً تحدد المكان للعدو.

ثانياً: أهداف تتعلق بالمقاومة الفلسطينية:

تمثل المقاومة الفلسطينية رأس الحربة في وجه الاحتلال ولذا فهو يسعى لتوجيه عملائه للقيام بمهام أمنية تتعلق بالمقاومة ومن أهمها:

1. رصد كل ما يتعلق بالمقاومة الفلسطينية من تحركات المقاومين أو أسرارهم وعتادهم ومخابئهم ومخازن سلاحهم.
2. تحديد بيوت قيادات المقاومة وتزويد الاحتلال بإحداثياتها لتنفيذ المهام الأمنية التي يراها مناسبة بشأنها وفي الوقت المناسب.
3. تنفيذ مهام يمكنها أن تعيق قدرة المقاومة على تحقيق أهدافها أو تفسد جهودها وخططها للإيقاع بالعدو كقص أسلاك العبوات الناسفة أو تحديد أماكنها للاحتلال ليتجنبها أو يعالجها بما يفقدها فاعليتها.
4. زعزعة ثقة الجماهير في المقاومة وإضعاف دعمهم لها بكل الوسائل الممكنة.

5. تشويه صورة الأفكار التي يحملها المجاهدون في المجتمع من خلال إسقاط بعضهم أو إثارة الشبهات حولهم...
6. تشويه صورة بعض المجاهدين من خلال الاعترافات المزورة عليهم.
7. إحكام السيطرة على الأماكن الحدودية والحد من قدرة المقاومين على التحرك الآمن فيها.
8. محاولة إسقاط بعض زوجات أو أبناء الشهداء والمعتقلين بحيث يتم الاستفادة منهم إلى أقصى درجة ممكنة وقد يتم كشفهم للجمهور مما سيخلق حالة من القلق والخوف لدى بعض المجاهدين حين يتخيل مصير أسرته من بعده فيما لو استشهد أو تم اعتقاله.
9. تشكيل خلايا وهمية بأسماء مقاومة لامعة وتجنيد بعض الشباب فيها ثم استغلالهم من خلال توريطهم في أعمال جهادية خطتها وكامل المعلومات عنها لدى الاحتلال وهو ما يجعله بالخيار:

- إما أن يصفيهم قبل تحقيق أهدافهم فيتخلص منهم ويبث روح الإحباط فيمن خلفهم.
- وإما أن يعتقلهم ويحكم عليهم أحكاماً عالية تغيبهم في السجون.
- وإما أن يعتقلهم ويساومهم على تخفيف أحكامهم أو يهددهم بكشف اعترافاتهم أمام زملائهم.
- تحييد شرائح من المجتمع عن ساحة الصراع ضد العدو فالعميل يخرج من ساحة الصراع ضد الاحتلال فور سقوطه بل يتحول لعدو لشعبه، والمجاهد الذي تضرب دوائره المستهدفة أو بعضها يضعف أثره كمقاوم للمحتل بل قد ينتهي تماماً.

10. تنفيذ مهام خاصة يطلبها العدو كالمشاركة في الاجتياحات أو البحث عن جنود أو عملاء مخطوفين كما في موضوع شاليط أو اغتيال شخصيات معينة أو شحن نقاط ميتة بالتعليمات من المخابرات أو المال أو مستلزمات العمل الخياني أو إيصال رسائل.
11. كل مهمة أمنية من شأنها إضعاف المقاومة وتمكين الاحتلال من ضربها.

ثالثاً: أهداف تتعلق بالحالة النفسية للمواطنين:

يمثل الشعب الفلسطيني الحاضنة الحقيقية للمقاومة فهو الذي يضمد جراحها ويشد من عزمها ويرفدها بالكادر البشري المطلوب ويدعمها مادياً ومعنوياً لاسيما في الظروف الحرجة ولذا يسعى الاحتلال إلى التأثير سلباً على الحالة النفسية للمواطنين ليضعف من دعمهم للمقاومة أو ليحيل من استطاع منهم إلى عدو لها فالاحتلال يوظف عملاءه للعمل على محاور من أهمها:

1. زعزعة ثقة الشعوب بقضاياها العادلة وقدرتها على تحقيقها.
2. بث روح الهزيمة بين الناس من خلال نشر ثقافات مسمومة مثل: الكف ما بتلاطم المخرز.
3. إضعاف ثقة الجماهير في فصائلها المقاومة بإشعارها أنها تعمل لمصالحها الشخصية وأن الاحتلال مخترق لصفوفها وقادر على إسقاط قياداتها وتتعزز قدرته على لعب هذا الدور حين يتمكن من إسقاط أحد هذه القيادات أو أحد أفراد عائلته أو يتمكن من إثارة شبهات قوية من حوله.
4. زعزعة ثقة الشعوب بقياداتها الوطنية من خلال الطعن والتشهير بهم والتقليل من دورهم وشأنهم.
5. زيادة وتيرة القلق والإحباط داخل المجتمع من خلال الإكثار من التأفف والشكوى في كل مكان.

6. بث حالة من الخوف والهلع بين المواطنين من خلال إشاعة الأخبار الكاذبة والترويج لها لاسيما قبل الاجتياحات أو زمنها.
7. تنفيذ أي مهام ذات أثر في ضرب الحالة النفسية للمجتمع الفلسطيني يرغب الاحتلال في تنفيذها.

رابعاً: أهداف تتعلق بالمؤسسات الحكومية والأهلية:

تقوم المؤسسات الحكومية بتقديم الخدمات الضرورية للناس فيما تقوم المؤسسات الأهلية في تحسين نوع الخدمات أو سد عجز فيها وهو ما يشكل منظومة عمل متكاملة وفي حال عجزت هذه المؤسسات عن تقديم خدماتها تتضاعف معاناة الناس وتضعف قدرتهم على المقاومة ولذا يولي الاحتلال هذه المؤسسات عناية خاصة ويوجه عملاءه لتنفيذ ما يمكنهم من المهام المقوضة لأركانها ومن أهمها:

1. رصد قيادات العمل الوطني والسلك الحكومي وتحديد أماكنهم لتسهيل استهدافهم في اللحظة التي يحددها العدو وبالطريقة التي يراها مناسبة.
2. إضعاف ثقة الناس بهذه المؤسسات وبأمانة القائمين عليها وكذا نوعية خدماتها المقدمة للجمهور.
3. تزويد العدو بآخر أخبارها هذه المؤسسات ليتمكن من وضع خططه لتدميرها أو إضعاف أثرها في المجتمع.
4. سرقة قواعد البيانات من هذه المؤسسات وتزويد الاحتلال بها ليستفيد منها في عمله الاستخباري.
5. العمل على إشاعة روح الشقاق والخلاف بين العاملين فيها أو روح الهزل واللامبالاة بينهم.
6. السعي للوصول لمركز مرموق في أي دائرة للعمل على تحييد الكادر القوي وتصدير الضعيف في مراكز التأثير وصنع القرار.

خامساً: أهداف تتعلق بالتخريب والإفساد:

حيث يوجه مخابرات العدو عملاءه للعمل في كل اتجاه في هذا المجال ومن أهم مجالات عملهم:

1. إتلاف الممتلكات العامة والتشجيع على استباحتها وعلى إشاعة مظاهر الفوضى والإخلال بالنظام والعبث بالقيم المجتمعية وهو ما يضر بمصالح الناس ويخلق صورة سلبية عن الشعب الفلسطيني داخله وأمام العالم الخارجي.
2. تهيئة البيئة للالتقاط المزيد من العملاء من خلال نشر المخدرات والرذيلة والفساد داخل المجتمع من خلال إغراء غيره بالتدخين كمقدمة ثم الحشيش والخمور والأفلام السيئة المثيرة للشهوة وتبادل الأقراص المدمجة والدلالة على مواقع النت السيئة من خلال تعميم عناوينها مباشرة على الشباب أو كتابتها على الجدران في أماكن عامة بخاصة طرق الجامعات ومدارس الطلاب والطالبات للمرحلتين الثانوية والإعدادية.
3. توفير الأدوات اللازمة من عملاء أو أماكن أو مواد وأدوات ككاميرا التصوير أو السيارة وغيرها لإسقاط أكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع سواء من خلال مشاركات مباشرة أو تهيئة الظروف لذلك.
4. ضرب النسيج الاجتماعي بغرض إضعاف المجتمع وتفكيكه حيث أنه عند انكشاف العميل تتضرر أسرته ويعاني أبناؤه ، وعند إعدامه على يد الجهات المختصة تتوتر عائلته ، وعند إعدامه على يد الفصائل وانكشاف من قام بالعمل قد تدب الثارات لا سيما عند ضعف أجهزة الأمن في المنطقة.
5. تسهيل بيع الأراضي للعدو سواء بالنصب والاحتيال والتزوير أو التخويف والتهديد أو تهوين الأمر على صاحب الأرض.
6. توظيف شريحة من المجتمع لضرب هذا المجتمع وتخريبه بالوسائل التي يختارها العدو أو يبتكرها المسقَط ، ويعزز دور هذه الشريحة:

أ. ظلم وقع على المسقَط من المجتمع أوصله إلى هذه المرحلة.
ب. سوء النظام السياسي وكبته للحريات واضطهاده للأفراد.
ت. رغبة المسقَط في التدمير بسبب شعوره بدونيته وخسارته وضعفه أمام المجتمع.
ث. تحميل المسقَط للمجتمع المسئولية عن حاله المزرية .
ج. رغبة المسقَط في إثبات مزيد من الولاء والطاعة والتميز في الأداء بغرض الوصول إلى أعلى درجة من إشباع شهواته.

سادساً: أهداف تتعلق بمهام نوعية خاصة تتعلق بطبيعة عمل العميل:

ويكون ذلك عندما يصطاد ضابط المخابرات عميلاً يعمل قي موقع حساس يستطيع أن يخدم من خلاله الاحتلال أو يكون عمله في معدات أو أدوات يحتاجها المقاومون كالسيارات وأجهزة الاتصال أو المواد المستخدمة في التصنيع وحينها يبدأ ضابط المخابرات بتكليف هذا العميل بمهام تناسب طبيعة عمله لاقتحام الدوائر المغلقة للمقاومين أو إضعاف أدائهم أو إفشاله من خلال السلاح المغشوش أو العبث في تركيبة المواد الكيميائية المستخدمة في تصنيع السلاح.

سابعاً: أهداف تتعلق بالسجون والمعتقلات:

حيث يتم توظيف العملاء للعمل داخل السجون على كل صورة ممكنة ومن أهم أعمالهم:

1. إثارة روح اليأس والإحباط داخل المعتقل بتمثيل دور المحبط.
2. مضاعفة معاناة المعتقلين من خلال وضع قاذورات على ممتلكاتهم أو البصق والتنخم على الأرضيات الإسمنتية أو التبرز خارج العين المخصصة وإبقاء ذلك خلفه أو تلويث الجدران به.
3. إثارة حالة من الذعر والهوس الأمني بين المعتقلين لا سيما عند التحقيق مع أحد العملاء داخل الأقسام.
4. حرمان المعتقلين من بيئة تربوية يستفيدون منها من خلال توتير الجو النفسي لهم.
5. التشويش على البرامج التربوية والعمل على عدم نجاحها.
6. إثارة المشاكل مع الأطر الأخرى وتأجيج كل التوترات لا سيما لو كان في موقع مؤثر.
7. إتلاف ممتلكات المعتقلين أو العبث بها.
8. كشف مخابئ أمانات المعتقلين وإبلاغ إدارة السجون عنها.
9. نقل صورة واضحة لإدارة السجون عن واقع المعتقلين ونقاط ضعفهم تمهيداً لقمعهم أو نقلهم من أقسامهم.
10. تبديد جهود المعتقلين وهم يبحثون عن مكان آمن لأماناتهم ووضع آمن لاجتماعاتهم.
11. تصيد كلام المعتقلين في فترة التحقيق داخل الزنازين ونقله للمحقق أو التحقيق معهم بدلاً عن مخابرات العدو أو محاولة التحقق من وجود علاقة عمل

أو معرفة مسبقة بين شخصين داخل الزنازين لاسيما حين تتطلب مقتضيات التحقيق ذلك.

12. العمل داخل غرف العار والتي قد توضع بجوار بعضها لتصبح قسماً كاملاً أو قد توضع في مكان على الحدود على شكل خيام مثلاً ليتم إيهام المعتقل بعد إبعاده خارج فلسطين بأنه في مأمن وبين إخوانه المجاهدين فيسهل عليه الحديث والاعتراف بما لم يقله في أقبية التحقيق.

ثامناً: أهداف تتعلق بالعالم الخارجي: (العربي والإسلامي والأجنبي)

كالتجسس على هذه الدول ونقل أخبارها لمخابرات العدو أو تنفيذ أو المساعدة في تنفيذ مهام أمنية لصالح العدو وهو عمل دائم مستمر تظهر حقيقته في الفضائح التي تظهر ما بين الفينة والأخرى ولكنها تختفي بسرعة لأن البعض يرون في الاحتلال جزء من منظومتهم الأمنية أو يقعون تحت ضغوط بعض الدول الكبرى مما يساعد الصهاينة على علاج مشكلاتهم دون أن يدفعوا ثمناً حيث إن كلمات التنديد الصادرة ضدهم بعد أي فضيحة من هذا النوع لا تكون صادرة بسبب جريمتهم ولا حجمها ولكن بسبب عدم إتقانهم عملهم ورداءة أدائهم مما أدى لانكشافهم وتهديد مصالح الدول التي تدافع عنهم أو إثارة المتاعب لها.

دوائر الاستهداف الأمني للأفراد:

يعمل مخابرات الاحتلال على استهداف الفرد مباشرة فإذا عجز بدأ محاولات الوصول إليه من خلال عدة دوائر من أهمها:

دائرة الفرد نفسه، الدائرة الشخصية، الدائرة الاجتماعية، دائرة العمل الجهادي.

وفيما يلي وقفة مع كل دائرة من هذه الدوائر:

1. **دائرة الفرد نفسه**:

حيث يتم التعامل مباشرة من قبل مخابرات العدو مع المستهدف موظفاً العديد من الوسائل منها:

أ. الوسطاء من أصحاب أو أقارب أو جيران أو غيرهم من هذه الدوائر المجندة مع مخابرات العدو بحيث يمارس كل منهم دوراً مدروساً لإسقاط هذا المستهدف في وحل العمالة.

ب. الهاتف النقال ، أندية الحوار وغرف المحادثات عبر الإنترنت حيث يتواصل المخابرات مع الضحية ويمارس معه الإغراء غالباً ومحاولات الإقناع أو الترهيب.

ت. برامج التواصل الإلكتروني الحديثة والمتنوعة والتي توفر فرصة التواصل بالصوت والصورة مع إمكانية تسجيل هذه المقابلات.

ث. الحاسوب الشخصي للمستهدف حيث يمكن لخبراء الحاسوب اختراقه من خلال شبكة الإنترنت والحصول على جميع المجلدات والملفات المحفوظة عليه والتي قد يحتوي بعضها صوراً عائلية خاصة كما قد يحتوي بعضها صوراً لبعض المجاهدين بزيهم العسكري أو قد يحتوي أسراراً تنظيمية خطيرة ستسبب حرجاً أو وضعاً لفاقدها في دائرة الشبهة ولكل هذه المحتويات إذا سيطر عليها مخابرات العدو طريقة لتوظيفها في الضغط على المستهدف بغرض تطويعه وإرغامه على التعامل مع مخابرات العدو.

ج. المعابر والحواجز: فقد يستدعى عند وصول المعبر أو الحاجز لمقابلة المخابرات الذي يحاول إسقاطه أو يمنع من السفر في لحظات حرجة من مسيرة دراسته أو علاجه ثم يحال للمراجعة لدى الجهات المختصة وهناك تمارس عليه الضغوط بهدف إسقاطه .

ح. الإدارات المدنية وجهات منح الجوازات والتراخيص والحوالات للعلاج.

خ. غرف التحقيق: فبعد التحقيق يسعى المخابرات بإشعاره بصعوبة قضيته وأنه قادر على تخفيف الحكم عنه وقد يشعره بكثرة اعترافاته وصعوبة وضعه بين أصحابه إذا اطلعوا عليها.

د. اعتقاله في البحر أو أثناء الاجتياحات للمناطق الحدودية ومن ثم إخضاعه للتحقيق ومساومته للتعاون مع مخابرات العدو بكل الوسائل الممكنة.

2. **الدائرة الشخصية للفرد**:

تعريفها: وهي مجمل ارتباطات الفرد في المحيط الأسري والعائلي وعلاقات المصاهرة وترتبط بهذه الدائرة علاقات القرابة من الدرجة الأولى والثانية. وتتلخص حدود هذه الدائرة بالوالد والوالدة والأخوة والأخوات، الزوجة والأبناء و الأعمام والأخوال، وروابط المصاهرة أهل الزوجة وزوج الأخت ... الخ.

وتعد هذه الدائرة من أخطر الدوائر التي يمكن لمخابرات العدو الوصول من خلالها للمستهدف وذلك لعدة أسباب منها :

أ. سهولة التواصل بينها دون إثارة الشبهات.

ب. الخلوة فيها ولفترات طويلة أمر طبيعي ويمكن تبريره دون شبهات أخلاقية أو أمنية.

ت. سهولة توظيف وسائل الإغراء وتهييج الشهوة بحضور المستهدف من فيلم مخل بالأدب إلى موقع إنترنت هابط أو مادة ممنوعة تشرب أو تبتلع ....

ث. الكلفة في التعامل غالباً مرفوعة مما يسهل على العميل مد خيوط غدره وإلقاء سنانيره من خلال كلمات أو حركات مقصودة ولكن يمكنه تبريرها فيما لو أظهر المستهدف عدم تقبله لها ونتذكر هنا تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من الحمو حين قال "الحمو الموت" والحمو هو قريب الزوج أو الزوجة.

*** أساليب الوقاية من المخاطر الأمنية للدائرة الشخصية:**

- التربية الإيمانية وترسيخ مفاهيم عقائدية وأخلاقية لدى الفرد يمثل أساس متين في البناء.
- الحذر من القسوة الزائدة أو الدلال الزائد في تربية الأبناء فكلا الحالتين يجعلهما أكثر عرضة للسقوط في العمالة.
- التوعية الأمنية لأفراد الأسرة بأساليب المخابرات في الإسقاط.
- متابعة ارتباط أفراد الأسرة وعلاقاتهم الخارجية بالأصدقاء وسؤالهم الدائم لمعرفة الأماكن التي يتردد عليها الأبناء.
- تعميق الروابط الأسرية وإضفاء جو من الطمأنينة والراحة لدى الأبناء مساهمة في إنشائهم بعيداً عن المشاكل والعقد النفسية .
- خلق بيئة آمنة في البيت حتى لا يتمرد الأبناء ويطول غيابهم عن البيت مما يسهل على المخابرات اصطيادهم.
- اعتماد الضوابط الشرعية في العلاقات الاجتماعية لاسيما مع الأقارب.
- فضح وكشف بؤر الفساد وإيجاد البديل الإسلامي.
- اختيار وانتقاء الزوجة الصالحة.
- رعاية أسر المعتقلين والشهداء من الناحية الاجتماعية والمادية والنفسية.

3. **الدائرة الاجتماعية للفرد**:

تعريفها: هي المحيط الذي يتفاعل خلاله الشخص مع مجموعة من الناس تربطه بهم علاقات الجوار، الصداقة، النسب، وتتسع وتضيق بحسب علاقات الفرد الاجتماعية.

*** مكونات الدائرة الاجتماعية:**

- الجيران.
- زملاء الدراسة.
- مجموعات النشاط (الأندية، الجمعيات،...).

- علاقات العمل.
- العلاقات العابرة.

*** أساليب الوقاية:**

إضافة إلى ما تم ذكره من أساليب وقواعد عامة للوقاية نذكر ما يلي:

1- اعتماد منهج دقيق في عملية المسح الاجتماعي لتحديد الدوائر التي ستتعامل معها ومستوى وطبيعة العلاقة مع كل منها.

2- الحذر عند التعامل مع من لا نعرف تصنيفه من الناحية الأمنية بحيث لا نمكنه من أسرارنا ولا نستجيب لطلباته.

3- بث الوعي ونقل التجربة للأقارب والجيران واستغلال المجالس الاجتماعية في عمليات التثقيف الأمني.

4- الحذر من العلاقات الاجتماعية التي لا مبرر لها والتي تتجاوز حدود الأسرار.

5- القيام ببناء نواة اجتماعية صلبة من الجيران والأصدقاء الذين نثق بهم لتمثل الدرع الواقي لهذه الدائرة.

6- عند الاضطرار لزيارة من لا تثق به من الجيران أو الأقارب ينبغي مراعاة ما يلي:

أ- لا تقم بالزيارة لوحدك وإن كان لابد فلا تشرب شيئاً بدعوى أنك صائم.

ب- ضع خبراً عند أحد من تثق بهم أنك ذاهب لزيارة فلان.

ج- لا تطل الزيارة وإذا لاحظت ما يريبك فقم وغادر المكان فوراً.

د- إذا شعرت بشيء فاذكره لمن تثق به من المختصين.

7- بالنسبة للفتيات فمن أهم المطلوب منهن:

- حصر علاقاتهن الاجتماعية في الإطار المتعلق بالجامعة أو العمل وعدم الاستجابة للزيارات العائلية المتبادلة مع الزميلات.

– عدم مجاراة السائقين أو زملاء العمل في أحاديثهم التي لا علاقة لها بالعمل سواء الكلام المباشر أو عبر الجوال.

– مراعاة الحشمة في الملبس والرزانة في المشية والحديث.

– عدم اصطحاب صور أو أشرطة فيديو أو اسطوانات مدمجة تحمل صوراً خاصة حتى لا تقع في يد من قد يغريه الشيطان لابتزاز صاحبتها لأغراض خبيثة وقد تكون بوابة للسقوط الأمني.

– عدم التعاطي مع أي عرض لبناء علاقة صداقة بغرض التعارف البريء سواء من خلال اتصال هاتفي أو وسيط والذي يدعي مقدم هذا العرض غالباً أنه يريد التعرف عليها عن قرب بغرض الزواج بها على سنة الله ورسوله كما يقولون حيث إنه معجب بها وبخلقها و... فكل هذه العروض التي تقدم للفتيات إنما هي شراك ينصبها العملاء بغرض إسقاطهن أمنياً أو ينصبها السفلة بغرض هتك أعراضهن فمن أراد الزواج من فتاة فالباب المشروع للتعارف والخطبة معروف يضمن للجميع حقه وحسن سمعته وهنا نذكر الفتيات:

* أن مثل هؤلاء السفلة يملكون من الكلام المعسول ومن الصبر أثناء ملاحقة إحداهن ومن القدرة على صياغة العبارات المعسولة وتقديمها في ثوب منطقي مبرر.

* أنهم لا يبدؤون مباشرة بطلب ما يريدون ولكنهم يكتفون بأبسط الاستجابات كأن تقبل فتح خط الجوال والاستماع لما يقول أو تجلس في مكان ما بحيث يراها ولو لمرة واحدة فإذا أبدت استجابة على طلب ينتقل إلى آخر قريب من الأول وهكذا حتى يوقعها في حبائله.

* أن عاطفة بعض الفتيات ورغبتها في الزواج وبناء بيت كباقي بنات جنسها أو رغبتها في التخلص من واقع سيء تعانيه في بيتها هذه العاطفة قد تدفعها لسرعة الاستجابة كما أنها قد تدفعها هي للمبادرة بالاتصال بهذا المجرم حيث إنه قد

يقول لها هذا رقمي وأنا بانتظار اتصالك ويعزز هذا الطلب ببعض العبارات ذات الوقع في نفوس الفتيات.

* أن أمثال هؤلاء السفلة يتحولون إلى ذئاب كاسرة بمجرد تمكنهم من فريستهم ويعاملونها بكل قسوة واحتقار ويهزؤون منها فيما لو حدثتهم بوعودهم لها بالزواج بل قد يقولون لها وهل تتوقعين أن نتزوج بساقطة، فهم لا ولن يقنعوا منها إلا بإشباع كل رغباتهم والتي قد تكون نهايتها تجنيدها لصالح مخابرات العدو ليصبح جسدها لاحقاً وسيلتهم لإسقاط شباب آخرين وكلما فكرت هذه الضحية في التمرد عليهم قاموا بتهديدها بجميع ممارساتهم معها والتي يحرصون دائماً على توثيقها بالصوت والصورة.

– عدم التردد في إخبار الأهل أو من تثق بهم في حال وجدت نفسها في أزمة يحاول بعض المجرمين الضغط عليها بغرض إسقاطها أمنياً أو جرها لمستنقع الرذيلة والفاحشة فالأمور تزداد سوءاً مع كل خطوة قد تخطوها في الاتجاه غير الصحيح فهي بهذا الاستسلام تضاعف من مشكلتها ولا تحل منها شيئاً حتى لو تعهد لها المجرمون بالتوقف عن ملاحقتها إذا استجابت لمطالبهم ولو لمرة واحدة فإن هذه الاستجابة ستصبح ورقة ضغط جديدة على هذه الفتاة.

4. **الدائرة الجهادية للفرد**:

تعريفها: هي دائرة التنظيم ولجان العمل الذي يتحرك من خلالها المجاهد لتأدية نشاطاته الحركية.

أساليب العدو في ضرب الدائرة الجهادية:

أ. ممارسة الحرب النفسية والإعلامية باستخدام وسائل متعددة بهدف التأثير على معنويات المجاهدين لا سيما في أوقات الحرب والثورات ومن هذه الوسائل

الراديو، البيانات، الإشاعة، الصحف والمجلات، تسريب الأخبار المكذوبة للفضائيات.

ب. التكتيم الإعلامي بحيث لا يظهر نجاح العمليات الجهادية ولا حجم خسائره جراءها.

ت. رفع الثمن الذي يدفعه الشعب كرد من العدو على العمليات الجهادية التي تنفذها المقاومة لنزع ثقة الشعب من المقاومة وجدواها.

ث. العقاب الجماعي والذي يهدف إلى إرهاب الناس من خلال هدم بيوتهم وقلع أشجارهم وإسناد سبب ذلك إلى مساعدة الأهالي للمقاومين وذلك للحد من إمكانية تقديم المساعدة لهؤلاء المجاهدين.

ج. تهويل ضربات التنظيم وإيهام المستمعين للإعلام بأن التنظيم قد انتهى مثلما حدث بعد ضربات عام 89 19، 91 ، 93 لحركة حماس للتأثير على معنويات عامة الناس ومن تبقى من عناصر التنظيم.

ح. تدمير مقومات الجهاد من خلال تفكيك الخلايا والضربات المتلاحقة وسياسة ملاحقة الأنفاس لعدم ترك الفرصة أمام المجاهدين لإعادة بناء التنظيم ، وتتبع المخابرات الصهيونية لتحقيق أهدافها أسلوب الاعتقال أو التصفية الجسدية أو الاختراق لتحقيق هذا الهدف.

*** اختراق الدائرة الجهادية:**

تسعى المخابرات جاهدة إلى اختراق التنظيمات والمجموعات العاملة من خلال عملائها بهدف ضرب هذه الخلايا وإحباط مخططاتها، وقد نجحت المخابرات خلال فترات مختلفة في اختراق بعض المجموعات بزرع عملائها داخل أطر هذه التنظيمات بعدة طرق منها:

أ- تقمص العملاء ثوب الوطنية من خلال مشاركاتهم في أعمال ضد الاحتلال وظهورهم بدور بارز في الأحداث المختلفة مما يلفت أنظار نشطاء التنظيمات لاستيعابهم وكسبهم.

ب- كشف وسائل اتصال التنظيمات واختراقها بواسطة العملاء ثم الإفادة منها في توجيه خلايا هذه التنظيمات بطريقة تضمن خلق أزمات داخل التنظيم أو افتعال مشكلات مع تنظيمات أخرى أو توريط هذه الخلايا في عمليات وهمية لا فائدة من ورائها ثم ضربها في اللحظة المناسبة.

ج- تكوين مجموعات عسكرية عميلة لاحتواء من يرغب بالعمل الجهادي ومن ثم اعتقاله أو إسقاطه وهذا يحدث أزمة ثقة لدى الشعب في المجموعات المقاومة.

د- الضربات المتلاحقة التي تؤدي إلى تغييب العناصر الفاعلة في السجون مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم الاتزان في التنظيم وبروز عناصر غير مؤهلة للقيادة الأمر الذي يسهل مهمة المخابرات في اختراق الهيكل التنظيمي الجديد الذي يسعى لإعادة تفعيل نشاطاته العسكرية، ومن الجدير ذكره أن العملاء الذين يخترقون التنظيمات تؤهلهم المخابرات ليكونوا أصحاب مواهب خاصة وقدرات في تهريب الأسلحة والأنفاق وغيرها مما يمنحهم دوراً أفضل في الوصول إلى دائرة صنع القرار.

هـ - اعتقال الصف القيادي إلى مستوى معين ليخلو المجال أمام عميل تم زرعه داخل التنظيم لتسلم زمام الأمور والوصول إلى دائرة صنع القرار بما يعنيه ذلك من حرف للمركب عن مساره وكشف لكامل أوراق التنظيم أمام العدو وضرب الروح المعنوية للتنظيم عند كشف هذا العميل.

و- سياسة إسقاط الأحداث من صغار السن الذين يندفعون للعمل الوطني وذلك عن طريق اعتقالهم والتحقيق معهم وترهيبهم من السجن وترغيبهم بالإفراج عنهم ومن ثم

عرض العمالة عليهم، بالإضافة إلى عزلهم في أقسام خاصة بهم لإبعادهم عن التوعية الأمنية والتنظيمية وإيجاد تربة خصبة لإسقاطهم بواسطة بعض الساقطين.

خصائص عملاء الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

لن نتمكن من الوقوف بدقة على هذه الخصائص نظراً لعدم معرفة أعداد عملاء الاحتلال في الأراضي المحتلة ولأن الدراسات التي أجريت بالخصوص محدودة جداً وحيث إن عينة الدراسة لا تمثل المجتمع الأصلي فهي من نوع العينة المتوفرة أي أنها تفتقر إلى أهم صفة من صفات عينات الدراسة المقبولة وهي العشوائية إضافة إلى صغر حجمها وعدم الدقة في تحديد دلالات بعض المتغيرات على خصائص عينة الدراسة ولكن هذه النتائج يمكنها أن تعطي بعض المؤشرات للمهتمين ببرامج المكافحة سواء الوقائية أو العلاجية وسنقف هنا على إحصائيات تم أخذهما من دراستين أجريتا في مرحلتين هامتين من مراحل جهاد الشعب الفلسطيني وهما دراسة للدكتور خضر عباس أواخر التسعينات من القرن الماضي وأخرى أجراها جهاز الأمن الداخلي في العام 2012م.

- **الدراسة الأولى:** أجراها د. خضر عباس على عينة مكونة من (80) شخصاً من المعتقلين بتهمة التخابر مع العدو خلال التسعينات من القرن الماضي وأظهرت النتائج الآتية:

المتغير الأول: العمر.

العمر	16 – 25	26 – 35	36 سنة فما فوق
النسبة المئوية	60 %	26 %	14 %

المتغير الثاني: الحالة الاجتماعية.

الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج	مطلق أو أرمل
النسبة المئوية	51 %	40 %	9 %

المتغير الثالث: مكان السكن

مكان السكن	يسكن في مخيم	يسكن في مدينة	يسكن في قرية
النسبة المئوية	47.5 %	37.5 %	15 %

المتغير الرابع: المهنة

المهنة	عامل	أعمال حرة	طالب	عاطل
النسبة المئوية	70 %	13.75 %	8.75 %	7.5 %

المتغير الخامس: المستوى المعيشي:

المستوى المعيشي	متدني	متوسط ومقبول لديهم	جيد
النسبة المئوية	65 %	31 %	4 %

المتغير السادس: الوضع الصحي:

الوضع الصحي	جيد	لديهم مقبول	يشكون من مرض
النسبة المئوية	76 %	19 %	5 %

- **الدراسة الثانية**: أجراها جهاز الأمن الداخلي في غزة عام 2012م على (57) موقوفاً عنده على تهم عمالة للاحتلال الصهيوني وأظهرت النتائج الآتية:

المتغير: الفئة العمرية:

الفئة	أقل من 20سنة	21-30	31-40	41-50	أكثر من 50 سنة
النسبة المئوية	%3	%47	%27	%13	%10

المتغير: تاريخ الارتباط:

التاريخ	قبل 2000م	2000-2004	2005-2006	2007	2008	2009	2010
النسبة المئوية	%10	%10	%10	%17	%24	%22	%10

المتغير: مكان السكن:

المحافظة	الشمال	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح
النسبة المئوية	%17	%45	%8	%12	%18

المتغير: الوضع المادي:

الوضع المادي	**سيء**	**جيد**	**ممتاز**
النسبة المئوية	**%52**	**%33**	**%15**

المتغير: المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	أمي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي
النسبة المئوية	%3	%20	%22	%40	%15

المتغير: المهنة:

المهنة	عسكري سابق	عسكري حالي	موظف مدني	حرفي	مهن عامة	تاجر	عاطل
النسبة المئوية	%17	%7	%15	%36	%12	%8	%5

المتغير: الحالة الاجتماعية:

الحالة الاجتماعية	أعزب	متزوج
النسبة المئوية	%25	%75

المتغير: آلية عرض الارتباط:

آلية العرض	اتصال	معابر	اعتقال	انترنت	وسيط
النسبة المئوية	%41	%20	%15	%2	%22

المتغير: العلاقة مع الوسيط:

العلاقة	حب	قرابة	صداقة
النسبة المئوية	%31	%38	%31

المتغير: جهة الاتصال لعرض الارتباط:

الجهة	ضابط المخابرات	العميل نفسه
النسبة المئوية	%92	%8

المتغير: وسيلة الارتباط:

الوسيلة	ابتزاز	إغراء	ابتزاز وإغراء
النسبة المئوية	%8	%56	%36

مستجدات عمليات تجنيد وتشغيل العملاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

يرجع تاريخ عمليات الإسقاط الأمني ضد أبناء الشعب الفلسطيني إلى فترة الانتداب البريطاني ويمتد طيلة فترة وجود الاحتلال وفي كل مرحلة يدرس المحتل بيئة عمله ليوائم أدواته ووسائله معها والمتابع لمشكلة العمالة في قطاع غزة يجد مستجدات فرضتها جملة من هذه المتغيرات.

يمكننا أن نصنف هذه المتغيرات في قسمين هما:

1. متغيرات معيقة لعمل رجل مخابرات العدو: وهذه المتغيرات أجبرت العدو على تغيير أدواته ووسائله وطرق تعامله مع المرتبطين به من العملاء وكذلك مضاعفة عنايته بالمهمة والعمل عليها بكل جهد ومن هذه المتغيرات:

أ. انسحاب العدو من قطاع غزة عام 2005 أضعف من قدرة الاحتلال على التواصل المباشر مع عملائه ومن مواصلة عمليات تجنيد العملاء بوسائله القديمة.

ب. عملية الإصلاح الأمني في القطاع عام 2007 (الحسم العسكري) أثرت في:

* تدفق المعلومات الأمنية لمخابرات العدو من خلال ما يعرف بالتنسيق الأمني.

* مكن أجهزة أمن السلطة الفلسطينية من ملاحقة العملاء دون قيد أو شرط.

ت. العدوان الهمجي على غزة (2008– 2009) وكذلك حرب حجارة السجيل (2012م)أدى إلى:

* انكشاف العديد من العملاء بسبب كثرة تحركاتهم في القطاع.

* حفز أجهزة أمن السلطة ومعها كل الفصائل لمزيد من الانتباه والملاحقة للعملاء.

* عزز رغبة المجتمع الغزي في معاقبة العملاء وسهل قيام جهات الاختصاص بما تراه مناسباً من الإجراءات العقابية بحقهم.

2. متغيرات مسهلة لعمل رجل مخابرات العدو: وهذه المتغيرات استغلها رجل مخابرات العدو إلى أقصى درجة ممكنة لاسيما في ضوء زيادة حاجته الماسة لمزيد من العملاء لاسيما النوعيين منهم ومن هذه المتغيرات:

أ. الحصار المفروض على قطاع غزة ضاعف من العوامل الضاغطة على أبناء القطاع.

ب. الانقسام الفلسطيني ضاعف من حالة الفرقة والتباعد داخل المجتمع الفلسطيني وهذه بيئة خصبة لعمل مخابرات العدو.

ت. حالة المعابر بين القطاع وبين مصر دفعت المرضى الفلسطينيين اضطرارهم لاجتياز المعابر التي يسيطر عليها الصهاينة لتصبح بيئة ابتزاز ومساومة.

ث. قلة الإمكانات الطبية في قطاع غزة فرضت على الفلسطينيين التوجه إلى خارج القطاع مما أتاح فرصة أكبر للعدو للتواصل معهم.

ج. سوء الظروف الاقتصادية في قطاع غزة وندرة فرص العمل دفع الكثير من أبناء القطاع للتوجه للعمل في قطاع الصيد البحري مما أتاح للعدو:

* فرصة اعتقالهم ومساومتهم على لقمة عيشهم مقابل الارتباط به لاسيما صغار السن منهم.

* فرصة للتواصل مع عملائه حيث يشكل عملهم في البحر كباقي الناس واعتقالهم والتحقيق معهم كسائر الصيادين ساتراً للتواصل الآمن مع رجل المخابرات.

ح. المشاكل الأسرية وسوء الظرف الاقتصادي دفع العديد من الشباب للتوجه نحو السلك الحدودي للتهرب داخل دولة الكيان بحثاً عن فرصة عمل أو هرباً من مشكلاتهم.

أما مستجدات عملية تجنيد وتشغيل العملاء فيمكننا إجمال أهمها في الآتي:

أولاً: طرق جديدة لتجنيد العملاء:

1. الاتصالات الهاتفية المباشرة وتأخذ شكلين:

أ. اتصال ضابط المخابرات على أرقام عشوائية أو مقصودة وفتح مجال الحديث وتقديم المغريات لاصطياد فريسته.

ب. اتصال امرأة بدعوى الخطأ في الرقم والاسترسال في الكلام وتكرار الاتصال والبدء برمي الطعم والتظاهر بإقامة علاقات غرامية مع الضحية ثم استدراجه حتى تسلمه لضابط المخابرات.

2. التركيز على المعابر الحدودية وابتزاز ذوي الحاجات الماسة كالمرضى وغيرهم داخل مكاتب المخابرات في هذه المعابر.

3. اعتقال الصيادين في البحر والتحقيق معهم ومساومتهم لاسيما صغار السن منهم.

4. اعتقال ومساومة كل من تطاله أيديهم من سكان المناطق الحدودية أو أثناء الاحتياجات.

5. استغلال ذوي الظروف الأسرية السيئة الذين تدفعهم ضغوط الواقع وسوء الظرف الاقتصادي للتهرب داخل دولة الكيان بغرض العمل فعند اعتقالهم تبدأ عملية مساومتهم.

6. عن طريق المؤسسات والوفود الأجنبية التي يسهل من خلالها تسريب عملاء إلى داخل القطاع وكذلك ربط أشخاص من ذوي الحاجات والظروف الصعبة برجل المخابرات.

7. إنشاء مواقع خاصة بأجهزة مخابرات العدو ووضع تعليمات التواصل مع هذه الأجهزة مع تقديم مغريات تشكل فاتحاً لشهية ضعاف النفوس.

8. توزيع بيانات من الجو وتضمينها رقم هاتف أو إيميل ودعوة المواطنين للتواصل عليها وإغرائهم بمغريات عديدة مقابل الاتصال والإدلاء بأي معلومات أمنية حيث تكون هذه بداية الخيط في استكمال مشوار ربطهم مع رجل مخابرات العدو وتكمن الخطورة هنا والمخابرات ينوه لذلك في هذه البيانات والمنشورات ويوظف الحرب النفسية فيها.

ثانياً: الاتصال والتواصل مع العملاء:

1. المقابلات الشخصية: حيث أصبح المعول عليه هنا التواصل من خلال:

أ. اعتقال مجموعة من أهالي المناطق الحدودية ومن بينهم العميل ومن ثم التواصل معه أثناء التحقيق مع هؤلاء المعتقلين.

ب. اعتقال مجموعة من الصيادين في البحر والتحقيق معهم مما يمكنه من التواصل مع العميل.

ت. استدعاؤه للمقابلة عند خروجه من المعابر الحدودية بحجة العلاج أو مرافقة مريض أو أي سبب آخر.

ث. توجيه العميل من خلال اتصال خليوي أو بواسطة طائرة الاستطلاع ليصل إلى نقاط محددة على الحدود حيث يجد ثغرة أو بوابة في السلك الحدودي الفاصل يدخل منها أو يجد سيارة أو جيباً عسكرياً يركبه وبهذا تتم المقابلة حيث قد يدرب على مهارات جديدة أو يكلف بمهام جديدة ومنها الخروج للمشاركة في الاجتياحات مثلاً.

2. الاتصال غير المباشر:

حيث وظف المخابرات جميع وسائل التكنولوجيا الحديثة لهذا الغرض ولكن يؤخذ على هذه النوعية من الاتصال انخفاض درجة موثوقية المعلومة التي يتلقاها رجل المخابرات ولكنه يستعيض عن ذلك باعتماد أكثر من مصدر لتزويده بالمعلومة نفسها وهي ما يضمن له دقة المعلومة المرسلة وخوف العميل من تزوير المعلومة مخافة انكشاف أمره أمام ضابط المخابرات ومن هذه الوسائل:

1- الهاتف النقال (الخليوي أو الجوال): ويتم ذلك من خلال:

أ. تزويد العميل بشرائح جوال تتحول إلى أورانج في حال الضغط على مقدمة معينة مكونة من مجموعة أرقام.

ب. تزويد العميل بشرائح مختلفة (جوال ، أورانج ، شرائح مصرية).

ت. قيام رجل المخابرات (بالترعيش) على جوال العميل الذي يقوم بتبديل الشريحة وإيصال المعلومات للمخابرات.

ث. تواصل العميل مع المخابرات من خلال شريحة الجوال ولكن بطريقة لا يمكن كشفها حيث يتصل على (111) رقم شركة جوال ثم يدخل رقماً سرياً يزوده به المخابرات فيتم من خلاله التحويل إلى ضابط المخابرات مباشرة.

2- الهاتف العمومي: لصعوبة رصدها وتعدد مستخدميها.

3- الشبكة العنكبوتية (الإنترنت): وهي وسيلة سهلة مأمونة يصعب كشفها ويمكن من خلالها نقل كميات كبيرة من المعلومات.

4- استخدام النقاط الميتة.

5- العمل في شبكة: حيث قل الاعتماد على هذا الأسلوب بسبب عاملين:

أ. سهولة تواصل ضابط المخابرات مباشرة مع العميل من خلال التقنيات الحديثة.

ب. خوف المخابرات من كشف عدد كبير من عملائه عند ضرب إحدى هذه الشبكات.

ثالثاً: طرق جديدة لتجنيد وتشغيل العملاء:

1- استخدام التقنيات الحديثة التي تمكنهم من التصنت ومراقبة جميع المنتديات والمحادثات.

2- استغلال مواقع الدردشة ومنتديات التعارف للتواصل ومحاولة الإسقاط أو للحصول على قاعدة بيانات عن الشخص المستهدف لتوظيفها في إسقاطه.

3- التلصص ومراقبة إيميلات معينة ومحاولة الحصول على معلومات منها وهذا يحدث عند حصولهم على كلمة المرور الخاصة بالمستهدف.

4- استخدام الأقمار الصناعية والبرامج الحديثة كبرنامج جوجل إيرث.

5- الدخول إلى المنتديات الإسلامية واستغلالها في:

أ. الحصول على معلومات هامة بطرح موضوعات حساسة واستقراء الآراء حولها.

ب. الحصول على معلومات سرية هامة من خلال استدراج مغفل تحت مسميات جهادية براقة فيدلي ببعض الأسرار التي قد توظف في الضغط عليه.

ت. تغذية الفكر المتطرف لحرف الشباب الفلسطيني عن المسار الصحيح ليرتكبوا أفعالاً تنفر الشارع منهم ومن الإسلام الذي يحملونه أو لإعطاء مبررات للجهات الأمنية المختصة لملاحقتهم و اجتثاثهم.

ث. توجيه بعض السذج للقيام بمهام في غير الاتجاه الصحيح وهم يظنونها أعمالاً جهادية سواء باختراق قنوات اتصالهم السرية ومن ثم توجيههم أو بالتأثير على تفكيرهم مما يساهم في تشويه صورتهم وتسهيل ضربهم أو شق الصف الإسلامي.

6- توظيف التكنولوجيا الحديثة للحصول على المعلومات والأسرار التي يمكنهم توظيفها في عمليات الإسقاط فمن خلال الوحدات المتخصصة في الجانب التقني يسعى رجل المخابرات للتسلل من خلال شبكة الانترنت إلى جهاز الحاسوب الشخصي للشخص المستهدف وسرقة ما عليه من ملفات خاصة فيما يعرف بنشاط (الهكر) وهذه الملفات قد يكون فيها صور عائلية خاصة أو صور للمستهدف وهو يحمل سلاحاً أو ببدلة عسكرية كما أنه قد يحصل على صور من ملفات الحاسوب قام المستهدف بالتقاطها له ولزوجته أو في علاقة غير شرعية من خلال عدسة التصوير المركبة في بعض أجهزة اللاب توب والتي يمكنها أن تفعل وتصور بالتحكم من قبل الهكر حتى وهي مطفأة، كما أن رجل المخابرات قد يحصل على رسائل الجوال المتبادلة بين المستهدف وبين زوجته أو خطيبته، حيث قد تكون رسائل لها خصوصية

معينة وهنا يبدأ ضابط المخابرات بالضغط على الرجل أو المرأة أو كليهما مستخدماً هذه الملفات التي حصل عليها.

7- التحقق من صحة معلومات وتقارير العملاء من خلال توجيه عدد من العملاء والتقنيات الحديثة لتغطية موضوع واحد ثم المقارنة بينها.

رابعاً: المهام التي يكلف بها العملاء:

1- الأولوية لمخابرات العدو أصبحت الحصول على المعلومات الأمنية سيما ما يدور منها حول نقاط ومحاور من أهمها:

أ. الجندي الأسير شاليط.

ب. بيوت المقاومين لاسيما القادة منهم وتحركاتهم وأماكن اجتماعاتهم.

ت. أماكن الرباط وزرع العبوات وتخزين السلاح.

ث. إمكانات المقاومين وعتادهم وأماكن أو تصنيع السلاح.

ج. مؤسسات الحكومة الفلسطينية لاسيما الأمنية منها والبديلة.

ح. كل ما له علاقة بإطلاق الصواريخ من يحث الزمان والمكان ومصير المنصات بعد الإطلاق.

خ. بيانات عن أبناء التنظيمات الفلسطينية ودور كل منهم في المقاومة.

د. المساجد في القطاع وما يدور فيها علناً وأي تحركات قد يكون فيها تهديد للمحتل ولو على شكل اجتماع أو محاضرة خاصة.

ذ. جغرافيا كل منطقة وما فيها من عوامل تسهل مهام العدو عند الاجتياحات أو تقعدها.

ر. الأنفاق على الحدود مع مصر والعاملين فيها.

ز. طبيعة البضاعة التي يتم إدخالها من كل نفق والأنفاق.

س. الأنفاق المستخدمة في إدخال السلاح ولوازم العمل العسكري أو تستخدم لأغراض أمنية.

ش. الحالة النفسية والظروف الاجتماعية للشعب الفلسطيني.

ص. كل معلومة ذات بعد أمني يحتاجها العدو في صراعه ضد الشعب الفلسطيني.

2- المشاركة في الاجتياحات مع القوات الخاصة والقيام بتصفية العديد من المقاومين أو عمل كمائن لهم بهدف الخطف أو القتل.

3- العمل على اختراق التنظيمات الفلسطينية لاسيما حماس وجناحها العسكري.

4- نقل الأموال للعملاء وتوزيعها عليهم مباشرة أو من خلال النقاط الميتة.

5- نقل معدات وأجهزة تنصت وحقائب إلى عملاء آخرين عبر نقاط ميتة.

6- تصوير بعض الأماكن التي يحددها ضابط المخابرات ليتم استهدافها.

7- متابعة ومراقبة عمل الجمعيات الخيرية.

8- التأثير على الرأي العام الفلسطيني من خلال بعض الصحفيين المسقطين أمنياً أو أصحاب الآراء غير السوية حيث يتم دعمهم وتعزيزهم بطرق غير مباشرة.

9- العمل على إسقاط عملاء جدد أو جمع معلومات عنهم تساعد في إسقاطهم.

خامساً: تمويل العملاء:

ركزت مخابرات العدو في الفترة الأخيرة على الجانب المالي بسبب سوء الظروف الاقتصادية حيث:

1- زادت من المبالغ المرسلة للعملاء مقارنة بالفترة ما قبل (3 – 4) سنوات.

2- زادت من قيمة المكافآت المتعلقة بخدمات نوعية يقدمها العميل.

3- نبهت العملاء إلى ضرورة الحذر عن إنفاق الأموال التي يحصل عليها وضرورة عمل ساتر مناسب يبرر حصوله عليها مخافة انكشاف أمره.

أما وسيلة إيصال هذه الأموال للعملاء فتتم بطرق منها:

1- **المقابلات الشخصية:** حيث يسلمه مبلغ له شخصياً أو ليوصله لغيره بطرق يحددها له.

2- **الحوالات المالية: إلى مكاتب الصرافة أو البنوك:** بوسيلة تضمن عدم انكشاف مصدر هذه الأموال أو إرسالها من قبل شخص لا يثير إرساله هذه الأموال شبهات أمنية حول مستلمها.

3- النقاط الميتة.

4- التوصيل من خلال الشبكة.

5- من خلال من خلال السفر حيث يلتقيه ضابط المخابرات على المعبر أو أحد رجاله في الدولة المتوجه إليها.

6- إدخالها مع البضائع الداخلة من الكيان إلى غزة كتمويهها داخل محفظة أو علبة مقفلة بطريقة سحرية لا تلفت الانتباه ومن ثم يتم توزيعها.

سادساً: تكثيف الاتصالات مع أهالي قطاع غزة:

فقد لاحظ المراقبون والمتابعون للجوانب الأمنية حملة مسعورة من الاتصالات الصادرة من جهاز المخابرات الصهيوني إلى شخصيات وشرائح متعددة من أبناء الشعب الفلسطيني حيث ظهر أن لهذه الحملة أهدافاً من أهمها:

1. التواصل مع العملاء العاملين في قطاع غزة بغرض توجيههم أو استلام التقارير منهم.
2. تجنيد عملاء جدد من خلال إغرائهم بواسطة مجندة تستدرجهم أو ضباط مخابرات يقدم لهم المغريات أو يهددهم بكل ما يتوقع أن يؤثر على شخصياتهم.

3. التغطية على تواصل ضابط المخابرات مع العملاء الذين يعملون معه حيث يمكن تسويق العميل لاستقباله هذا الاتصال على أنه ضمن هذه الحملة المسعورة.
4. إرباك المقاومين والوقوف على مدى قدراتهم واستعداداتهم النفسية.
5. تهديد المقاومين بهدف لجم نشاطهم وتحييدهم.
6. إشاعة حالة من الهوس الأمني داخل المجتمع والتنظيمات الفلسطينية حين يساور العاملين شعور أن كل واحد من العاملين معهم عرضة لفتح خط مباشر مع الاحتلال ويعزز هذه الحالة كشف حالات في صفوف قيادية متقدمة في بعض التنظيمات الفلسطينية.
7. بث دعوات مسمومة مصطنعة تدعو للحوار والتعايش واحترام الآخر.
8. بث روح الهزيمة وفقدان الثقة في جدوى وسائل المقاومة داخل المجتمع الفلسطيني كثقافة (الكف ما بتلاطم المخرز).
9. التشكيك في قيادات العمل الوطني وصرف الناس عنهم بدعوى أن كل واحد منهم يبحث عن مصالحه الخاصة وأنتم من تدفعون الثمن.

سابعاً: توجيهات ضابط المخابرات للعملاء:

توجيهات تختص بحياة العميل في كافة الجوانب (الجانب الاجتماعي، الجانب العلمي، الجانب المادي...) لوحظ أن التوجيهات في هذا الجانب كانت بالحث على الالتزام الديني والظهور بمظهر الملتزم والمنضبط، بهدف المحافظة على العميل للعمل معهم لفترة طويلة دون أن ينكشف أمره، أو أن يتم ضبطه في وضع مريب يؤدي إلى انكشاف أمره ومن هذه التوجيهات ما يلي:

- **في الجانب الأخلاقي:**

- الالتزام بالمسجد في الصلوات الخمسة وأن يصبح العميل "حمامة المسجد" تمهيداً لاختراق حركة حماس والقسام، وهذا ما طلب حرفياً من بعض العملاء.
- الابتعاد عن الأصدقاء الساقطين أخلاقياً، وعدم تعاطي الحشيش والابتعاد عن أي مخالفات أخلاقية.
- طلب ضابط المخابرات من العميل الصلاة في المسجد والالتزام بالصلوات الخمس وأن يصبح "حمامة المسجد".
- طلب من العميل الدخول في حماس والالتحاق بكتائب القسام وبالأجنحة العسكرية المقاومة.
- عدم القيام بأي عمل غير أخلاقي، والابتعاد عن تعاطي الحشيش والالتزام بالأخلاق الحميدة حتى يبتعد عن أي شبهة.
- عدم الاحتكاك بالعائلات ذات السمعة السيئة.

- **في جانب إجراء الاتصالات الهاتفية:**

- طلب ضابط المخابرات من العميل استخدام جهاز جوال من النوع القديم (كشاف) وكذلك لأن الأجهزة الحديثة يمكن ضبط المعلومات فيها لوجود شريحة الذاكرة فيها، والتي قد تشكل خطراً على العميل، أما الأجهزة القديمة فلا يمكن عمل ذلك لها.
- الاتصال من رقم خاص من قبل ضابط المخابرات على جوال العميل بدون الرد عليه من قبل العميل حتى لا يتم تسجيل ذلك ضمن المكالمات الواردة، ومن ثم يقوم العميل بتبديل الشريحة وتشغيل شريحة الأورانج، والرجوع إلى ضابط المخابرات، كما تم توصية العميل بحذف المكالمات من سجل المكالمات الصادرة والواردة والرسائل حتى لا يبقى أي دليل على تواصله مع ضباط المخابرات.

- توصية العميل بالتحرك أثناء التحدث عبر الهاتف الخلوي وتغيير المكان، وذلك حتى لا يتم سماع المحادثة من قبل أي شخص من محيطه.
- توصية العميل باستخدام سماعة الأذن، وذلك لإجراء الاتصالات الطويلة دون أن يتم اكتشاف أنه يجري مكالمة هاتفية في حال كان في مهمة رصد لهدف ما.
- طلب ضابط المخابرات حذف أي مكالمات في سجل الهاتف في الجوال تحسباً لوقوع الجوال في يد أي شخص آخر، وعدم الاحتفاظ بأي رسائل في الجوال تشكل خطراً على العميل واكتشافه.

- **الجانب الأمني:**

- وجد مع بعض العملاء شرائح إلكترونية صغيرة لمراقبة ومتابعة تحركات العميل خاصة عند التوجه لمقابلة الضابط عبر السلك الحدودي.
- عدم صرف المبلغ الذي أخذ بشكل سريع وملفت للنظر وصرف المبلغ بشكل ذكي وبالتدريج.
- توجيه العميل أنه في حال تم استدعائه من الأمن الداخلي الذهاب بدون أي مشاكل، وعدم الارتباك أو الضعف في المقابلة وفي حال شعر العميل بأي خطر عليه وانكشاف أمره فإنهم جاهزون لأخذه للعيش في إسرائيل، والاستشهاد بعدد من العملاء الفارين والمقيمين في إسرائيل.
- الحذر عند السؤال عن المقاومين وعدم لفت الانتباه وجمع المعلومات بشكل ذكي وحذر وغير ملفت.
- طلب من العميل العمل صياد للأسماك والتردد على منطقة حدودية قرب دوغيت للصيد تمهيداً للتهرب عبر السلك الفاصل، حيث طلب منه التردد على المكان عدة مرات، تمهيداً لتهربه خلال السلك الفاصل.

- توفير غطاء للحصول على الأموال من أفراد أسرته، وذلك بأن يدعي أنه في شارك في جمعية وجاء دوره في أخذها، أو أنه اقترض المبلغ من أحد أصدقائه، وذلك للتغطية على حصوله على الأموال التي يتقاضاها.

- **توجيهات للتعامل مع الأجهزة الأمنية أو المقاومة في حين تم إلقاء القبض عليه:**

لوحظ أن ضابط المخابرات يركز بشكل كبير على هذا الجانب، لتقوية الحس الأمني لدى العميل، ونصحه بشكل متكرر للعمل لإيجاد ساتر وغطاء لأي عمل أو مهمة يقدم على تنفيذها، وفيما يلي نستعرض بعض هذه التوجيهات:

- إيجاد غطاء لتواجد العميل في المناطق الحدودية، ليصبح وجه العميل مألوفاً في هذا المكان دون أي مدعاة للشك به، حيث كلف بعض العملاء بالعمل في المناطق الحدودية لجمع الحديد والبلاستيك، والعمل على تأمين الحدود للعدو من المقاومين، كما طلب من بعض العملاء بالعمل في صيد الأسماك قرب شاطئ دوغيت والتردد على المكان عدة مرات قبل التهرب من خلال السلك الفاصل.
- طلب من بعض العملاء التوجه إلى السلك الفاصل للتهرب في وقت العشاء، وذلك لأن هذا الوقت تكون فيه حركة المواطنين بعد انتهاء الصلاة، كما أنه يكون في أول الليل، وهو قبل الوقت الذي يتواجد في المرابطين في نقاط رباطهم.
- الطلب من العملاء بالتعامل بهدوء وعدم الارتباك في حال تم استدعائه من قبل الأمن الداخلي والذهاب للمقابلة بدون ضعف أو تردد وفي حال تم كشف أمره، وعد العميل بتهريبه للعيش داخل إسرائيل.

الفصل الثاني

الجوانب المؤثرة في السقوط الأمني

السقوط الأمني ليس حدثاً عارضاً طارئاً يطال الجميع ويسقط فيه الجميع ولكنه حدث تصوغه جملة من العوامل الموزعة ما بين عوامل وراثية أو مكتسبة أو بيئية أو ضاغطة وهذه العوامل حين تمارس دورها على الإنسان تدخله إلى دائرة الشعور بالحاجة لشيء ما هذا الشعور الذي يولد اضطراباً في النفس وفراغاً يحتاج إلى إشباع مما يولد دافعاً يحرك سلوك الفرد نحو إشباع هذه الحاجة وهنا يتمايز البشر فمنهم من يتوجه توجهاً صحيحاً ليشبع حاجاته بوسائل مشروعة فيكون من الفائزين ومنهم من ينحرف ليشبع حاجاته بوسائل غير مشروعة فيدخل دائرة الحرام ويكون عرضة لإغواء الشيطان ولاستدراجه ليخون أمنه وشعبه ويكون عميلاً للاحتلال.

ولدراسة هذا الموضوع فإننا سنبدأ بدراسة دوافع السقوط الأمني ثم ننتقل لدراسة العوامل فالعوامل تعمل على توليد الدوافع الموجهة للسلوك الإنساني فهي منظومة مترابطة يمكن من خلال الدراسة الواعية لها توجيه سلوك الإنسان أو توقع وجهة هذا السلوك.

الجانب الأول: **دوافع السقوط الأمني**:

الدافع: طاقة داخلية محركة ومحرضة وموجهة للسلوك تكون إما شعورية أو لا شعورية فهو يمثل حاجة تعبر عن وجود نقص يميل الفرد لإشباعه.

و تكمن خطورة التحكم في دوافع المستهدف في إمكانية توجيهه نحو العمالة حيث يعمد مخابرات الاحتلال إلى:

1. استغلال الدوافع الموجودة لدى المستهدف وفقاً لظروفه القائمة.

2. العبث ببيئة المستهدف بغرض:

أ. خلق مشكلات حقيقية يصبح حلها حاجة تولد دافعاً يمكن أن يستغله ضابط التجنيد.

ب. خلق مشكلات وهمية تضغط على المستهدف فتتولد لديه حاجة لحل هذه المشكلة مما يولد لديه دافعاً لحلها ومن هنا يدخل ضابط التجنيد إلى المستهدف.

ترتيب الدوافع البشرية:

من تصنيفات العلماء للدوافع البشرية أن هذه الدوافع تنقسم إلى قسمين هما:

1. الدوافع الفسيولوجية (البيولوجية أو العضوية).
2. الدوافع النفسية.

وفيما يلي تفصيل لكل قسم من هذين القسمين:

أولاً: الدوافع الفسيولوجية:

هي الدوافع التي تحافظ على التوازن الداخلي للإنسان وهي تمثل دوافع جبل وفطر عليها الفرد ويشترك فيها كل أفراد الجنس البشري لأنها موروثة ولا يتم اكتساب أنماطها بالمحاكاة ولا بالتعلم وهي تنقسم إلى قسمين هما:

1. الدوافع الفسيولوجية الداخلية: مثل:

أ. دافع الجوع.

ب. دافع العطش.

2. الدوافع الفسيولوجية ذات الطابع الاجتماعي: وهي ترتبط بفسيولوجيا الجسم ولكن إشباعها يتطلب طرفاً آخر ومن أمثلتها:

أ. دافع الجنس، حيث لا يستطيع الإنسان إشباعه إلا بمشاركة الجنس الآخر.

ب. **دافع الأمومة:** وهي تأتي في قمة قائمة الدوافع لدى الإنسان وهو ما يعني أن تمكن ضابط التجنيد من استغلال هذا الدافع يمكنه من تحقيق أعلى درجة من النجاح مع النساء.

ثانياً: الدوافع النفسية: وهي التي تحافظ على التوازن النفسي للإنسان وخفض كل التأثيرات السلبية الواقعة عليه بفعل الضغوط أو المشكلات أو أية متاعب يجابهها في حياته وهي بحسب ما أورده ماسلو في هرم الحاجات الذي أعده دوافع ناجمة عن:

1. الحاجة إلى الأمن: فكل كائن بشري يشعر بهذه الحاجة ولديه دافع لإشباعها للحفاظ على أمنه واستقراره وعلى نوعه.

2. الحاجة إلى الانتماء وحب الآخرين.

3. الحاجة إلى تقدير الذات: أي إلى أن يحمل الفرد مفهوماً إيجابياً عن ذاته وينظر إلى نفسه نظرة تقدير واحترام.

4. الحاجة إلى تحقيق الذات: أي تحقيق ذاته ووضعها في المكانة المناسبة بين الآخرين من خلال تحقيق النجاح والتفوق والتميز.

دور الدوافع في السلوك الجرمي: حيث إن من المتفق عليه هو أن دوافع الإنسان هي القوى التي تحرك سلوكه وهي دوافع يشترك فيها الخيرين من الناس والأشرار على حد سواء فهي فطرة الله التي فطر الناس عليها والفيصل في تصنيف السلوك هو طريقة إشباع الإنسان لدوافعه فإن هو أشبعها بطريقة مشروعة أصاب الفطرة وكتب الله له على ذلك الأجر فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي بضع أحدكم صدقة أي أنه حين يجامع الرجل زوجته ويقضي شهوته بالحلال له أجر ولكنه إن أشبعها بطريق غير مشروع فقد جانب الصواب وعد سلوكه سلوكاً جرمياً.

أهم الدوافع لدى الجواسيس والعملاء:

قبل الحديث عن أهم هذه الدوافع لابد وأن نشير إلى أنه قد يشترك أكثر من دافع في توجيه سلوك الفرد ليسقط في مستنقع العمالة.

حيث يمكننا إجمال هذه الدوافع فيما يلي:

1. الدوافع المادية.
2. الدوافع الأيديولوجية.
3. الدوافع العاطفية.
4. دوافع المتعة الحسية والإدمان.
5. الدوافع الذاتية (الشخصية).

وفيما يلي تفصيل لكل دافع من هذه الدوافع:

1. الدوافع المادية: وهي الأكثر شيوعاً وانتشاراً في اصطياد العملاء والجواسيس فبالمال يمكن للإنسان إشباع باقي نزواته وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك بقوله "وتحبون المال حباً جماً" وهذا الدافع قد يدفع صاحبه إلى:

أ. عرض نفسه وبطريقة رخيصة على أجهزة المخابرات لمقايضة خدماته بالمال.

ب. بذل قصارى جهده لتلبية طلبات الجهة المشغلة ما دامت تزوده بالمال الذي يبحث عنه.

ت. الكذب والتزوير وتأليف التقارير الكاذبة في حال عدم وجود معلومات استخبارية يقدمها لمشغليه فهو يعيش تحت شعور الخوف من فقدان هذا المصدر من مصادر المال.

ث. العمل كعميل مزدوج أو لمن يدفع له أكثر فهذا النوع ولاؤه للمال أكثر من ولائه للجهة المشغلة وهنا تأتي مهارة الجهة المشغلة في توريطه في مواقف تدينه قانونياً أو تسيء إليه إن تم كشفها للناس ثم تبدأ تسوقه وتشغله بحسب سياسة العصا والجزرة.

2. الـدوافع الأيديولوجيــة: وهـي ذات علاقـة بالعقائـد والأفكـار وهـي أقـوى الـدوافع وأكثرهـا عمقـاً وإنتاجـاً ويمتـاز أصـحابها بـصلابة الموقـف والتفـاني فـي العمـل وعـدم انتظـار أجـر علـى مـا يقدمونـه مـن عمـل وقـد حفـل تـاريخ الـصراع بـين المعسكرين الشرقي والغربي بمثل هذه النماذج ولكنها شبه منعدمة في الواقع الفلسطيني حيث لم يقف أحد من الباحثين أو العاملين في هذا المجال على مجند فلسطيني واحد يعمل لصالح الاحتلال بناء على دوافع أيديولوجية.

3. الدوافع العاطفيـة: فإذا كانت الدوافع الأيديولوجية منبعثه من العقل فإن الدوافع العاطفيـة ترتبط بالجانـب الوجداني للإنسان حيث يمكـن أن نجمـل هذه الـدوافع فـي عاطفتين هما:

أ. الحقد علـى المجتمـع أو علـى النظـام الحـاكم وهـو مـا قـد يـدفع الشخص للعمالـة أو يسهل استدراجه لها من قبل ضابط التجنيد تحت ضـغوط الرغبـة في الانتقام من هذا المجتمع أو تقويض أركان نظام الحكم ذاك.

ب. الحقد الشخـصي: علـى شـخص بعينـه أو عائلـة مـا فقـد يدفعـه هـذا الحقـد علـى الاستقواء بضابط المخابرات ليشفي غليله من خصمه.

4. دوافـع المتعـة الحسية والإدمـان: وهي تمثل أحد أهم الدوافع التي تحرك عبيد شـهواتهم للـسقوط الأمنـي حيـث نجـد هنـاك مـن سـقط تحـت ضـغط الجـنس وآخـر المخدرات وثالث الخمر والمسكرات وهكذا.... .

5. الـدوافع الذاتيــة (الشخـصية): هـي مجموعـة مـن الـدوافع الداخليـة الخفيـة التـي تسيطر على منطلقات السلوك لدى الفرد وتحرفه باتجاهات غير سوية ونظراً لخطورة هذا النوع من الدوافع فقد حذر الإسلام منها حتى لو دفعت صاحبها لعمل خير فقد حذرنا الإسـلام من الريـاء وأخبرنـا النبـي صـلى الله عليـه وسلم أن أول مـن تسعر بهـم النار عالم ومنفق ومجاهد وأخبرنا أن سبب بطلان عملهم أن هنـاك دافعـاً داخليـاً غيـر سوي حفزهم على فعل ما يبدوا في ظاهره عملاً صالحاً هذا الدافع الداخلي هو الريـاء

وحب السمعة والشهرة وليس مرضاة الله تعالى مما أدى إلى بطلان عملهم وهلاكهم يوم القيامة.

أما أهم الدوافع الذاتية (الشخصية) لدى العملاء والجواسيس فمنها:

أ. تعويض ضعف الشخصية.

ب. حب السيطرة والتملك.

ت. حب الاستطلاع والمغامرة.

ث. الشر والعدوانية.

ج. الشعور بالعظمة والأفضلية.

فإذا وقفت جهة التجنيد على وجود هذه الدوافع لدى شخص فهي تستغلها وتقايضه على توفير الفرصة له لإشباعها مقابل خدمات يقدمها لجهة التجنيد.

الجانب الثاني: **العوامل المؤثرة في السقوط الأمني**:

السلوك البشري يصعب تحديد العوامل التي تقف خلفه حيث تتداخل العديد من الأسباب والمؤثرات لتعزز هذا السلوك وهذه الأسباب تختلف من شخص لآخر ومن بيئة لأخرى وينطبق على السلوك الجرمي ما ينطبق على باقي سلوكيات الإنسان فالجريمة لا ترجع لسبب واحد ولكن نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل في ظروف معينة حيث يظهر هذا جلياً في اختلاف ردات فعل الناس تجاه الحدث الواحد فمثلاً تختلف مواقف الناس تجاه حدث أساء فيه شخص لآخر فبعض الناس قد يعفو وبعضهم قد يشتم أو يضرب وبعضهم قد يقتل وهذا يعني أن هناك أسباباً غير الحدث ولدت السلوك فقد أشار الكثير من العلماء إلى أنه لكل جريمة أسبابها ولكل مجرم دوافعه.

وتقسم العوامل المؤثرة في الانحراف والجريمة لثلاث عوامل هي:

1. العوامل الإستعدادية (الكامنة).
2. العوامل المهيئة (المعززة).
3. العوامل الضاغطة (المعجلة).

وفيما يلي تفصيل لكل واحدة من هذه العوامل:

أولاً: العوامل الاستعدادية (الكامنة): هي تلك العوامل المتصلة بخلفية الفرد التي تتضمن العوامل الوراثية وخبرات الطفولة مع الوالدين والأقران وغيرهم.

وتنقسم العوامل الاستعدادية إلى قسمين هما:

1. العوامل الذاتية الوراثية.
2. العوامل المكتسبة (الذاتية الشخصية).

القسم الأول: العوامل الذاتية الوراثية:
وهي خصائص فسيولوجية معينة غير قابلة للتغيير تحمل الخصائص والصفات الأساسية لجنس الشخص.

وهذه العوامل يمكننا أن نقسمها إلى قسمين هما:

1. العوامل الجسمية والحالة المرضية:
فالأمراض المزمنة والتشوهات الخلقية لها أثر كبير على سلوك الإنسان فقد تتسبب في انحرافه أو خلق حالة نفسية لديه تدفعه للانتقام من مجتمع لم يقدره أو يحترم إمكاناته لاسيما في المجتمعات التي لا تحترم ذوي الإعاقات بل قد تسكت على سخرية أبنائها بها.

2. عوامل القدرات العقلية والذكاء:
الذكاء مجموعة من القدرات التي يتمتع بها الإنسان لتكييف وتوجيه سلوكه في الحياة بما يلائم ما يثور من احتياجات ومتطلبات جديدة لديه وذلك بالاستعانة بأنسب وأصلح الوسائل التي يستنبطها الفكر.
وبشكل عام فإن صلاحية شخص ليكون مرشحاً للتجنيد كعميل لا تتطلب مستوى متميزاً من حدة الذكاء دائماً ولكنها تتحرك في المستوى المقبول من درجات الذكاء عدا عن بعض الأهداف التي تتطلب درجة متقدمة من واحد أو أكثر من أنواع الذكاءات المتعددة كالذكاء الاجتماعي أو غيره من هذه الأنواع وهذا لا يعني القبول بالغبي أو من لديه مشكلة عقلية.

وبدراسة واقع العمالة في فلسطين نجد أن الاحتلال وحتى ما قبل الانتفاضة الثانية 2000 لم يكن يعطي قدرات المجند وتميزه العقلي أولوية كبيرة إلا في حالات محدودة

ولكن بعد انتفاضة 2000 بدأ يعيد حساباته ويركز على النوعية في المجندين فهو يريدهم بقدرات متقدمة تمكنهم من:

1. اختراق التنظيمات الفلسطينية والوصول إلى صف متقدم فيها.
2. استخدام التقنيات الحديثة كالحاسوب وأجهزة التنصت والتصوير.
3. التحرك بحذر في بيئة متوترة لتحقيق أهداف مخابرات العدو.
4. التواصل بكفاءة عالية مع ضابط المخابرات من خلال النقاط المنية وكل مستجد من وسائل التواصل الفاعلة.

القسم الثاني: العوامل المكتسبة (الذاتية الشخصية):

وهذه يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

1. الصفات والسمات الشخصية.
2. الخبرات الأولية للفرد.

*** الصفات والسمات الشخصية:**

وهي تتشكل لدى الفرد عبر عوامل متعددة متشابكة وتشكل للفرد أنماط وأساليب سلوكية شبه ثابتة تميزه عن غيره من الناس ومن أهم هذه الصفات التي استغلها مخابرات الاحتلال في إسقاط بعض الشباب الفلسطيني:

1. التباهي وحب المظاهر.
2. الغرور والأنانية.
3. الجشع والطمع.
4. الوجاهة وحب الشهرة.

حيث يتقن مخابرات الاحتلال فن تمكين المجند من إشباع رغباته بحسب صفاته وسماته الشخصية لاسيما في المراحل الأولى من عملية التجنيد.

*** الخبرات الأولية للفرد:**

وهي خبرات الفرد التي تتكون لديه من خلال علاقته مع البيئة المحيطة به وخاصة في مرحلة الطفولة حيث تعد هذه المرحلة أهم مرحلة في حياة الفرد إذ خلالها تتشكل شخصيته بأبعادها المختلفة، المعرفية والانفعالية والسلوكية وقد أثبتت كثير من الدراسات أن 80% من شخصية الطفل تتكون في السنوات الثماني الأولى من عمره.

ثانياً: العوامل المهيئة والمعززة:

هذه العوامل مستقلة عن الكيان الذاتي للفرد ولكنها موجودة في البيئة والوسط المحيط به وهي تؤثر فيه ويمكن تصنيفها إلى قسمين هما:

1. العوامل الطبيعية.
2. العوامل البيئية.

*** العوامل الطبيعية:**

يقصد بها الظواهر الطبيعية والجغرافية التي تحيط بالإنسان كالتي تتعلق بالمناخ والتربة ودرجة الحرارة وطبيعة الأرض وتعاقب الفصول الأربعة، وقد أكد علماء الاجتماع على أثر هذه العوامل في السلوك الجرمي كماً ونوعاً فجرائم الصيف مثلاً تختلف عن جرائم الشتاء كماً ونوعاً وجرائم المدينة تختلف عن جرائم القرى والصحارى وهكذا...

العوامل البيئية:

وهي العوامل المحيطة التي تتوقف على البيئة التي يعيش فيها الفرد وهي عبارة عن مجموع العوامل المحيطة به لأن دراسة البيئة المحيطة بالفرد تؤدي إلى فهم العوامل والمتغيرات التي تؤثر فيه وبالتالي فهم وتفسير سلوكه ودوافع هذا السلوك.

وبمحاكمة الواقع الفلسطيني في ضوء ما سبق نجد أن الإنسان الفلسطيني قد عاش في بيئة يعبث المحتل بمكوناتها حيث عاش حياة القهر والحرمان من أبسط الحقوق والمحاولات المدروسة للتأثير على مجريات حياته وطريقة تفكيره وهو ما يؤثر على التركيبة النفسية والاجتماعية للإنساني الفلسطيني ويمثل بيئة خصبة لاصطياد الشباب الفلسطيني وتجنيدهم لصالح الاحتلال.

ولكن المتابع لموضوع السقوط الأمني في المجتمع الفلسطيني يجد أن كل هذه العوامل القاهرة لم توصل الأمر إلى درجة تحرف الشعب الفلسطيني عن مساره

وتقوض أركان مقاومته وهذا مؤشر على أصالة هذا الشعب الذي ينعم بحفظ الله ورعايته له.

أما العوامل البيئية المؤثرة في السقوط الأمني فمنها:

1. العوامل الاجتماعية.
2. العوامل الاقتصادية.
3. العوامل التعليمية والثقافية.
4. العوامل النفسية.
5. العوامل السياسية.
6. العوامل السكانية (الديموغرافية).

وفيما يلي تفصيل لكل عامل من هذه العوامل:

1. **العوامل الاجتماعية:**

هي مجموعة الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعات وأنظمتها المختلفة وما يسودها من قيم ومعتقدات تؤثر في عاداتها وتقاليدها.

حيث تكمن أهمية هذه العوامل في سعة امتدادها على مساحة واسعة من حياة الإنسان لتشمل البيئة التي تربى فيها الإنسان في كل مراحل عمله وكذلك التي تعلم فيها والتي يعمل ويتحرك فيها ويمكننا أن نميز هذه العوامل إلى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى: الظروف الاجتماعية الأسرية:

فالأسرة هي أهم مكونات الدائرة الاجتماعية وتعتبر المسئولة عن تكوين نمط شخصية الفرد لما لها من التأثير المباشر على تكوين شخصيته وسلوكه في المستقبل.

حيث من الأمور الهامة التي تؤثر على وضع الأسرة:

أ. الحالة المادية للأسرة.

ب. أساليب التنشئة الأسرية.

*** المجموعة الثانية: الظروف الاجتماعية الخارجية:**

وهي مجموع المؤثرات المحيطة بالفرد في البيئة بعد الأسرة حيث تمتد لتشمل الأقران والمدرسة والحارة ومكان العمل والمؤسسات الاجتماعية والترفيهية التي ينتسب لها والأطر السياسية التي قد يعمل فيها.

حيث نجد أن من الأمور المؤثرة في الظروف الاجتماعية الخارجية للفرد:

أ. الرفقاء والأقران.

ب. أحوال العمل ومكانه على الفرد.

ت. درجة التزام الفرد بالدين وبمنظومة القيم والأخلاق الاجتماعية.

2. العوامل الاقتصادية:

وهي عبارة عن الحالة المادية التي يعيشها الفرد والتي من خلالها يوائم بين حاجاته وطريقة إشباعها وتفيد كثير من الدراسات بأن الحالة الاقتصادية الصعبة لها أثار اجتماعية من شأنها أن تساعد على زيادة نوع معين من الجرائم كما تعد البيوت التي تعاني فقراً شديداً أو ضغوطاً اقتصادية شديدة كحالة البطالة الدائمة وعدم كفاية دخل الأسرة أكثر عرضة للانحراف من غيرهما.

والمتأمل للواقع الفلسطيني يجده يعاني وبشكل كبير من الجانب الاقتصادي لاسيما من عملية ربط الاقتصاد الفلسطيني الجانب الإسرائيلي وتواجد فرص العمل داخل الكيان مما جعل المواطن الفلسطيني بين فكي كماشة فضغوط الحياة من جهة وخبث الاحتلال من الجهة الثانية.

3. العوامل التعليمية والثقافية:

فالعملية التعليمية التي يخضع لها الفرد والثقافة التي يكتسبها من مصادرها المتعددة تؤثر تأثيراً كبيراً في صياغة سلوكه وتوجيهه بحسب هذه التربية ولذا نجد الأمم القوية تعطي للتعليم وللتربية أهمية خاصة وتتابع وبكل جدية مجمل المدخلات التي تؤثر في تعليم الفرد وتكوين ثقافته وقد تعرض الواقع الفلسطيني لظروف لا يحسد عليها في واقعه التعليمي والثقافي فقد كان الاحتلال هو من يشرف على التعليم حتى قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م وقد أقدمت السلطة على تغيير جذري للمناهج وأنزلتها دفعة واحدة على الطالب الفلسطيني دون أن تجربها وتتبع الأساليب العلمية في مثل هذه الحالة وهو ما انعكس بالسلب على مستوى الطالب الفلسطيني من الناحية العلمية والنفسية والاجتماعية فالطالب وأهله يشعرون بإحباط تجاه المناهج والتعامل معها.

4. العوامل النفسية:

وهي مجموع المؤثرات والخبرات التي يتعرض لها الفرد في واقع الحياة والتي تترك أثراً على ذاته وشخصيته وهي تتبلور في الغالب من خلال الواقع المعاش للفرد ولنا أن نتخيل حجم الضغوط النفسية التي يشكلها الاحتلال الإسرائيلي على المواطن الفلسطيني في كل ناحية من نواحي حياته.

وبشكل عام فإن ازدياد حجم الضغوط النفسية على الإنسان قد توصله إلى حالة من الإحباط والتي تمثل حالة من العجز عن مواجهة الظروف النفسية الضاغطة وحيال حالة الإحباط تتباين ردود أفعال الناس حيث يمكننا أن نميز منها ثلاثة أشكال من ردود الأفعال وهي:

أ. **مواجهة مصدر الإحباط:** وهذا يمثل رد الفعل النموذجي والأمثل ويعبر عن شخصية قوية فإذا كان الاحتلال يحاول أن يغذى الشعور بالإحباط داخل المجتمع

الفلسطيني فإن السلوك الصحيح هو مهاجمة مصادر الإحباط ومواجهتها بما يقوى الصف ويحفظ النفوس من التردي والهزيمة.

ب. **كبت عملية الإحباط:** حيث يدفع الفرد بهذه العملية ما يزعجه إلى عالم اللاشعور فهو لا يبدي أية ردة فعل حيال ما يهدده بل إنه قد يلجأ إلى الانسحاب من الواقع كلما واجه صعوبة أو مشكلة مما قد يقوده إلى أحلام اليقظة أو إلى الإدمان على الكحول أو المخدرات ليهرب من واقعه وهي ردة فعل لا تعبر عن شخصية قوية ونفسية متزنة متحدية للصعاب.

ت. **التوحد مع مصدر الإحباط:** حيث يقوم الفرد بتزوير مصدر الإحباط فبدلاً من مواجهة المصدر الحقيقي للإحباط يقوم الفرد بالتوحد معه ضد واقعه الأصلي فهي حيلة دفاعية مصطنعة للتغلب على الخوف من المعتدي وفي الواقع الفلسطيني أدت حالات الإحباط لدى بعض الفلسطينيين إلى الخوف الشديد من المحتل وبالتالي انتقلوا إلى حل هذا الإحباط على حساب الآخرين من حولهم حيث قاموا بتزوير مصدر الإحباط لديهم وأصبح السبب ليس الاحتلال وإنما هو المجتمع الفلسطيني وبالتالي توحدوا مع العدو ضد مجتمعهم وهو أمر تلعب الحرب النفسية والطابور الخامس دوراً كبيراً في عمليات التخريب الفكري للأمة والتي قد توصل الفرد إلى الشعور بعجزه وتفاهته أمام ضغوط الواقع مما يسهل انتقاله لصف العدو ضد شعبه خوفاً من العدو وحرصاً على نفسه ومصالحه.

5. العوامل السياسية:

وهي الحالة والوضع السياسي العام الذي يعيشه بلد معين وقد أكدت العديد من الدراسات أن المناطق التي تعيش واقع الحروب تتزايد فيها الصعوبات الحياتية تبعاً لاستمرار الحرب وعلى الأخص البقاع المحتلة أو التي وفد إليها فيض من اللاجئين والمجتمعات غير المستقرة سواء التي في حالة الحرب أو التي تتوقعها حيث يكون

للحالة التي تعيشها أثر كبير في بروز بعض الجرائم واختفاء بعضها الآخر فمثلاً تكثر جرائم التعامل والتجسس مع العدو والسوق السوداء للسلاح فيما يختفي العديد من الجرائم العادية بسبب حالة التوتر والإرهاق الشديد التي يعاني منها الناس.

6. العوامل السكانية (الديموغرافية):

حيث تؤثر تركيبة السكان ودرجة تجانسها والعلاقات الداخلية بين هؤلاء السكان في سلوك الأفراد كما أن الكثافة السكانية مع قلة الموارد وانتشار البطالة والجهل يغذي السلوك الجرمي المنحرف داخل التجمعات السكانية وقد عانى المجتمع الفلسطيني من التهجير القصري للفلسطينيين من ديارهم مما شكل منهم تجمعات بشرية فقيرة غير متجانسة تعاني أماكن سكناها من اكتظاظ سكاني ومحاولات تخريب مستمرة وتدمير لكل مقومات صمود هذا الشعب إضافة إلى تشتت العائلات الفلسطينية ما بين الداخل والشتات كل هذا ضاعف من الضغوط على الفلسطينيين ووفر بيئة مناسبة يعمل فيها مخابرات الاحتلال على تجنيد أكبر كم من هؤلاء الفلسطينيين كما أن انتشار الفلسطينيين في العديد من الدول والأقطار حفز الاحتلال لتجنيدهم كعملاء له وجواسيس في هذه الدول التي استقروا فيها ولكنه بفضل الله وكرمه لم يحقق الانجاز الذي يتطلع إليه والأمور الآن تسير في الاتجاه الذي لا يريده الاحتلال أو يتمناه بسبب تنامي مقاومة الشعب الفلسطيني وصمودها.

ثالثاً: العوامل الضاغطة (المعجلة):

هي تلك المؤثرات الطارئة أو المزمنة التي قد تتسلط على الفرد فتؤثر في استجابته نحو سلوك إجرائي معين فيكون السلوك النهائي للفرد هو حصيلة تفاعل كينونته الذاتية وما تحمله من صفات وسمات وخصائص مع المؤثر أو الموقف الضاغط حيث قد يكون الفرد على درجة من الضعف فتؤثر فيه مؤثرات بسيطة تافهة وقد

يكون على درجة من القوة تمكنه من التغلب على أي موقف ضاغط وعليه فإن قدرة العوامل الضاغطة على إسقاط الفرد أمنياً تتأثر بعاملين هما:

1. قابلية الفرد للتعامل والتجسس.
2. طبيعة الموقف الضاغط.

العامل الأول: قابلية الفرد للتعامل والتجسس:

تتباين درجة قابلية الأفراد للانحراف وممارسة السلوك الجرمي بما فيه التعامل والتجسس بحسب السمات الشخصية لكل فرد والتي هي نتاج مجموعة العوامل الوراثية والبيئية التي تعرض لها حيث تعتبر القابلية لممارسة السلوك الجرمي هي البوابة التي يدخل منها ضابط التجنيد إلى المستهدف ويضع خططه في ضوئها والمتابع لقصص بعض من تم تجنيدهم يجد النماذج التالية كمثال يقاس عليه:

أ. أفراد فقراء فشلت كل جهود مخابرات الاحتلال في تجنيدهم بواسطة المال.

ب. أفراد أغنياء دفعهم طمعهم لمزيد من المال للقبول بالتعامل مع مخابرات الاحتلال.

ت. أفراد بناء على دوافع متنوعة لا تشكل عوامل ضاغطة هم من بادروا للتواصل مع مخابرات الاحتلال وعرضوا خدماتهم عليه.

فالناس تتفاوت قابليته للانحراف وممارسة السلوكات غير السوية وهو أمر له علاقة بطبيعة هذا الإنسان ونفسيته وتربيته فحين بايع النبي صلى الله عليه وسلم النساء بعد فتح مكة وقال "ولا يزنين" قالت هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان بن حرب: أوتزني الحرة يا رسول الله؟؟ فهي لم تتخيل هذا السلوك من حرة وكأنها أيضاً أرادت أن تعبر عن استهجانها لتضمينه كشرط في بيعة النساء.

ومع توافر وسائل التكنولوجيا الحديثة من شبكات عنكبوتية وبرامج تواصل كالإيميلات وما يوفره منها من فرصة التواصل بالصوت والصورة إضافة إلى وسائل الاتصال

حديثة كالجوال وغيرها من الوسائل فقد شكلت هذه الوسائل حافزاً لبعض ضعاف النفوس للاستجابة لمطالب الاحتلال أو المبادرة بالاتصال عليه ظناً منهم بسريتها وعدم إمكانية أن يعلم بأمرهم أحد.

العامل الثاني: طبيعة الموقف الضاغط:

المواقف الضاغطة هنا تمثل أدوات الاحتلال لدفع المرشح نحو التعامل معه حيث قد يضغط عليه بإغراء المال أو يضغط عليه مثلاً بتهديده بفضيحته من خلال عرض تسجيلات (فيديو أو صور) تمثل موقفاً مشيناً كممارسة الزنا تمكن مخابرات الاحتلال من الحصول على الصور والتسجيلات المتعلقة بهذا الموقف كما قد يهدد المحتل الناس في أمنهم أو مصدر كسبهم أو يمنعهم من السفر للعلاج أو العمل ومن ثم يبدأ بمساومتهم أو فتح خط اتصال لمن يرغب منهم في التواصل معه لحل مشكلته وهنا ينشأ ما يعرف بصراع الإقدام – الإحجام وتتقاذف الفرد نوازع الخير والشر وعوامل الصمود والهزيمة.

كما أن هذه الضغوط تشكل وضعاً شائكاً للفرد لأن الجانب الأكبر من السلوك الناجم لا إرادي يصعب التحكم فيه لدى شريحة كبيرة من الأشخاص كما أنها تمثل خطراً على صحة الفرد وتوازنه وتهدد كيانه النفسي وبالتالي ينشأ عنها آثاراً سلبية كعدم القدرة على التكيف مع المجتمع وضعف الثقة بالنفس والعجز عن ممارسة مهام الحياة اليومية وانخفاض الدافعية للعمل خاصة عندما يتعامل الفرد مع الموقف الضاغط بشيء من الاستسلام ويقبل ما يمليه عليه الموقف حتى لو كان خيانة لوطنه.

هذا وقد تستخدم هذه المواقف الضاغطة مع بعض الرؤساء والملوك والعديد ممن يصنفون من علية القوم حيث يكونون أمام المواقف الضاغطة لاسيما الأخلاقية منها أضعف من باقي الناس لحرص هذه الفئة من الناس على الحفاظ على صورتها

الجميلـة أمـام النـاس فـالموقف الـضاغط يثمـر كلمـا اسـتطاع أن يلحـق ضـغطاً علـى المستهدف يعجز عن تحمله لضعف عنده أو لضغوط خارجية كطبيعة موقعه ومرتبته أو منظومـة القيم والعـادات والتقاليد فـي البيئـة التـي يعيش فيهـا ولمزيـد مـن الإيـضاح نـذكر بموقـف الـرئيس الأمريكـي الأسـبق كلينتـون حـين ثـارت حولـه فـضيحة الموظفـة مونيكـا لوينـسكي وكيـف كـان يخـرج فـي مؤتمرات صـحفية معتذراً لشعبه فرغم فظاعـة الحـدث لـم يحـدث الأثـر القـاهر لكلينتـون أي أن هـذا الموقـف الـضاغط بـل المزلـزل والذي تحدثت الصحافة أن وراءه اليهود لم يشكل ضغطاً يكره كلينتون على فعل ما لا يريده أو يقتنع به ومرد ذلك إلى أمرين هما قوة شخصية كلينتون وكذلك سعة انتشار مثل هذا السلوك في المجتمع الأمريكي مما لا يضع صاحبه في دائرة الرفض وعدم تقبل التعامل معه ولكن لنا أن نتخيل لو أن مثل هذا الحدث كان مع أحد الرؤساء أو الزعمـاء العـرب لـتم التكـتم عليـه ودفـع أبهـظ الأثمـان للحفـاظ علـى هـذا الحـدث طـي الكتمان حتى لو كان هذا الثمن هو سقوط هذا الزعيم أمنياً في حبائل العدو وتقديمـه جميع الخدمات الممكنة وقهره شعبه إلى أقصى درجة.

مما سبق يتضح لنا أن إمكانية السقوط الأمني للفرد هي محصلة تفاعل قابلية للتعامل مع عامل الموقف الضاغط حيث يمكننا أن نمثل توقعاتنا للسقوط الأمني بشكل تقريبي من خلال الجدول الآتي:

الموقف الضاغط	القابلية للتعامل	النتيجة المحتملة
قوي	قوية	احتمال السقوط الأمني مرتفع.
قوي	ضعيفة	احتمال السقوط ضعيفاً ويزداد كلما ارتفعت القابلية للتعامل.
ضعيف	قوية	احتمال السقوط الأمني مرتفعاً ويقل كلما ضعفت القابلية للتعامل.
ضعيف	ضعيفة	احتمال السقوط الأمني ضعيف وهو يزداد بازدياد أحد طرفي التأثير.

وبتقييم الواقع الفلسطيني في ضوء ما سبق فإن من حق الشعب الفلسطيني على كل مراقب أن يؤدي لهذا الشعب تحية تقدير واحترام وأن يتوجه الجميع لله تعالى بكل شكر حيث لم يتمكن الاحتلال من توجيه ضربة قاضية في مجال العمل المخابراتي للشعب الفلسطيني على الرغم من الكم الهائل من المواقف الضاغطة التي فعَّلها الاحتلال في حياة الفلسطينيين وهلهلة البيئة التربوية سواء في البيت أو المؤسسات الأهلية أو الرسمية بسبب المشكلات التي لا حصر لها التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.

الفصل الثالث

وسائل وأساليب وأدوات الإسقاط الأمني

الجانب الأول: **وسائل وأساليب الإسقاط الأمني**:

- (يوظف المخابرات الترغيب والترهيب والإقناع كاستراتيجيات عمل للإسقاط الأمني) فلكل شخص مداخله ونقاط ضعفه التي تمثل البوابة الأفضل للتسلل إليه.
- من أهم مداخل المخابرات في عملية الإسقاط الأمني: المال، الجنس، العاطفة، المصلحة، الابتزاز ولكنها تختلف في استخدامها من شخص لآخر ومن بلد لآخر، ومن ظرف لآخر.
- اعتبر (يهودا جيل) أحد الضباط البارزين في جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) في محاضرة له عن وسائل التجنيد أن هناك ثلاثة صنابير رئيسة للتجنيد هي:

1- المال أو الحاجة المادية.

2- العاطفة.

3- الجنس والملذات الشخصية.

وفيما يلي تصنيف لهذه الوسائل والأساليب والتي تتمحور في أربع مجموعات هي:

1. الوسائل والأساليب المادية.
2. وسائل وأساليب المتعة الحسية.
3. الوسائل والأساليب الضاغطة.
4. أساليب الخدع والاستدراج.

حيث يمكننا تفصيل كل منها في الآتي:

1) الوسائل والأساليب المادية: و من أشكالها:

أ- أسلوب توفير المال.

ب- أسلوب تحقيق المصلحة المتبادلة. ومثاله الميارديرعدنان خاشقجي الذي لم يكن يتقاضى من الموساد راتباً شهرياً ولكنه كان يستفيد من قروض وتسهيلات متعلقة بشركاته التجارية يسهلها له الموساد من خلال نفوذه على أفراد أو مع حكومات وكان دور خاشقجي يتركز على إسقاط الأثرياء والأمراء.

ت- أسلوب تحقيق الحاجات الملحة. عبر استغلال الحاجة إلى:

- تصريح العمل.
- تصريح التجارة.
- تصريح رخصة البناء.
- تصريح جمع شمل العائلات.
- تصريح السفر للخارج (تعليم أو علاج)
- التوظيف.
- تجديد الهوية الشخصية.

2) وسائل وأساليب المتعة الحسية: ومن أبرزها:

أ- استغلال الجنس.

ب- تعاطي المخدرات.

ت- تعاطي الخمور.

ث- التركيز على الماضي السيئ للمستهدف.

3) الوسائل والأساليب الضاغطة: ومن أهمها:

أ- من خلال الاعتقال والتحقيق: حيث يتم التخويف والتهديد بأمور من أهمها: كثرة اعترافاته مثلاً وخطورتها على التنظيم وعلى سمعته بين الناس، طول مدة المحكومية، أساليب التحقيق القاسي، معلومات خطيرة يعرفها المخابرات ولم يكن بحسبان المعتقل أنها مكشوفة.

ب- من خلال المقابلات الشخصية.

ت- من خلال التهديد المباشر: بالفضيحة، بالقتل،بتشويه السمعة من الناحية الأمنية، بهدم البيت،..)

4) أساليب الخدع والاستدراج: ومن أهمها:

أ- التظاهر بالمساعدة في البحث عن عمل، ومن ثم التوريط.

ب- التظاهر بالعمل الإنساني.

ت- التظاهر بالعمل ضد عدو مشترك.

ث- التظاهر بالحب و العاطفة والغرام ومن ثم توظيف العلاقة المستحدثة في الإسقاط الأمني.

ج-أسلوب دحرجة المعومات ومثاله أن يكون الاحتلال قد أطلق رصاصة على مقاوم خطير بالنسبة للاحتلال ويتوقع إصابتها له فيرسل من عملائه من يحاول أن يستدرج بعض الممرضين والأطباء للحصول منهم على أي معلومة قد تفيد في اتجاه اعتقال هذا المقاوم مع دحرجة كل معلومة لتكون مدخلاً لمعلومة جديدة وقد يكون المدخل هنا مثلاً دعوى الرغبة في تقديم المساعدة والأساليب والمداخل تترك لكل حدث وحالة على حدة.

ويحرص ضابط المخابرات عند استخدامه لهذا الأسلوب على الاهتمام بالتالي:

- تبني أفكار الهدف والثقافة السائدة في المجتمع.
- تنويع أساليب العمل.
- المبالغة في الدعوة للسرية.
- توفير الاتصال بالهدف.
- تزويد الهدف بالمال.
- عدم تعجل المعلومات المطلوبة.
- قصر الفترة الزمنية للعلاقة.

أماكن يمكن استخدامها لتجنيد العملاء:

يستغل مخابرات الاحتلال كل مكان يمكنه فيه أن يصطاد فريسته ويسقطها أمنياً وفيما يلي مجموعة من أهم الأماكن التي مارس مخابرات الاحتلال وأعوانه فيها عمليات الإسقاط الأمني وهذا لا يعني أن كل محل منها أو شخص دخلها تلبس بالتهمة.

1. السجون ومراكز التحقيق.
2. أماكن العمل داخل إسرائيل.
3. صالونات التجميل.
4. مشاغل الخياطة.
5. بيوت المشعوذين.
6. معارض الأزياء والمحال التجارية لاسيما غير الظاهر للعيان منها.
7. المخيمات الصيفية خارج البلاد.
8. البحر من خلال استهداف الصيادين بمحاولات الإسقاط الأمني.

9. الأماكن الحدودية أثناء الاجتياحات أو ضبط المتسللين للأراضي المحتلة لأغراض شخصية.

10. كل مكان يتمكن فيه المخابرات من إسقاط المستهدف حتى ولو كان مسجداً أو حرم مؤسسة تعليمية.

الجانب الثاني: **أدوات التجسس والتعامل مع الاحتلال**:

حيث إن العمل المخابراتي عمل ميداني يتأثر بتطورات الميدان والتغيرات التي تحدث فيه كان لا بد وأن تواكب أدوات التجسس والتعامل آخر المستجدات والمتغيرات الميدانية.

بناء على ما سبق يمكننا أن نقسم أدوات التجسس والتعامل إلى قسمين هما:

1- الأدوات التقليدية.

2- الأدوات غير التقليدية.

أولاً: الأدوات التقليدية: ومنها:

1- الرسائل المكتوبة بالحبر السري: ويوجد منه ثلاثة أنواع هي:

أ- الحبر السري العضوي: ويصنع من مواد عضوية كعرق الإنسان وبوله ولعابه ودمع عينه إضافة إلى بعض المواد مثل ماء البصل والخل والليمون وزيت الجوز ....

وهذا النوع تظهر الرسالة المكتوبة به بتعريضها للإحماء.

ب- الحبر السري الكيميائي: ويتم صناعته من مواد كيمائية ومعالجته بطرق كيميائية.

ت- الحبر السري المشع: وهو عبارة عن مادة لا ترى عند الكتابة بها على الورق ولكن يمكن قراءتها بوضوح عند تعريضها للأشعة السينية.

2- **النقطة الميكروسكوبية:** حيث يتم تصغير الرسائل حتى تصل إلى حجم نقطة صغيرة تلصق على طابع بريد أو في نهاية فقرة في رسالة عادية بحيث يمكن تكبيرها مرة ثانية.

3- **نظام الشيفرة:** تستخدم حرف أو رقم ليرمز إلى حرف أو رقم آخر.

4- **نظام الرموز:** تستخدم كلمات أو جمل لتشير إلى معاني متعارف عليها مسبقاً.

ملاحظة: كل من نظامي الشيفرة والرموز يحتاج إلى ترتيبات مسبقة بين المرسل والمستقبل كما تحتاج لإجراءات أمن كعدم انتظام زمن الإرسال كما أنه يمكن إرسالها برسالة مكتوبة أو عبر الفاكس أو اللاسلكي أو الإذاعة كما قد توضع في مكان معين يصله طرفا العلاقة.

5- **الأفلام الدقيقة:** يستخدم ما يعرف بالمايكرو فيلم للاحتفاظ بالرسالة مصغرة ثم يتم تكبيرها بعد استلامها باستخدام العدسات المكبرة.

6- **الصحف اليومية:** حيث يتم الاتفاق بين الطرفين على أن إنزال إعلان معين أو ما شابه ذلك مما لا يلفت الانتباه والريبة يعني أمراً معيناً كالبدء بتنفيذ مهمة أو التوجه لمكان معين للقاء.

7- **آلات التصوير:** ومها أنواع صغيرة متقنة الإخفاء عالية الجودة والإمكانات.

8- عبر الهاتف الأرضي أو الخلوي.

9- زرع أجهزة التنصت: وقد تكون بالصوت والصورة.

10- عبر شريط التسجيل: كما كان يحدث بين زنازين التحقيق أو بعض الجلسات الخاصة حيث توضع في أماكن بحيث تكون مخفية بعناية.

11- عبر موجات الراديو: بأن يتم زرع جهاز تنصت ينقل ما يلتقطه عبر موجة راديو محددة.

ثانياً: الأدوات غير التقليدية: والباب مفتوح أمام التقدم العملي في كل لحظة لابتكار كل جديد ونوعي منها ومن هذه الأدوات:

1- **تجسس بالبرغوث الإلكتروني أو البرغوث الذكي:** وهو مرسل صغير جداً يتم دسه في جهاز حاسوب أو هاتف أو أي جهاز آخر يؤدي دوره بفاعليه عالية وهو غالباً ما يبث إرساله عبر الأقمار الاصطناعية بدقة متناهية وفي جزء من الثانية.

2- **تجسس البحث العلمي:** من خلال واجهات علمية مقبولة تزود أجهزة المخابرات بقواعد بيانات تخصها مما يمكنها من الوقوف على واقع التهديدات القائمة واستشراف المحتملة منها ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها.

3- **تجسس التحليل النفسي:** للوقوف على نفسيات القادة والزعماء بغرض التنبؤ بسلوكهم المستقبلي ومحاولة توجيهه بما يخدم الجهة المستهدفة.

4- **تجسس الطائرات بدون طيار:** (ما يعرف بالزنانة في قطاع غزة)

5- التجسس بالأقمار الصناعية.

6- **التجسس عبر الأثير:** فكل ما يتم بثه يمكن التقاطه مرة ثانية.

7- **التجسس بأجهزة الرؤية الليلية:** باستخدام الأشعة السينية أو تحت الحمراء ويمكن رؤية أهداف على بعد يتجاوز 1000 قدم من خلال تكبير الضوء الخافت المنبعث من الهدف نحو خمسين ألف مرة.

8- **التجسس عبر المنطاد:** كاميرات تجسس داخل مركبة هوائية يحملها كيس مملوء بغاز الهيليوم ويكون هذا الكيس مربوطاً بحبل إلى الأرض.

9- **تجسس رادار الصخرة:** رادار يشه الصخرة للتمويه ويرسل الصور للأقمار الاصطناعية الإسرائيلية.

10- **التجسس عبر اللاصق:** والذي قد يكون من خلال شريحة تلصق بطريقة ما أو مادة مشعة ترش على الجسم المراد استهدافه بالقصف أو المراقبة كما كان يحدث عند قصف سيارات المقاومين أو بعض بيوت القادة الفلسطينيين.

الفصل الرابع

القوانين والتشريعات والإجراءات العقابية المتعلقة بالعملاء في فلسطين:

نظراً لتشعبات هذا الموضوع وتعقيداته فإننا سنتعرض إليه من خلال المحاور الآتية:

1- أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

2- القانون الوضعي.

3- القوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية.

4- الإجراءات العقابية التي مارستها المؤسسات الفلسطينية بحق العملاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أولاً: الأحكام الشرعية المتعلقة بالعملاء.

بتأمل الساحة الفلسطينية ونحن ندرس الحكم الشرعي في عملاء الاحتلال نجد أن من أهم ما يطالعنا في هذا الأمر المواضيع الآتية:

1- أثر العمالة للاحتلال على إيمان العميل.

2- حكم العميل البالغ (المسلم أصلاً).

3- حكم عميل الاحتلال صغير السن.

4- حكم العميل الحربي المكلف بالعمل في أراضي المحتلة.

5- حكم عميل الاحتلال الذمي في الأرض المحتلة.

6- حكم عميل الاحتلال المستأمن في الأرض المحتلة.

وفيما يلي تفصيل ما سبق:

ورداً للفضل لأهله فإن المعتمد هنا ما ذهب إليه فضيلة الشيخ أبو عبد الرحمن الدكتور سلمان بن نصر الداية والذي أوغل مشكوراً في إيراد آراء العلماء في كتابه الجواسيس الظالمة والعيون الساهرة في أحكام الشرع العادلة، حيث سنأخذ هنا زبدة ما خلص إليه فضيلته مع تعليقنا عليه بما يقتضيه الحال.

أولاً: أثر العمالة للاحتلال على إيمان العميل:

اختلف العلماء في المسألة على مذهبين:

المذهب الأول: أفاد أن التجسس كبيرةٌ غير ناقضةٍ للإيمان، إليه ذهب أبو حنيفة وأبويوسف ومحمد بن الحسن ومالك والشافعي والأوزاعي وأحمد إلا إذا تأيد بالاختيار والرضا القلبي بدينهم، أو كان عالماً بالحظر، ولم يكن جاهلاً، ولا متأولاً، أو انظم إلى صفهم، أو شاركهم في اعتدائهم، أو وادهم وقربهم، وكره أهل دينه وأبعدهم.

المذهب الثاني: أفاد بأن التجسس من المسلم ناقضٌ من نواقض الإيمان يكون به مرتداً كافراً ما لم يكن جاهلاً، أو مكرهاً أو متأولاً يترجح صدقه بقرائن ظاهرة من الصلاح والاستقامة، وإليه ذهب كثيرٌ من المالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة، وكثيرٌ من علماء التفسير منهم الطبري، والبغوي.

و بعد التأمل في مذهبي العلماء، وأقوالهم، وأدلتهم، يظهر أن: الخلاف بينهم لفظيٌ، وأنهم جميعاً على سبيل واحدٍ، وفهم متحد، فإن الذين قالوا بأن التجسس غير ناقض للإيمان قصدوا منه ما تأيد بالعذر، وكان مع الإكراه أو الجهالة، أو إيثار سلامة النفس والقرابة، مع مراعاة أن يكون التجسس– والحالة هذه – بالقول لا بالفعل، وأن يغلب على ظنه أنه لا يتسبب في قتل المسلمين أو تدمير ممتلكاتهم، إنما بقصد أن يأخذ الكافر حذره من أهل الإيمان تماماً كما كان الأمر مع حاطب ﷺ.أما إذا كان المرء على خلاف ذلك، فإن كلامهم يشعر بأن التجسس ناقضٌ للإيمان.

وأما الذين قالوا إن التجسس ناقض للإيمان، فقد صرحوا بأنهم لم يقصدوا التجسس المؤيد بالعذر المساوي لعذر حاطب، أو ما كان أشد منه، فإن هذا عندهم معصيةٌ، وكبيرةٌ من الكبائر تستوجب العقوبة التي يراها الإمام مناسبة لظرف – الجاني، وحجم جريمته، ولا يعد عندهم ناقضاً للإيمان، وعليه يكون قد اتضح الأمر، وبدا لكل ذي عينين.

ومن المهم التنبيه إلى أنه: لا يبرر لولاة الأمر والقضاة في الأمصار العجلة في الحكم بالردة أو القتل حتى يثبت لهم ذلك بيقينٍ وذلك بالتحقق من أمرين:

الأول: الكفر البين.

الثاني: الثباتُ عليه.

أما الأول: فلن كانت مظاهرة الكافرين وممالأتهم على أهل الإسلام كفراً وردة لكنه ليس باطراد حتى ينظر في فعل المرء من جهة العذر والجهالة والإكراه وغيرها، فليس مجرد كتاب للكفار بذكر شيء من أمر المسلمين مرةً واحدةً من غير أن ينبني عليها شيءٌ.

بل لحقها ندمٌ وأسفٌ وصلاحٌ ظاهرٌ من قبل ومن بعد مع تأويل سائغ، وعذر مانع، يكون ناقضاً ويبرر القتل.

أما الثاني: أن يصر ويثبت على الكفر، وهذا لا يعلم إلا بعد التحقيق معه والسؤال والنظر كما صنع النبي ﷺ مع حاطب ﷺ، فإن كان جاهلاً علم، وإن كان متأولاً مخطئاً فهم، فإن أصر بعد ذلك دل على أنه مريد للكفر قاصدٌ له، وحينها يباح دمه.

ثانياً: حكم العميل البالغ (المسلم أصلاً):

اختلف العلماء في عقوبة الجاسوس المسلم البالغ إلى مذهبين:

المذهب الأول: قال بقتله، وبه قال ابن القاسم، وسحنون وابن وهب، وثلاثتهم من أصحاب مالك، وقال مالك: إن الجاسوس يوكل إلى الإمام فإن شاء حبسه، وإن شاء قتله، وإن شاء ضربه ونكل به يفعل ما يراه مصلحة، والقتل قول بعض أصحاب أحمد منهم ابن عقيل.

المذهب الثاني: قال لا يقتل، وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، والشافعي، وهو ظاهر مذهب الإمام أحمد.

وقد رأى فضيلة د. سلمان الداية وجاهة ما ذهب إليه أبو حنيفة والشافعي وأحمد من أن من يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأخبار المسلمين أو يدل على عوراتهم إن كان متأولاً، أو جاهلاً، أو كان التجسس منه فلتة مع صلاح الظاهر، لا يباح دمه، إنما يعزر بما دون القتل عقوبة زاجرة إلا أن يكون ذا هيأة متأولاً، وتظهر قرائن صدقه على تأويله، ولم يكن قد انبنى على فعله ما يستوجب القتل فللإمام أن يعفو عنه، ويدل على ذلك ظاهر حديث حاطب بن أبي بلتعة فإن النبي لم يعاقبه لأنه كان متأولاً صادق التأويل.

وإن كان الجاسوس ممن دأب على التجسس واعتاده، أو صار إليه ذله وهواناً، أو رغبة في الثراء والنعمة، أو مودة لأهل الحرب، أو ضم إليه الفساد في مجتمع الإسلام مثل نشر المخدرات، والأقراص، والأشرطة، والمجلات السفلة الهابطة التي تعرض صور الداعرين الزناة ليهيجوا غرائز الناس نحو الرذيلة وفعل الفاحشة، وأحياناً يلتقطون لهم الصور أثناء فعل الرذيلة ليتم ابتزازهم وإخافتهم بنشرها عبر وسائل إعلام العدو الكافر أو يصانعوا الجواسيس ويأتمروا بأمرهم، ويعملوا عملهم.

أو ساعد العدو الحربي واشترك معه في قتل واغتيال القادة والساسة والعلماء والمجاهدين من المسلمين، أو يدل الكافر على أماكن وجودهم ليتم اغتيالهم أو اعتقالهم في سجون الحربيين الكفار، فإن هؤلاء يقتلون ويصلبون؛ لأنهم مفسدون.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ويقتل الجاسوس الذي يكرر التجسس وهو أصل عظيم في صلاح الناس. ومن هذا الباب الجاسوس المسلم الذي يخبر بعورات المسلمين ومنه الذي يكذب بلسانه أو بخطه أو يأمر بذلك حتى يقتل به أعيان الأمة علماءهما وأمراءها فتحصل أنواع من الفساد كثيرة فهذا متى لم يندفع فساده إلا بقتله فلا ريب في قتله وإن جاز أن يندفع وجاز أن لا يندفع قتل أيضاً وعلى هذا جاء قوله تعالى: (مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ) وقوله: ({إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً) وأما إن اندفع الفساد الأكبر بقتله لكن قد بقي فساد دون ذلك فهو محل نظر.

وقال الإمام الذهبي في الكبيرة التاسعة والستون: من جس على المسلمين ودل على عورتهم: "إذا ترتب على جسه وهن على الإسلام و أهله وقتل أو سب أو نهب أو شيء من ذلك فهذا ممن سعى في الأرض فساداً وأهلك الحرث والنسل فيتعين قتله وحق عليه العذاب فنسأل الله العفو العافية".

وقال ابن حجر الهيثمي في الكبيرة الخامسة بعد الأربعمائة:

"الدلالة على عورة المسلمين ..... فإن ترتب من الدلالة على ذلك وهن للإسلام أو لأهله، أو قتل أو سبي أو نهب كان ذلك من أعظم الكبائر وأقبحها لأنه سعى في الأرض فساداً وأهلك الحرث والنسل فمأواه جهنم وبأس المهاد.

وإننا وبعد دراستنا للأدلة سالفة الذكر ولما ذهب إليه علماؤنا الأجلاء فإننا وعلى الرغم من شعورنا بعظم الجريمة وميلنا إلى أنها من نواقض الإيمان واستحقاق مرتكبها حد الحرابة في أشد صوره فإننا نرى أن الواقع في فلسطين له خصوصية وعليه فإن الحكم الفصل في هذه المسألة يرد إلى أولي الأمر للبت فيه في ضوء القواعد الفقهية المعتبرة لدى العلماء مثل: "الضرورة تقدر بقدرها" و"درء المفاسد أولى من جلب المنافع" فالأصل والحال كذلك أن يدرس كل ملف على حدة في ضوء جملة من المعايير من أهمها:

1- طبيعة الشخص وبيئته وعائلته.
2- ظروف الإسقاط ومقدار ما يتحمله شخصياً منها.
3- عمره عند الإسقاط ووسائل التوريط التي استخدمت معه قبل بلوغه.
4- سلوكه وجهوده للتخلص من العمالة بعد البلوغ إن كان قد أسقط وهو صغير.
5- فرص التوبة أو الخلاص من العمالة ودرجة استثماره لها.
6- ظروف توصل جهات الاختصاص إليه، هل سلم نفسه أم ألقي القبض عليه؟
7- درجة تجاوبه مع جهات الاختصاص وهل أدلى بما لديه من معلومات وأعلن ندمه أم حاول التضليل والكذب.
8- الأعمال التي قام بها والآثار المترتبة عليها.
9- الآثار المترتبة على تنفيذ العقوبة الموقعة عليه.

ومن ثم يحال الأمر إلى جهات الاختصاص وإلى ولي الأمر ليروا فيه رأيهم المحقق لمصلحة الأمة والذي قد يتعارض مع عواطف بعض الناس سيما من اكتووا بنيران غدر العملاء ففقدوا أعزاءهم أو بيوتهم بخاصة بعد الأزمات كالعدوان الغاشم على غزة فيما عرف بحرب الفرقان أو حرب حجارة السجيل.

ثالثاً: حكم عميل الاحتلال صغير السن:

جاء في الموسوعة الجنائية الإسلامية: "إن صغار السن غير مسؤولين جنائياً ولكن مسؤوليتهم تكون تأديبية وذلك فيما إذا وقعت منهم جرائم بعد بلوغهم سبع سنوات، حيث يعتبر الصغير في هذه السن مميزاً فلا يقتص منه إذا قتل ولا يقطع إذا سرق ولكن يؤدب على ما يأتيه من هذه الجرائم وغيرها، وإعفاء الحدث من المسؤولية الجنائية لا يعفيه من المسؤولية المدنية عن كل جريمة يرتكبها، سواء كان مميزاً أو غير مميز فهو مسؤول في ماله الخاص عن تعويض أي ضرر يتسبب في إيقاعه بالغير.

إن العقوبات التي يمكن إيقاعها على الأحداث أو صغار السن هي: التوبيخ، والضرب، والوضع في الإصلاحية، وفي كل حالٍ يحكم على الصبي بضمان ما يتلفه على الغير، أما إذا بلغ فيعامل كغيره من المكلفين فيقتص منه إذا قتل متعمداً، ويقطع إذا سرق وهكذا بالنسبة للجرائم الأخرى".

وقال الشيخ سيد سابق: "فلو كان مجنوناً أو صغيراً (وارتكب ما يوجب الحد) فإنه لا يحد. ولكن يعزر". وقال: "فلا حد على مجنون ولا صغير، إذا سرق، لأنهما غير مكلفين، ولكن يؤدب الصغير إذا سرق". ويعزران على التجسس وخيانة الأمة من باب أولى.

رابعاً: حكم العميل الحربي المكلف بالعمل في الأراضي المحتلة:

فالحربي هو شخص كافر من أهل الحرب يدخل دار الإسلام من غير عهد ولا أمان أما حكم هذا الصنف من الناس إذا ضبط مجنداً لصالح العدو فقد أجمع العلماء على أن الجاسوس الحربي مهدور الدم، مباح المال مطلقاً، فإذا دخل الحربي دار الإسلام على حين غفلة من أهلها قتل وأخذ ماله، فكيف إذا كان جاسوساً يبحث عن أمور المسلمين الباطنة، وكان يتجسس عليهم لمصلحة دار الحرب، فإن إهدار دمه واستباحة ماله بالأولى، وللإمام أن يأمر فيه بما يراه صالحاً لأهل الإسلام، إن شاء قتله، وإن شاء أسره، وإن شاء فدى به أهل الإيمان.

قال الإمام الطبري – رحمه الله–: "أجمعوا على أن المشرك لو قلد عنقه أو ذراعيه لحاء جميع أشجار الحرم، لم يكن ذلك له أماناً من القتل إذا لم يكن تقدم له عقد ذمة من المسلمين أو أمان".

خامساً: حكم عميل الاحتلال الذمي في الأرض المحتلة.

الذمي هو الكافر الذي أقر في دار الإسلام على كفره بالالتزام الجزية ونفوذ أحكام الإسلام فيها ولعقد الذمة شروط فصلها علماؤنا الأجلاء تدور حول عدم الطعن في دين الله أو رسوله وعدم إصابة مسلمة بزنى أو باسم نكاح وألا يفتنوا مسلماً عن دينه ولا يتعرضوا لماله وألا يكونوا عوناً لأهل الحرب على المسلمين أما الحكم فيه فقد انقسم العلماء شأنه إلى فريقين منهم من ذهب إلى قتله ومنهم من عارض ذلك ولكل منهما أدلته الوجيهة وفهمه المعتبر ولكن تمحيص الأدلة يميل إلى أن الحق مع الذين قضوا بأن التجسس على المسلمين أو إيواء من يتجسس عليهم أو يساعد في مظاهرة أهل الحرب على أهل الإيمان ودار الإسلام قد انتقض عهد ذمته، لكونه أتى بما

يناقض التزامه بأحكام الإسلام، وعدم مظاهرة الكفار، وأن فعله يفضي إلى ضعف شوكة المسلمين، وفوت مصالحهم.

وعليه فإن أمره يخير فيه الإمام فإن شاء قتله، وإن شاء أسره، وإن شاء فدى به والفيصل في ذلك ما يحقق مصلحة أهل الإسلام.

سادساً: حكم العميل المستأمن في الأراضي المحتلة:

المستأمن هو الكافر يدخل دار الإسلام بعقد أمان ومثاله دخول بعض الصحافيين من غير المسلمين أو العاملين في المؤسسات الإغاثية العالمية فهؤلاء جميعاً يدخلون الأراضي الفلسطينية المحتلة بعقد أمان وهو التصريح الممنوح لهم من الجهات المختصة وعقد الأمان عقد مؤقت أما عقد الذمة فإنه مؤبد وأما حكم هذا الصنف من العملاء فقد اختلف العلماء في شأنهم إلى فريقين:

أحدهما: أفاد أن فعله هذا لا ينقض عقد الاستئمان الممنوح له، وإليه ذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن، والشافعي، وأحمد في رواية، ويكتفى بعقوبته وحبسه.

والثاني: أفاد أن فعله هذا ينقض عقد الاستئمان الممنوح له، وإليه ذهب أبويوسف، ومالك وهو وجه عند الشافعية، ورواية عند أحمد، ويخير الإمام فيه بين القتل أو الاسترقاق أو المن أو الفداء بحسب ما تقضيه مصلحة الرعية.

وما نميل إليه هو تخيير الإمام في شأنه تحقيقاً لمصلحة الأمة مع إقرارنا بأنه فعله هذا قد أفقده عقد الاستئمان وأهدر دمه.

ثانياً: أحكام القانون الوضعي المتعلقة بالعملاء:

برغم اهتمام القانون الدولي الوضعي بالجاسوسية إلا إنه لم يعالجها في زمن السلم، واكتفى بإلزام جميع الدول أن تحترم مناطق سيادة الدول الأخرى، وتأسيساً على ذلك، فإن إنشاء الدول أجهزة مخابرات سرية للتجسس –داخل حدودها– مسموح به دولياً في أوقات السلم كما في أوقات الحرب، وقد منح القانون الدولي لكل دولة الحق الكامل في أن تسن من القوانين ما يعالج ذلك، وان تطبق القوانين على مواطنيها، وعلى الأجانب الذين يرتكبون جريمة التجسس، غير أنه يُستثنى من ذلك الدبلوماسي المعتمد من الدولة –وإن قام بنشاط اعتبرته الدولة نشاطاً تجسسياً – ولكن يمكن للدولة أن تعبر عن استيائها بطرده وإعلانه شخصاً غير مرغوب فيه، أو أن تطالب دولته بسحبه – دون إعلان– ولها أن تتركه، وتلجأ بعض الدول إلى مساومة الدبلوماسي الجاسوس ليعمل عميلاً مزدوجاً، أو ليطلب اللجوء السياسي إذا كان الوضع في بلاده لا يشجعه على العودة.

ولقد نصت المادة "التاسعة عشرة" من لائحة "لاهاي" للحرب، على الآتي: يُعدُّ جاسوساً، ذلك الذي يعمل سراً، أو من وراء ستار زائف، للحصول على معلومات في منطقة العمليات، بنية تبليغها الفريق الخصم، وطبقاً لذلك فإن العسكريين بزيهم العسكري حين يتسللون إلى منطقة جيش العدو، بغية الحصول على المعلومات، لا يعُدُّون جواسيس، ومثلهم أولئك العسكريون الذين يُكلفون علناً بمهمة تسليم مكاتبات إلى جيشهم، أو إلى جيش العدو، ويتضمن هؤلاء من تنقلهم السفن الجوية بغية تسليم مكاتبات، أو بغية المحافظة على الاتصالات، فيما بين الأجزاء المختلفة من جيوش أو مناطق، واعتباراً لما تقدم فان الفيصل هنا هو: "قصد الحصول على معلومات".

وقد عنى القانون الوضعي، بوضع القواعد القانونية الصارمة لردع كل من تسول له نفسه للقيام بمثل هذا العمل، حفاظاً على الأمن العام.لأن جريمة التجسس والتخابر مع الغير، تعد من الجرائم المضرة بأمن الوطن وسلامته.

لذلك نصت أغلب الدول في قوانينها على تجريم من يقدم معلومات للدول الأجنبية، وإن لم تكن معلومات ذات قيمة، قد تصل في كثير من الدول إلى عقوبة الإعدام.
فمثلاً أقر القانون المصري بأن يعاقب بالإعدام من تجسس لدى دولة أجنبية، أو تآمر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد الوطن.

ثالثاً: القوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

بعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية القرار رقم: (1) لسنة 1994.م. القاضي باستمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل تاريخ 1967/09/5م. في الأراضي الفلسطينية حتى يتم توحيدها، واستناداً إلى هذا القرار، فإنه في قطاع غزة يعمل بكافة التشريعات والأنظمة والأوامر التي كانت سائدة إبان عهد الإدارة المصرية، وكذلك التشريعات الانتدابية والعثمانية، أما في الضفة الغربية فيعمل بكافة التشريعات واللوائح والأوامر التي صدرت في عهد الإدارة الأردنية حتى 1967/09/5.
وبالرجوع إلى قانون العقوبات المعول به في الضفة الغربية وقطاع غزة، نرى أنها تجمع على إنزال عقوبة الإعدام على من ثبت إدانته بارتكاب جريمة التخابر مع العدو. فقانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، المعمول به في الضفة الغربية ينص في المادة 112 على ما يلي: "كل أردني دس الدسائس لدى العدو أو اتصل به ليعاونه بأي وجه كان يفوز قواته على الدولة عوقب بالإعدام".
أما في قطاع غزة على فينص الأمر رقم 1957/555 المعمول به منذ الإدارة المصرية في غزة على ما يلي: "يعاقب بالإعدام كل من سهل دخول العدو في البلاد

أو سلمه مدناً أو حصوناً أو منشآت أو وسائل مواصلات أو أسلحة أو ذخائر أو طائرات أو مهارات حربية أو مؤناً أو أغذية أو غير ذلك مما أعد للدفاع أو مما يستعمل في ذلك، أو خدمة بأن نقل إليه أخباراً أو كان له مرشداً.

أما مشروع قانون العقوبات الفلسطيني المعدل من قبل وزارة العدل الفلسطينية ممثلة في ديوان الفتوى والتشريع، فلم يلغ عقوبة الإعدام، بل أكد عليها في المادة 64 منه، حيث نص على أن يعاقب بالإعدام كل فلسطيني ارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية:

"تآمر أو تخابر أو تعاون مع دولة أجنبية أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها، للقيام بأي عمل عدواني ضد فلسطين".

وقانون العقوبات الأردني: لم يلغ قانون العقوبات الأردني المعدل لسنة 1991م. عقوبة الإعدام بشأن جريمة التخابر والتعاون مع العدو بل أبقى عليها دون تعديل.

وقانون العقوبات المصري: لم يلغ المشروع المصري عقوبة الإعدام في قانون العقوبات المعدل رقم 1957/112م. فنص في المادة ب/77 منه على أن يعاقب كل من سعى لدى دولة أجنبية أو تخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها بأعمال عدائية ضد مصر".

ومن خلال ذلك يتبين أن جريمة التخابر مع العدو، والتي تؤدي لقتل أي فرد من أبناء الشعب الفلسطيني تكون عقوبتها الإعدام، وفق ما أشارت إليه الشريعة الإسلامية، وما نصت عليه قوانين العقوبات المعمول به في الأراضي المحتلة الفلسطينية. ولكن الأمور في العقوبات لا تأخذ على إطلاقها، بل يجب أن تقدر كل جريمة بقدرها، وتطبق العقوبة وفق الجرم والمجرم والواقع الفلسطيني.

رابعاً: الإجراءات العقابية التي مارسها الفلسطينيون بحق العملاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

حيث سيتم التطرق لهذه الإجراءات خلال حقبتين من الزمن هما:

1- ما قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية.

2- في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

حقبة ما قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية:

مارست المقاومة الفلسطينية خلال هذه الحقبة مجموعة من الإجراءات الوقائية والعقابية بحق العملاء الذين تمكنت من اكتشافهم أو وضعتهم في دائرة الشبهة لديها حيث كانت تهدف من وراء هذه الإجراءات إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف الآتية:

1- تحذير الواقع في دائرة الشبهة من سلوكه غير المقبول وطنياً وأن المقاومة لن تسكت عليه.

2- فضح العميل وتعريته أمام الناس حتى ينتبهوا لخطورته ويحذروا منه.

3- الضغط النفسي على العميل بهدف لجم نشاطه ودفعه لمراجعة حساباته.

4- وقف النشاط الخياني للعميل ومنعه من الاستمرار في جرائمه بحق الشعب.

5- كشف شبكات العملاء بغرض القيام بالمعالجات المناسبة بحقها.

6- التصفية الجسدية للعميل بغرض التخلص منه وطي ملفه إلى الأبد.

أما الإجراءات الوقائية والعقابية التي تم استخدامها فيمكننا أن نصنفها إلى مرحلتين هما:

1- مرحلة ما قبل العقوبة الجسدية.

2- مرحلة العقوبة الجسدية.

أولاً: مرحلة ما قبل العقوبة الجسدية:

وتهدف هذه المرحلة إلى وقف نشاط العميل وإشعاره بانكشاف أمره لدى المقاومة والضغط عليه نفسياً، وتأخذ هذه المرحلة عدة أشكال ترتبط بدرجة خطورة العميل **وهذه الأشكال:**

1- **التحذير غير المباشر:** كأن تكتب المقاومة على جدران أو محيط بيت العميل عبارات تهدد العملاء وتؤكد أنهم مكشوفون لدى المقاومة أو تقوم بعمل استعراض للقوة أمام بيته أو قريباً منه وتضمن هذا الاستعراض فقرات فيها تهديد للعملاء وتصميم على ملاحقتهم.

2- **التحذير السري المباشر:** من خلال رسالة أو مجموعة من المقاومين تقوم باستيقاف العميل أو الحضور لبيته والحديث معه مباشرة وتهديده، وهذا الإجراء يتطلب استعداداً وأخذ الحيطة والحذر مخافة ردات فعل غير متوقعة من هذا العميل لا سيما حال امتلاكه للسلاح كما أن هذا الإجراء يتم في سرية تامة ودون إشعار أحد به وهو غالباً ما يكون مع قليلي الخطورة من العملاء.

3- **التحذير العلني المباشر:** حيث يتم ذلك من خلال بيان يوزع على الناس يتضمن اتهام المستهدف بالعمالة وأنه مكشوف للمقاومة وأنها تحذره من استمراره في العمالة وتطالبه بالتوبة كما أن المقاومة قد تقوم بجلب العميل أمام الناس وإعلان عمالته أمام الجميع كما أنها قد تكتب اسمه على الجدران أو تقيم استعراضاً أو مسيرة وتعلن ذلك أمام الحضور وغالباً ما تكون هذه الخطوة هي ما قبل الأخيرة وتكون تهيئة للجمهور لتقبل ما قد تقدم عليه المقاومة بحق هذه الشخص كما أن هذا الإجراء يكون مع الخطيرين الذين لا يرجى تعافيهم من هذا البلاء.

4- **الإقامة الجبرية:** حيث تقوم المقاومة بإصدار أوامر للمشتبه به بعدم مغادرة بيته مدة معينة أو في أوقات معينة والفرض من ذلك هو عزله عن المجتمع للحد من ضرره ولمنحه فرصة لمراجعة حساباته والتوبة وتعديل سلوكه.

5- **التحقيق مع العميل:** حيث كانت المقامة تعمد إلى سحب العميل من بيته أو من الشارع أو خطفه من أحد الأماكن العامة والتوجه به إلى إحدى البيارات أو الأماكن المهجورة أو الشقق والأماكن المعدة لذلك وتجري معه تحقيقاً وغالباً ما يكون التحقيق قصير المدة وهو أقرب إلى التحقيق الميداني منه إلى التحقيق المخطط الهادف المتروى حيث يجتهد المقاومون في الحصول على أكبر كم من الأقوال من العميل وفي ضوئها يقررون ميدانياً ما سيفعلون به وقد كان لهذا العمل إشكالاته وتداعياته وهو ما سيرد ذكره عند الحديث عن إشكالات العمل الأمني في هذه المرحلة.

ثانياً: مرحلة العقوبة الجسدية:

وهذه المرحلة يمكن أن نرصد فيها نوعين من العقوبة هما:

1- عقوبة جسدية تأديبية لا تهدف المقاومة من ورائها إلى التصفية الجسدية للعميل.

2- التصفية الجسدية للعميل.

وفيما يلي تفصيل لكل من هذين النوعين من أنواع العقوبة للعميل.

1- العقوبة الجسدية التأديبية التي لا تهدف إلى موت العميل:

حيث يتم إنزال العقوبة به بحسب خطورته وحجم جرائمه وتكون العقوبة مصحوبة بالتهديد بالإعدام إذا لم يتراجع عن عمله الخياني وكذلك بتنبيهه إلى أنه تحت المراقبة وتحذيره من أي بادرة سلوك سيء بحق الشعب الفلسطيني حيث كانت هذه العقوبة تتم غالباً على مسمع ومرأي من الناس وكانت تجد استحساناً وتأييداً من الشارع الفلسطيني على شكل ارتفاع الأصوات والتكبير والتصفيق والتأييد لمنفذي العقوبة كما وتعددت المصطلحات المستخدمة في التعبير عن كل مستوى من مستوياتها فمنهم من أطلق عليها الردع ومنهم من قال القمع ويمكننا أن نضع هذه العقوبة في شكلين هما:

أ- **عقوبة لا يتوقع معها إعاقة:** حيث كانت تستخدم في هذه الحالات الهراوات وسلاسل الحديد ويكون الضرب إلى حد معين وبعد انتهاء العقوبة يستطيع العميل أن يغادر المكان على قدميه مع ما به من آلام الضرب والفضيحة والألم النفسي وكأن هذه العقوبة رسالة قوية لهذا المعاقب بالكف عما يفعل وهو ما كان يستخدم مع من يعتقد أنهم صغار العملاء.

ب- **عقوبة يتوقع معها إعاقة:** وتكون مع العملاء الأشد خطورة وكان يستخدم فيها إضافة للهراوات وسلاسل الحديد الفؤوس والأدوات الحادة كما تم استخدام السلاح أحياناً وكان ينجم عن هذا الإجراء إطلاق النار على أقدام العملاء وتكسير أطرافهم وأسنانهم وإصابتهم بجروح بالغة وهذه العقوبة لم يكن العميل يستطيع الحراك بعدها ولكن كان يتم نقله إلى المستشفى مصحوباً بالشتائم و الازدراء حتى خلال مرحلة علاجه داخل المستشفيات الفلسطينية وفي بعض الحالات كانت المقاومة تتعمد إحداث إعاقات معينة لدى أمثال هؤلاء المعاقبين.

2- التصفية الجسدية للعميل:

يكون هذا الإجراء مع العملاء الخطيرين بحسب تقديرات الجهة المنفذة للتصفية ووفقاً لقرار غالباً ما يكون ميدانياً حيث تم تنفيذ التصفية الجسدية للعديد من العملاء من **خلال عدة أساليب منها:**

أ. القتل بعد انتهاء التحقيق:

حيث كانت المقاومة تختطف العميل وتقتاده إلى مكان مجهول تراه مناسباً ثم تحقق معه وبعد انتهاء التحقيق وفي حال اتخاذها قراراً بإعدامه فإنها تنفذ هذا القرار بإحدى طريقتين:

- ✓ إعدام العميل بعيداً عن أعين الناس ثم إلقائه على إحدى أماكن تكديس النفايات (المزابل) أو إلقائه أمام بيته أو في مكان يراه الناس.

- ✓ جلب العميل أمام الناس في مكان عام كالسوق مثلاً وقراءة اعترافاته أو الطلب منه أن يعيد جزءاً من اعترافاته أمام الناس ثم القيام بإعدامه من خلال إطلاق الرصاص عليه حتى الموت أو شنقه وتعليقه على عمود كهرباء ليكون عبرة لغيره أو الإجهاز عليه باستخدام السلاح الأبيض وهذا ما كان يعرف بالمحاكمات الشعبية حيث تتعالى أصوات الناس مطالبة بإعدامه أو قد تسأل الجهة الخاطفة الناس ماذا نفعل به فتعلوا الأصوات مطالبة بإعدامه وكان يصاحب ذلك هتافات وتكبير وصفير من الحضور بل كان بعض الحضور يقترب منه ليبصق عليه أو يركله بحذائه.

ب. **القتل في المكان نفسه:** ويتم ذلك دون تحقيق ويكون مع العملاء الخطيرين الذين تتوقع المقاومة أن يكون معهم سلاح ويكون ملفهم ناضجاً وعليهم شواهد كثيرة كما أنه قد تكون هناك مخاوف لدى المقاومة من اختطافه مخافة أن تكون معه أجهزة تقود مخابرات العدو إلى مكانه أو لا تكون هناك التجهيزات الكافية لدى المقاومة لاختطافه واستكمال التحقيق معه وفي هذه الحالة تجتهد المقاومة في اصطياد هذا النوع من العملاء في مكان يمكنهم فيه مباغتته أو السيطرة عليه فقد يقومون بإطلاق الرصاص مباشرة على رأسه من الخلف أو ضربه بآلة حادة من الخلف ثم الإجهاز عليه بالسلاح الأبيض كما قد تقوم بالهجوم عليه وهو داخل محل تجاري أو مسجد وتحاول إخراجه خارج هذا المكان وإذا شعرت بضعف سيطرتها عليه كانت تنفذ فيه قرار الإعدام في المكان نفسه وقد شهد قطاع غزة تنفيذ عدد من حالات إعدام العملاء في المساجد أو داخل محال تجارية وما شابه ذلك.

ت. **القتل داخل السجون:** حيث كان المعتقلون يحققون مع المشتبه بهم وفي حال ثبتت عمالتهم وصدر قرار بإعدامهم كان المعتقلون يقومون بذلك من خلال خنق العميل بكتم نفسه أو شنقه ثم يقوم أحدهم بتبني هذا العمل متطوعاً أو مكلفاً وهو ما يعني استعداده للمثول أما المحكمة وأخذ حكم قد يصل إلى المؤبد مقابل هذا التبني وغالباً ما يندب لهذا الأمر أحد أصحاب المحكوميات العالية كالمؤبدات والذين لن يضيرهم أي حكم جديد كما أنها كانت تحدث مساومات مع بعض العملاء بأن يبنيهم لإعدام هذا العميل ستقدره المقاومة وتعتبره دلالة على توبته وتطهير نفسه وأنها ستعامله بعدها على أنه مناضل شريف وبعد تنفيذ حكم الإعدام في العميل في السجون المركزية التي يوضع فيها المعتقلون في غرف كان المعتقلون ينادون على الإدارة لسحب العميل أما في سجون الخيام كالنقب فكان من تطوع بتحمل مسئولية الإعدام يقوم بجر هذا العميل من قدميه غالباً أو بأي طريقة أخرى أمام جميع المعتقلين ويخرج به إلى بوابة السجن حيث تعارف المعتقلون على مصطلح (طلع فيه صقر) لكل من يقوم بمثل هذا الإجراء وغالباً ما يصاحب هذا الحدث حالة من الهيجان والفوضى بين المعتقلين قد يقدم ضابط أمن السجن وجنوده بإطلاق النار على بعض المعتقلين ويتسببون في إصابتهم أو قتلهم ويكون ذلك غالباً وقت العدد (السفيراه كما يطلق عليها المعتقلون) وهو الإجراء الذي يتكرر مرتين يومياً على الأقل للتأكد من وجود الجميع وعدم تعرض أحدهم للعقاب من الآخرين وهو إجراء أمني يستفيد منه العدو بحسب احتياجه فبعض العملاء مثلاً كان يسلم نفسه للإدارة إذا شعر بانكشاف أمره واحتمال التحقيق معه من قبل المعتقلين حيث يتم الطلب إليه أن ينام على وجهه على الأرض ثم تقيد يداه ويؤخذ إلى إدارة السجن التي تبدأ بابتزازه للعمل كجاسوس في غرف العار أو الزنازين.

ث. **القتل في ظروف غامضة:** وكان ذلك يحدث إذا اكتشف بعض التنظيمات أن لديه اختراقاً أمنياً وأنه يوجد عميل قد تسلل داخل التنظيم فيقومون بالتحقيق معه وفي حال ثبتت عمالته يقومون بإعدامه بطريقة تبعد الشبهة عن تصفيته على يد هذا التنظيم بل قد تظهره بصورة بطل حتى لا تسجل نقطة ضعف في تاريخ هذا التنظيم وذلك بأن يطلق عليه النار في ظروف معينة وكأنه طلق طائش أو تصفية من قبل عميل كما قد يأخذونه لمكان متقدم من صفوف المقاومة ثم يقومون بتصفيته ويتم الإعلان أنه كان في مهمة في الصفوف المتقدمة من الميدان ولكن مثل هذه الأعمال غالباً ما كانت تظهر ويعلم بها الناس.

ج. **إرسال العميل في مهمة نهايتها موته على الأغلب:** وكان ذلك يحدث بعد التحقيق مع بعض العملاء وظهور ندمهم فيتم مساومتهم على أن يستغلوا ثقة مخابرات العدو بهم ليقوموا بتنفيذ مهمة وطنية كقتل ضابط المخابرات الذي يتعاملون معه أو أي عمل بطولي آخر مقابل تنقية اسمه وتبنيه وتبييض صفحته إن هو قتل أو ضمه للتنظيم والتعامل معه على أنه مناضل نظيف.

إشكاليات ممارسات المقاومة الفلسطينية ضد العملاء في حقبة ما قبل إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية:

على الرغم من الفوائد التي جنتها المقاومة من ملاحقة العملاء إلا أن هذه الحقبة قد شهدت جملة من الإشكالات والتجاوزات من أهمها:

- ضعف تأهيل من يقومون بالمعالجات الأمنية ضد العملاء.
- عدم وجود قانون يضبط هذه العملية.
- الأخطار الأمنية المحيطة بهذا العمل مما كان يدفع المقاومة لسرعة إنهاء مهمتهم والعمل تحت ضغوط الوقت الواقع وهو ما يعني احتمال وجود تجاوزات لا تحمد عقباها فقد يموت المشبوه به قبل أخذ الاعتراف منه كما أنه لا يكون هناك وقت للتحقق من صحة أقواله فقد يعترف بما لم يفعل تحت الضغط والتعذيب وتوقع عليه عقوبة أكبر من جرمه.
- موت بعض المشتبه بهم وقيام بعض الفصائل بإلصاق تهمة العمالة بهم حتى لا يتهموا بقتل هذا الشخص دون جرم ارتكبه.
- تسلل بعض العملاء للصفوف القيادية المؤثرة في بعض التنظيمات ومن ثم تشويه سمعة بعض الشرفاء أو القيام بالتحقيق معهم أو التسبب في ذلك.
- القيام بعمليات الردع أو الإعدام في أماكن عامة تؤثر بالسلب على نفوس الحاضرين كأن يتم ذلك أمام طلبة المدارس وهم ذاهبون أو عائدون من مدارسهم أو أمام النساء والمرضى في العيادات الصحية أو في السوق.
- إخضاع بعض الشرفاء للتحقيق بناء على اعترافات كاذبة من بعض العملاء حيث كان يطلب منهم رجل مخابرات العدو إذا تم التحقيق معهم أن يعترفوا على أسماء محددة من المجاهدين الشرفاء بغرض تشويههم وإرباك المقاومين وحدث ذلك مع بداية التجربة الاعتقالية إبان انتفاضة 1987م ولكن المقاومين انتبهوا لهذه الخدعة ولم تعد تنطلي عليهم حيث تعلموا من أخطائهم وأخذوا يحسنون من أدائهم.

- استغلال قيادات بعض الفصائل للدوافع الوطنية النبيلة لدى بعض الشباب الفلسطيني لتصفية بعض الخصوم السياسيين بدعوى أنهم عملاء كما حدث مع الشهيد إسماعيل الخطيب الذي قلته مجموعة مسلحة تابعة لفتح بتوجيه من أبو جهاد بدعوى أنه عميل ثم ندم من قام بهذا الفعل بعد أن اكتشف أن الأمر لم يكن كما تم نقله له وإنما تم التخلص من هذا الشخص لأنه كان مرشحاً لرئاسة الجامعة الإسلامية في مرحلة الصراع على الجامعة.
- استغلال بعض قادة المجموعات العسكرية لمواقعها في العمل في تصفية حساباتها الشخصية مع خصومها وملاحقتهم على أنهم عملاء أو ابتزاز بعض أصحاب رؤوس الأموال بدعوى ضرورة دعمهم للمقاومة أو العمل كعصابات تحصيل حقوق وحل مشاكل لاسيما مشاكل الأرض مقابل مبالغ من المال كانوا يتقاضونها.
- تشكيل بعض قادة الخلايا العسكرية حماية لبعض العملاء والمشبوهين مقابل خدمات شخصية يقدمها هؤلاء العملاء لهم حيث يتم تصنيفهم على أنهم يتبعون هذا أو ذاك وهو ما يعني تجريم كل ما يفكر في ملاحقتهم وهو ما خلق العديد من المشكلات في الساحة الفلسطينية.
- أما السجون فإضافة لما سبق ذكره مما يحتمل حدوثه داخل السجن فقد أثر التحقيق وإعدام بعض العملاء داخل الغرف أو الخيام سلباً على الحياة الاعتقالية ومن ذلك:
  - رفع وتيرة الخوف والقلق داخل المعتقلات مما يؤزم نفوس بعض المعتقلين ويحيل حياتهم داخل المعتقل إلى جحيم.
  - حدوث حالات من الهوس الأمني داخل السجون قد تدفع بصاحبها لتسليم نفسه للإدارة خوفاً من المعتقلين مما يعطيهم فرصة لمساومته ومحاولة إسقاطه.

- التحقيق مع بعض الشرفاء بناء على اعترافات كاذبة من عملاء يكونون مكلفين من مخابرات العدو بالاعتراف على هؤلاء الأشخاص ثم اكتشاف الخدعة ولكن بعد الوقوع في المحظور.
- اختراق واحد أو أكثر من العملاء لبعض التنظيمات الفلسطينية ووصوله إلى درجة متقدمة في قيادتها مما يمكنه من التحقيق أو التسبب في التحقيق مع بعض المعتقلين بتوجيه من ضابط مخابرات العدو وقد يصل الحد بهذا المجرم لقتل المعتقل الشريف.
- حرمان المعتقلين من استثمار أوقاتهم في التربية والتثقيف والارتقاء بالمعتقلين وتهيئتهم لمواصلة مشوار المقاومة بوعي أكبر وتجربة أنضج بعد خروجهم من السجن.

هذا وقد تنبه المعتقلون لهذه المخاطر فبدأوا يتشددون في الموافقة على بدء التحقيق مع أي شخص داخل السجون بل إن الأمر قد وصل إلى ترحيل ملفات المشبوهين إلى خارج السجون ليتم متابعتها بعد خروج هذا المشبوه من السجن وتجنباً لأخطار المشبوهين فقد طور المعتقلون من أنظمة الحراسة الليلية والمتابعات الأمنية بما يمكنهم من الانتباه لكل سلوك مشبوه ومن تجنيب أنفسهم أي خطر محتمل وقد استطاعوا بذلك وقف محاولات بعض العملاء للإضرار بالمعتقلين.

حقبة ما بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية:(1994**م وحتى تاريخه**)

امتازت هذه الحقبة بوجود مؤسسات رسمية قانونية وتنفيذية يمكنها متابعة العملاء والعمل معهم بمهنية أكبر وفي أجواء أكثر استقراراً ولكن هذه الحقبة يمكننا أن نقسمها إلى قسمين هما:

1- مرحلة ما قبل عملية الإصلاح الأمني (الحسم العسكري 2007م).

حيث تم تشكيل جهاز المخابرات الفلسطينية وجهاز الأمن الوقائي وجهاز الاستخبارات العسكرية ولكل منهما دور في التعامل مع العملاء ولكن حال دون أخذ هذه الأجهزة لدورها الوطني في محاربة العملاء جملة من الأسباب منها:

أ. طبيعة اتفاقات أوسلو التي كانت تشترط على السلطة الفلسطينية عدم ملاحقة العملاء وكان الاحتلال يهتم بالخطيرين منهم بل إنه قد تم تسليم أكثر من واحد منهم بعد انكشاف أمره وكان يتم ذلك من خلال معبر إيريز بموجب هذه الاتفاقات.

ب. الطبيعة الفاسدة للقائمين والعاملين على هذه الأجهزة جعلها تحرف البوصلة ففيما تتواطأ مع العملاء كانت تتهم المقاومين بالعمالة وتحقق معهم على هذا الأساس حتى أن النماذج التي كانت تعبأ للمقاوم عند استلامه في مراكز هذه الأجهزة كان يكتب في خانة سبب الاستدعاء: تهمة أمنية. أي يتساوى العميل و المقاوم في هذا البند.

ت. استشراء الفساد والواسطات في هذه الأجهزة وتدخل مستويات قيادية عليا في السلطة في مجريات التحقيق حيث كانت توقف التحقيق عند نقاط معينة ويتم طي الملف لأسباب مجهولة لدى المحققين.

ث. الصراع المحتدم بين أجهزة السلطة الفلسطينية كان يدخل بعض الحالات الخاضعة للتحقيق أو المطلوبة له ضمن هذا الصراع مما كان يشكل لهم حماية وحصانة بأن يعلم الآخرون أنه محسوب على فلان أو على الجهاز الفلاني.

ج. التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال خلط الأوراق فأصبحت عملية ملاحقة العملاء لا معنى لها لوجود من يمارس دورهم من خلال المؤسسة الرسمية وفي جميع الاتجاهات، جمع المعلومات للعدو وملاحقة المقاومين هذا الواقع حال دون المعالجة الحقيقية لعملاء الاحتلال في قطاع غزة والضفة

الغربية، فكانت هذه الفترة فترة ذهبية لهم يسرحون فيها ويمرحون وإن كانت هناك حالات تم اعتقالها والتحقيق معها فأرى أنهم من غير المرضي عنهم من مخابرات العدو أو من أصبح ليس بحاجة لهم ولا مانع لديه من التحقيق معهم واعتقالهم كجزء من مسرحية يرجى من وارئها تخفيف قبح صورة التنسيق الأمني الذي تمارسه السلطة من خلال ذر الرماد في العيون بهذه الحالات المحدودة وغير الخطرة وكذلك تشكيل سوط ومصدر تهديد لكل من سيفكر من العملاء في التمرد على مخابرات العدو بأنه سيرفع عنه الغطاء ولن يمانع في التحقيق معه ومحاكمته وهو ما سيشكل دافعاً قوياً للعملاء لمزيد من الولاء والطاعة لمخابرات العدو.

2- مرحلة ما بعد الإصلاح أمني (الحسم العسكري 2007م):

امتازت هذه المرحلة بانتقال السلطة كاملة في قطاع غزة إلى يد حركة حماس أما الضفة الغربية فبقيت في يد حركة فتح ولذا فإن ما سبق ذكره خلال المرحلة السابقة قد استمر وبشكل أسوأ في الضفة الغربية أما في قطاع غزة فقد بدأت حماس من خلال الحكومة الفلسطينية في غزة بملاحقة العملاء حيث أعلنت عدم تقيدها بما ورد بالخصوص في اتفاقات أوسلو وأوعزت إلى أجهزتها المختصة بالعمل وبكل قوة ضد العملاء وبما لا يتعارض وأحكام القانون كما أنها أجرت تفاهمات مع الفصائل الفلسطينية بخصوص التعامل مع العملاء وضرورة التعامل مع المشبوهين من خلال الحكومة الفلسطينية وكان من أبرز أنشطتها حملة مكافحة التخابر مع العدو التي أطلقتها خلال العام (2010م) و سارت هذه الحملة في اتجاهات عديدة منها:

أ. برامج توعية جماهيرية.

ب. فتح باب التوبة للعملاء والتعامل بحكمة مع التائبين.

ت. المعالجة الأمنية والنشطة لمن لم يتب بعد انتهاء الفترة الممنوحة.

وقد امتازت هذه الحملة بنضوج الفكرة ووضح الأهداف وقد آتت ثماراً طيبة يمكن أن نستدل عليها من خلال:

أ- حملة الدعم النفسي التي قام بها مخابرات العدو لتعزيز العملاء والحيلولة دون توبتهم وتسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية الفلسطينية المختصة مما يؤكد فعالية هذه الحملة في محاربة العملاء.

ب- مضاعفة المكافآت والحوافز المقدمة للعملاء في قطاع غزة للحفاظ على ولائهم لمخابرات العدو ولضمان استمرار تنفيذهم أوامر ضباط مخابرات العدو.

ت- تكثيف التوجيهات الأمنية للعملاء من قبل ضباط مخابرات العدو مما يعبر عن حالة من الفزع والخوف من تساقط هؤلاء العملاء في مصائد الأجهزة الأمنية المختصة.

ث- مما تم الإعلان عنه خلال المؤتمر الصحفي الذي قامت به الجهات المختصة في الحكومة الفلسطينية بغزة وكشفت فيه عن بعض جوانب الضربة التي استطاعت تسديدها للعملاء كما كشفت عن بعض أجهزة التنصت والتصوير التي تم ضبطها واكتشافها.

كما يمكننا أن نضيف إلى ثمار هذه الحملة:

أ. أنها نقلت ضابط مخابرات الاحتلال من مرحلة الهجوم وتجنيد وتشغيل العملاء إلى مرحلة الدفاع ومحاولة الحفاظ على من عنده من عملاء.

ب. زعزعت ثقة مخابرات الاحتلال في عملائه في قطاع غزة فهو لا يستطيع أن يحدد من بقي على ولائه له ممن صحا ضميره وقامت المقاومة بتجنيده ليضلل الاحتلال وتحقق المقاومة من خلاله إنجازات أمنية.

والمعالجات الأمنية لا زالت متواصلة بهذا الخصوص والأمر بحاجة لمزيد من الجهد والنوعية في الأداء وقبل هذا كله الاستعانة بالله والتوكل فهو الحافظ من كل سوء.

أعداد العملاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

لدراسة هذا الموضوع فإنه من الضرورة بمكان أن نؤكد على أصالة الشعب الفلسطيني وبطولته فعلى الرغم من تضافر الظروف الضاغطة على هذا الشعب و المسهلة على مخابرات العدو لإسقاط أكبر عدد من الفلسطينيين من خلال عملهم داخل الأراضي المحتلة ومبيت عدد لا يستهان به منهم هناك إضافة إلى الارتباط الوثيق بين مختلف جوانب حياة الفلسطينيين مع الجانب الإسرائيلي وقدرة مخابرات العدو على الضغط على ذوي الحاجات الخاصة من الفلسطينيين بغرض قهر إرادتهم وإجبارهم على التعاون معه إلا أن الشعب الفلسطيني لم يستجب بالشكل الذي يرغب فيه الاحتلال فكان أكثر أصالة من العديد من شعوب الأرض التي تعرضت لضغوط أقل فنحن حتى الآن نجد أن المقاومة الفلسطينية بخير وخلال ما يزيد على الخمس سنوات لم يتمكن العدو من التوصل إلى مكان الجندي الإسرائيلي شاليط الأسير في غزة مما أرغمه على التنازل والقبول بشروط حماس في صفقة وفاء الأحرار ولا يزال الشعب الفلسطيني يراكم إنجازاته في الاتجاه الصحيح رغم أنف الاحتلال.

أما الأعداد فلا توجد إحصاءات حقيقية دقيقة تحدد ذلك لأن قاعدة البيانات بهذا الخصوص موجودة لدى مخابرات العدو وهو يرى في هذه المعلومات بعداً أمنياً وحتى عباراته بالخصوص كلها يجب أن تدرس دراسة أمنية لمعرفة أهدافه من تسريبها وما نستطيع أن نجزم به أن الأمر لم يبلغ درجة يمكننا أن نسميه ظاهرة فهو أمر محدود نسبياً بحسب أثرهم في المجتمع وهنا قد يقول البعض بأن درجة الخطورة تكمن في نوعية العملاء وليس في عددهم ولكننا نؤكد أن مخابرات العدو تسعى للإفادة من النوعية ومن العدد أيضاً في ضرب بنى الشعب الفلسطيني فالحديث عن النوعية صحيح عند الحديث عن تجنيد الجواسيس في الساحات الخارجية أما الساحة

الفلسطينية فلها خصوصيتها ولذا يدير مخابرات العدو صراعه فيها بطريقة مغايرة عن الساحات الخارجية.

أما الأسباب التي تحول دون تمكننا من الوقوف على أعداد العملاء فمنها:

1. الأعداد الصحيحة للعملاء موجودة لدى العدو وهو لا يطلع أحداً عليها.
2. عدم إمكانية وضع تنبؤات دقيقة بالأعداد استناداً لما تم كشفه من العملاء لعدم وجود معايير ضابطة ودقيقة يمكنها أن تساعدنا في ذلك.
3. اختلاف الإسرائيليين والفلسطينيين في تعريف العميل بل واختلاف الفلسطينيين أنفسهم في ذلك لاسيما وقد دخل متغير التنسيق الأمني كلاعب جديد في الساحة مارسته المؤسسة الأمنية في الضفة والقطاع حتى 2007م وهي مستمرة فيه في الضفة حتى تاريخه.
4. تأثر هذا العدد بأهالي العملاء الذين هربوا معهم للسكن داخل الكيان الصهيوني فهل نحسبهم مع عملاء العدو أم لا؟
5. خطورة الاعتماد على ما قد ينشره الاحتلال من معلومات حول العملاء فقد تكون هذه المعلومات قد نشرت أو سربت لدواع أمنية معينة فيكون بناؤنا عليها يصب في صالح الاحتلال.
6. التداخل عند الناس بين الجانب الأخلاقي والجانب الأمني وهل نحسب كل ساقط أخلاقي ساقطاً أمنياً أم لا لاسيما وقد أثبت الواقع عدم صحة ذلك.

مصير العملاء عند الاحتلال:

على الرغم من الخدمات الكبيرة التي يقدمها العملاء إلى أسيادهم لاسيما في العصر الحالي فبعد أن كانت المعلومات التي يرسلونها لمخابرات العدو قد تؤدي إلى اعتقال المقاومين أصبحت اليوم تستخدم في قتلهم وهدم بيوتهم على رؤوسهم ورؤوس ذويهم ولكن هذه الخدمات لم تشفع للعملاء وهي لا تمثل مبرراً لدى مخابرات العدو للتعامل معهم بشهامة وشرف واحترام وإنما يتعاملون معهم كوضعاء أنذال يؤدون خدماتهم وهم صاغرون فهم محكومون بمواقف تم توريطهم فيها ثم تهديدهم بالفضيحة أو كشفهم أمام شعبهم ورميهم لهم كالكلاب ليعاقبوهم ولعل هذا يظهر من خلال:

1- التعنيف الشديد والعقوبة عند أي قصور في أداء المهام أو عدم الدقة في التقارير المرفوعة منهم حول حدث ما حيث طور مخابرات العدو طرقاً للتحقق من دقة التقارير بأن يطلب التقرير نفسه من عدد من العملاء الذين لا يعرف بعضهم بعضاً.

2- التفتيش المهين وتقييد الأيدي والتعامل الحذر معهم عند استدعائهم لمقابلة مخابرات العدو فالعدو لا يثق بهم وهو يتعمد إذلالهم وتهديدهم ليضمن استمرار طاعتهم وولاءهم.

3- الإهمال والترك في حال دعت الضرورة الأمنية للعدو أن يهربهم للعيش داخل إسرائيل بسبب انكشاف أمرهم وهو ما يؤكده العديد منهم حيث علت شكواهم من خلال الصحافة الإسرائيلية وغيرها من المؤسسات الإعلامية.

الفصل الخامس

تجنيد الجواسيس والعملاء

تعتبر عملية التجنيد عملية معقدة وصعبة وهي تحتاج من الجهة المجندة مهارات متقدمة وخطوات مدروسة ووعي بمجموعة كبيرة من المعايير والاعتبارات المتعلقة ببيئة المستهدف بالتجنيد لتتمكن هذه الجهة من استغلال جميع العوامل المساعدة في تحقيق هدفها وأن تتجنب جميع العوامل التي قد تحبط أو تعيق عملية التجنيد، وتتوقف طبيعة خطوات التجنيد على طبيعة الهدف ومهامه والبيئة التي ستتم فيها العملية وعليه فالعملية لا تتم بشكل ارتجالي أو عفوي ونظراً لحساسية هذه المهمة وخطورتها فإنه قد وكلت بها أجهزة متخصصة وضع تحت تصرفها إمكانات مادية كبيرة مما مكنها من أن تحقق إنجازات لصالح الكيان من خلال تجنيد العديد من الفلسطينيين وغيرهم من جنسيات أخرى مستخدمين كل الوسائل والأساليب الممكنة دون إقامة أي اعتبار لأي ضابط ديني أو قيمي أو أخلاقي وقد عبر عن هذه الميكافيللية الغريبة أحد حاخاماتهم حين أفتى بجواز أن تمارس اليهودية الزنا مع غير اليهودي بغرض إسقاطه أو الحصول منه على معلومات تخدم الكيان الإسرائيلي.

والدارس لعملية تجنيد العملاء يجد أن لها أركاناً ثلاثة وهي:

1. المجنِّد (ضابط مخابرات الكيان أو من يكلفه بذلك).
2. المجنَّد (العميل أو الجاسوس).
3. عملية التجنيد.

وفيما يلي تفصيل لكل ركن من هذه الأركان الثلاثة:

الركن الأول: **المجند** (**مسئول التجنيد**):

المجند هو الشخص المكلف من الجهات المختصة في الكيان الصهيوني بتجنيد العملاء والجواسيس والذي يتابع وبشكل كامل عملية التجنيد سواء أتمها بنفسه أو من خلال من ينيبه عنه من عملائه لاسيما المخضرمين منهم.

مما سبق يتضح لنا أن من يقوم بعملية التجنيد إما المجند المباشر أو الأصيل أو المجند البديل وفيما يلي بيان ذلك:

1. المجند المباشر (الأصيل): وهو أن يؤدي ضابط العملية الأساسي نفسه بنفسه مهمة التجنيد حتى إنجازها وهذا المجند يجب أن يمتاز بالآتي:

أ. ثقافة واسعة لاسيما فيما يتعلق ببيئة وخصائص من يسعى لتجنيدهم أو توظيفهم لتجنيد غيرهم.

ب. سعة اطلاع على علم النفس والاجتماع لتحديد المداخل المناسبة لكل مستهدف بالتجنيد وليتمكن من متابعة عملية التجنيد وضمان عدم فشلها بسبب خطأ في التعامل نفسياً واجتماعياً مع ضحيته.

ت. مهارات متخصصة عالية: ليتمكن من ممارسة عمله بمهنية عالية أو توجيه من يستخدمهم في إكمال المهمة بما يضمن نجاحاً للعملية.

ث. درجة مرتفعة من الذكاء ليتمكن من التعامل مع شتى طبقات المستهدفين بالتجنيد.

ج. **صلاحيات ملائمة:** ليتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة بحق من سيجندهم وكذلك اغتنام الفرص المتاحة فيما لو أتيحت له فرصة قد لا تتكرر لإسقاط شخص مهم.

2. **المجند البديل**: وهو شخص آخر ينتدبه ضابط العملية لينيبه عنه في إتمام عملية التجنيد وهذا البديل قد يكون ضابط مخابرات إسرائيلي كما قد يكون أحد العملاء أو الجواسيس المحترفين.

أ. **المجند الضابط البديل**: وهو ضابط مخابرات إسرائيلي يختاره ضابط العملية لينوب عنه في إتمام عملية التجنيد وذلك بحسب ظروف العمل حيث قد يكون من الأسباب الداعية لذلك:

* عجز ضابط العملية عن السيطرة على المجند وإخضاعه بسبب خصائص وصفات قد تتوفر في المرشح كسعة الثقافة والحنكة والحذر بحيث يجد ضابط العملية نفسه عاجزاً عن مواصلة المشوار في إسقاط هذا المجند.

* ضغوط العمل وعدم قدرة الضابط المجند وقتاً لمتابعة عملية التجنيد حيث قد يكون مشغولاً بما هو أهم عنده منها.

* تطور العلاقة بين ضابط العملية والمرشح إلى درجة لا يستطيع أو قد تقتضي مصلحة العمل ألا يظهر بعدها أمام المرشح بمظهر خادع.

* اعتبارات تتعلق بأمن الجهاز نفسه.

* اعتبارات تتعلق بأمن الضابط المجند نفسه.

* اعتبارات تتعلق بأمن المرشح للتجنيد.

وهذا يتطلب مجموعة من الأمور من أهمها:

* دراسة الضابط البديل لكل ما يتعلق بالمرشح للتجنيد وجميع الخطوات التي سارها ضابط العملية معه وما واكبها من تطورات وما دون عليه من ملاحظات.

* ألا يشعر المرشح بأن هناك تنسيقاً بين ضابط العملية وبين الضابط البديل.

* ألا يشعر المرشح بأن الضابط البديل يعرف عنه كل شيء.

* أن يحافظ ضابط العملية على علاقة طيبة مع المرشح ليتمكن من التدخل في اللحظة المناسبة لإنجاح عملية التجنيد من خلال توجيهه للمرشح أو إسداء نصح له فيما لو استشاره فيما قد يعرضه عليه الضابط البديل من عروض.

ب. **المجند العميل البديل:** حيث قد يختار ضابط العملية من بين العملاء أو الجواسيس الذين يثق بولائهم له وبقدرتهم على تجنيد آخرين ومن ثم يقوم بتدريبهم ثم تكليفهم ببعض المهام المتعلقة بالتجنيد جزئياً أو كلياً .

الركن الثاني: **المرشح للتجنيد** (**الجاسوس أو العميل**):

تختلف حاجة الجهة المجندة لتجنيد العملاء أو الجواسيس من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى بحسب حجم التهديدات القائمة أو المتوقعة لها سواء في العمق المكاني المتعلق بأماكن التهديد أو العمق الزماني المتعلق بزمان بدء التهديد الحقيقي للجهة المجندة أو استشرافها لاحتمال ظهور ما يهدد أمنها في المستقبل.

وحيث إن العالم اليوم قد أصبح كقرية صغيرة تشابكت مصالح أفرادها وأصبح كل جزء فيه على الأغلب يتأثر بما يحدث في المناطق الأخرى فقد بدأت الدول تهتم بما يدور في هذا العالم من أحداث قد تؤثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر بغرض:

1. تجنب أي أضرار قد تلحق بها.
2. استغلال الفرص المتاحة لها في أي مكان من العالم لتحقيق مصالحها.

وقد اقتضى ذلك من الجميع العناية بالبعد المخابراتي ولكن بتفاوت فيما بين هذه الدول حيث يتعلق هذا التفاوت بأمور منها:

1. شعورها بأخطار قائمة أو محتملة قد تستهدفها.

2. حاجتها لبعض المواد الضرورية أو الخدمات الحيوية التي قد تتوفر هنا أو هناك.

ولذا نجد أن أجهزة مخابرات أي دولة تتحرك في اتجاهات عديدة منها:

1. تجنيد عدد من الجواسيس والعملاء لتزويدها بالمعلومات التي تحتاجها والتي قد تمثل تهديدات أو فرص قائمة أو محتملة.

2. العناية بالبحث العلمي المتعلق بموضوعات ذات علاقة بالمصالح الحيوية للدولة يحث يتم إدارة أو توجيه العملية البحثية من خلال جواسيس أو عملاء للدولة المعنية كما قد ترعاه من مؤسسات أهلية تحت غطاء تحفيزها للعمل البحثي وللباحثين سواء شعرت هذه المؤسسات بخدمتها للدولة صاحبة المصلحة أو لم تشعر.

3. تهيئة المناخات الملائمة لعمل دبلوماسي نشط وفاعل وتزويد السلك الدبلوماسي بصورة واضحة عن المكان الذي يتحرك فيه حيث ينشط الجواسيس أو العملاء في بناء شبكة من العلاقات الطيبة مع ذوي النفوذ والسلطة في المكان المستهدف وقد يجندونهم لصالحهم ثم يمارسوا دورهم في استغلال نفوذهم لصالح دولة المجند.

مما سبق يتضح لنا أن عملية التجنيد لا تستهدف فئة دون أخرى ولا جنس دون آخر وإنما ترتبط بطبيعة الميدان واحتياج المجند فيه فأحياناً يكون تجنيد آذن أو مراسل لوزير من الوزراء أنفع من تجنيد محاضر جامعي وهذا يتطلب عناية خاصة ودراسة واعية عند اختيار المرشحين للتجنيد فالعمل المخابراتي في أصله قائم على النوعية أي تحقيق أكبر إنجاز بأضيق دائرة من المجندين لأن هذه الدائرة كلما توسعت ازدادت أعباؤها ومشكلاتها وفرص انكشافها اللهم إلا إذا كان أحد أهداف التجنيد هو ضرب بني المجتمع مثلاً أي أن التجنيد مطلوب لذاته بحسب تقديرات ضابط المخابرات كما هو الحال في فلسطين فحينها نجد أن ضابط المخابرات يحاول إسقاط كل من تطاله يده انطلاقاً من جملة من الاعتبارات من أهمها:

1. أنـه لا توجد خسارة تذكر لـدى ضـابط المخـابرات الإسـرائيلي مـن تجنيـده لأي فلسطيني مـا دام أنـه قد راعـى القواعد المهنيـة فـي عملـه وأخـذ الاحتياطـات اللازمـة لذلك.

2. أن ضابط المخابرات الإسرائيلي لن يعدم وسيلة في تحقيق مصلحة من أي عميل فلسطيني يقوم بتجنيده وذلك من خلال:

أ. تحقيق منفعة للاحتلال بتقديم معلومة أو تنفيذ مهمة يرغب الاحتلال فيها.

ب. إلحاق أي نوع من الأذى والضرر بالمجتمع الفلسطيني بغرض إضعافه وضرب مقومات صموده.

الركن الثالث: **الإجراءات العملية في التجنيد**:

التجنيد: هو تلك العملية التي تقوم بها جهة التجنيد بغرض تجنيد شخص أو أكثر لصالحها بحيث يصبح واعياً لطبيعة دوره ملتزماً بالقيام به بحسب رغبة جهة التجنيد وتوجيهاتها.

لعملية التجنيد طرقها وأساليبها وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: طرق التجنيد:

يقوم ضابط المخابرات بعملية التجنيد بإحدى طريقتين هما:

1. **الطريقة المباشرة:** حيث يقوم ضابط العملية نفسه بعرض الارتباط مباشرة على المرشح للتجنيد وبدون أي واسطة.

2. **الطريقة غير المباشرة:** حيث ينتدب ضابط العملية من ينوب عنه في عرض الارتباط على المرشح للتجنيد وهذا البديل قد يكون:

أ. ضابط مخابرات إسرائيلي آخر.

ب. عميل محترف موثوق لدى ضابط العملية.

ثانياً: أساليب التجنيد:

تتم عملية التجنيد بإحدى أسلوبين هما:

1. **الأسلوب العادي:** حيث تسير عملية التجنيد بحسب خطوات مدروسة ومراحل متتابعة وفق خطة جاهزة للعمل.

2. **الأسلوب السريع:** ويكون ذلك عندما تتاح فرصة نادرة لتجنيد شخص له وزنه في محيطه أو يعمل في مكان حساس ولا يكون هناك مجال للتأجيل وهذا يقتضي أن يكون ضابط التجنيد عالي الكفاءة واسع الصلاحيات فحيثما انتفت الأخطاء وترجحت المصلحة جاز له اتخاذ قرار التجنيد وتنفيذه على وجه السرعة وإلا ضاعت فرصة قد لا تتكرر ثانية.

قواعد هامة تحكم عملية التجنيد:

عملية التجنيد لها مخاطرها وتعقيداتها وهي ليست مطلوبة لذاتها ولكن لتحقيق الفوائد المرجوة منها ولذا نجد أن على جهة التجنيد أن تراعي جملة من القواعد منها:

1. تحديد ضابط العملية المكلف وحدود صلاحياته ومرجعيته في العمل.
2. منح ضابط العملية صلاحيات ملائمة تمكنه من إنجاز المطلوب منه ومتابعة تطورات الميدان دون الحاجة للرجوع للجهة التي كلفته في كل صغيرة وكبيرة.
3. تحديد جهة التجنيد لأهدافها من عملية التجنيد وحاجتها من المجندين.
4. التزام ضابط التجنيد بقواعد الانتقاء الجيد من حيث ملاءمة المرشح ومناسبة الخطوات العملية المتبعة في عملية التجنيد.
5. عدم إشعار الهدف المرشح للتجنيد بما يجري حوله قبل إتمام عملية التجنيد.
6. المسارعة بخطوات متتابعة ومركزة بغرض توريط المجند في ممارسات تقطع عليه خط الرجعة.
7. مراعاة ضابط العملية للقواعد والاعتبارات الضرورية لتحقيق جملة من الأمور من أهمها:

أ. أمن ضابط العملية وجهة التجنيد وأدواته.

ب. الحفاظ على سرية المرشح بغرض الانتفاع به إلى أقصى درجة ممكنة.

ت. ضمان استمرار ولاء المرشح لضابط العملية ومواصلته العمل معه إلى أقصى فترة ممكنة.

ث. قدرة المجند على أداء المهام المنوطة منه بأعلى درجة من الكفاءة.

خطوات عملية التجنيد:

عملية التجنيد عملية دقيقة معقدة لا تبدأ بتكوين ملف المرشح للتجنيد ولا تنتهي بموافقته على العمل ولذا فإننا سنضعها في الخطوات الثلاث الآتية:

1. جمع المعلومات واختيار المرشح للتجنيد (معلومات عامة، ملفه، تقييم واختيار).
2. وضع خطة التجنيد والتشغيل.
3. تنفيذ خطة التجنيد والتشغيل.
4. تأكيد عملية التجنيد.

وفيما يلي تفصيل لكل من الخطوات سالفة الذكر:

الخطوة الأولى: جمع المعلومات واختيار المرشح للتجنيد:

تعتبر هذه النقطة نقطة الانطلاق وحجر الزاوية في عملية التجنيد حيث يسعى ضابط التجنيد من خلالها إلى الوقوف على الواقع الميداني المستهدف والبحث بين أفراده ومكوناته عن كل ما قد يفيده في عملية التجنيد.

ويمكننا تفصيل هذه الخطوة فيما يتعلق بعملية التجنيد إلى المراحل الآتية:

1. مرحلة تكوين قاعدة البيانات الخام العامة:

يتم في هذه المرحلة جمع بيانات عامة ومن مصادر متعددة يسعى ضابط التجنيد من خلالها للحصول على أكبر كم من المعلومات المتعلقة بالأفراد والأماكن والمؤسسات وكل ما يمكن أن تطاله يده ضمن تعليمات تؤكد أن على مصادر جمع المعلومات أن تقوم بجمع كل معلومة صغيرة أو كبيرة مع ترك تقييم درجة أهمية المعلومة وفائدتها للجهات المختصة مخافة ترك معلومة قد تبدوا تافهة ويكون ضابط التجنيد بحاجة ماسة لها حيث قد يبني عليها خطة عمل أو تغير مسار خطة العمل القائمة في جانب من الجوانب وتعتبر هذه البيانات قاعدة بيانات خام لا يمكن البناء عليها ولكن يخضعها ضابط التجنيد للدراسة والتمحيص حيث يمكنه أن يستفيد من هذه البيانات في مجالات عديدة منها:

أ. تحديد قائمة بالمجالات المطلوب استهدافها أمنياً في ميدان عمله.(أفراد، مؤسسات، تنظيمات، ....)

ب. تكوين قائمة بالأسماء المرشحة للتجنيد مرتبة بحسب الأولوية.

ت. دراسة واقع الميدان للوقوف على الفرص والتهديدات ذات العلاقة بعملية التجنيد.

2. مرحلة تمحيص البيانات الخام واختيار قائمة المرشحين:

يخضع ضابط التجنيد قواعد البيانات الخام التي حصل عليها لدراسة منهجية معقمة فهو يخضعها لما يعرف بعمليتي التحليل والتقييم لينقلها من كونها معلومة خام إلى معلومة استخبارية أي يمكن البناء عليها والتخطيط في ضوئها وتنتهي هذه المرحلة بتكوين قائمة بأسماء الأماكن والمؤسسات والأفراد المرشحين للتجنيد وتنتهي هذه المرحلة بالآتي:

أ. اختيار الأفراد المرشحين للتجنيد.

ب. ترتيب المرشحين للتجنيد ضمن سلم أولويات بحسب الأهمية والحاجة لكل منهم وتوقيت احتياجه.

ت. الوقوف على الجوانب الهامة في حياة المرشحين والتي تحتاج لدراسة معمقة ليتمكن ضابط التجنيد من وضع خطة التجنيد بحسبها.

3. مرحلة استكمال ملف المرشح وإنضاجه واعتماده:

حيث يتم في هذه المرحلة فتح ملف لكل واحد ممن تم اعتمادهم كمرشحين للتجنيد في الخطوة السابقة التي كان العمل فيها يمتاز بنوع من العمومية ويحرص ضابط التجنيد على أن يكون ملف المرشح متكاملاً يتضمن:

أ. تعريفاً دقيقاً بالمرشح وبالألقاب التي يعرف بها.

ب. هواياته ومجموع علاقاته في كل مكان يتواجد فيه.

ت. واقع حياته الاجتماعية.

ث. نقاط ضعفه ونقاط قوته.

ج. المداخل التي يمكن أن يدخل منها ضابط التجنيد إلى هذا المرشح.

ح. أي أمور ذات علاقة بالمرشح تسهل التعامل معه والسيطرة عليه.

ومن ثم تبدأ عملية العناية بملف المرشح بشكل خاص والتقييم المستمر له وتهيئة الظروف من حوله لبدء العمل على تجنيده فمثلاً قد يطلب من بعض العملاء التقرب منه أو توريطه في بعض المواقف كأزمات مالية أو علاقات جنسية غير مشروعة ... حتى إذا ما تم اتخاذ قرار ببدء عملية التجنيد بحسب احتياجات الجهات ذات الاختصاص شكل هذا الملف والبيئة التي تم تشكيلها حول هذا المرشح نقطة انطلاق لبناء خطة التجنيد.

علماً بأن ملف المرشح للتجنيد لا ينتهي بمجرد ارتباطه وسيره في سلك العمالة وإنما يبقى ملفاً تراكمياً له يدرس بشكل دائم لضمان استمرار ولائه وفاعليته والمهام التي قد يكلف بها بغرض اتخاذ القرارات المناسبة بحقه سواء ما يتعلق بتشغيله أو برفع درجة موثوقيته وتقريبه أكثر من ضابط التجنيد أو بتوجيهه أو توبيخه أو فصله أو فضحه أو تصفيته وكل هذا محكوم بمصلحة جهة التجنيد وهي لا تقيم وزناً لأي قيم أو أخلاق أو لمشاعر المجند أو مصالحه إلا بحسب ما ينفعها ويضمن سيره في ركابها. وبنهاية هذه المرحلة يكون ضابط التجنيد قد استكمل تقييم المرشح وخرج بتقرير نهائي يشتمل على أهم العناصر الضرورية لبناء خطة التجنيد.

أهم عناصر تقرير تقييم المرشح للتجنيد:

1. الحالة الشخصية: تتناول كل ما له علاقة بحالته الشخصية وخصائصه وألقابه ويرفق بها صورة شخصية له.

2. المؤهلات العلمية.

3. درجة القابلية للتجنيد.

4. درجة التزامه بالتعليمات: بمعنى هل هو سلس القياد أم صعبه أم مجامل؟

5. جوانب الغموض في حياته.

6. المؤهلات الأمنية: تتعلق بمدى قدرته على حفظ الأسرار وإنجاز المهام المنوطة به بطرق آمنة.

7. **الحس الأمني:** يعبر عن درجة الحذر والنباهة واستشراف الفرص والتهديدات لدى المرشح.

8. مستوى الذكاء والعام.

9. الفوائد المتوقعة من تجنيده.

10. المحاذير المتوقعة من تجنيده.

11. أي أمور أخرى يرى ضابط التجنيد ضرورة إضافتها للملف فالفيصل في ذلك هو مصلحة العمل.

مصادر جمع ضابط التجنيد للبيانات الخام:

تتوزع هذه المصادر وتتعدد ومنها ما يعتمد على:

1. سذاجة المستهدف وثرثرته.
2. ذكاء ضابط التجنيد وإمكانات عملائه.
3. كفاءة التقنيات المستخدمة في الحصول على المعلومات المطلوبة.

أما هذه المصادر فيمكننا أن نقسمها إلى نوعين هما:

النوع الأول: المصادر العلنية لجمع المعلومات: وتشمل دور النشر والتلفاز والصحافة ومواقع الإنترنت كالفيس بوك وغرف الدردشة ... كما قد تشمل سجلات تسجيل السكان وسجلات بعض المؤسسات التي يأخذ عملها الصبغة الإنسانية وكذا قواعد البيانات المتوفرة في المؤسسات الخدمية كالبلديات وشركات الكهرباء والاتصالات إذا كانت تعتمد نظام عرض الأسماء على الجمهور للزوم عملها.

النوع الثاني: المصادر الخفية أو المغلقة لجمع المعلومات: حيث تعتمد هذه المصادر على الطرق السرية الاستخباراتية ومن أبرز الوسائل المستخدمة في هذا النوع من المصادر:

1. **العمـلاء والجواسـيس:** فبواسطة العمـلاء يمكن لضـابط التجنيد أن يحـركهم فـي اتجاهين هما:

أ. **الحصول على أي معلومة أمنية:** من خلال الاختلاط بالناس وتحفيزهم للحديث لاسيما في العيادات الصحية حيث تقضي كثير من النساء أوقاتهن في الثرثرة أو في صالونات الحلاقة أو المواصلات العامة وبعد معالجة هذه البيانات يمكن ترحيل ما يخص كل مرشح للتجنيد من هذه المعلومات إلى ملفه وهنا تبرز أهمية أمرين هما:

* ضرورة التنسيق بين جميع الجهات العاملة في المجال الاستخباري في الساحة الواحدة لضمان تجميع كل ما يخص كل شخص من معلومات تتعلق به في ملفه المحفوظ لدى جهة الاختصاص.

* اعتماد نظام دقيق للأرشفة يسهل ترحيل المعلومة الأمنية لمكانها المناسب وتسهيل استرجاعها مضمومة إلى كل ما له علاقة بها من معلومات أخرى مما يوف مزيداً من وضوح الصورة بين يدي ضابط التجنيد و يحقق مزيداً من النجاح في العمل.

ب. التركيز على شخص بعينه وهدف محدد ورصد جميع سكناته وحركاته لتسهيل عمل ضابط التجنيد.

2. المقابلات الشخصية: وهي تأخذ نوعين هما:

أ. **المقـابلات المقـصودة (الاسـتدعاء):** وتكـون لأشـخاص بعينـهم والهـدف منهـا واضـح محدد فقد يوصل ضابط المخابرات للمستدعي رسالة تحذير وقد يتخذ قراراً باعتقاله وتمكن مثل هذه المقابلات ضابط التجنيد من الحصول على المعلومات التي يريدها وكذلك على معلومات قد يكون غافلاً عنها تساعده في إسقاط هذا الشخص أو غيره ممن تدور حولهم المعلومات التي حصل عليها ضابط التجنيد.

ب. **المقـابلات العامـة (الـدعوة):** حيث يتم من خلالها مقابلـة شرائح من النـاس كالمسافرين عبـر المعـابر أو العمـال أو أشـخاص يـسكنون قـرب موقـع حـدث معـين ويكون الغرض منها تكوين فكرة عامة أو رؤية قد تفيد في الوصول إلى هدف ينشده ضابط المخابرات.

ومما لا يخفي على كل مهتم بالشئون الأمنيـة فـي الساحة الفلسطينية أن ضـابط المخابرات كان يعرض في الغالب على من يقابله أن يعمل عميلاً لصالحه ويلوح له بالتهديد أو بالإغراء.

3. **التحقيق والاستجواب:** وذلك عقب اعتقال الشخص.

4. **الانتحـال:** حيث كان مثل هذا الأسلوب ينجح في التنظيمات التي توجه من الخارج فكانت تفتح خطاً مع شخص ثم يبدأ بالعمل في الميدان ويكون تواصله مع الخارج فاستغل مخابرات الاحتلال هذه النقطة وكان يكلف بعض عملائه أو ينتحل هو نفسه شخصية تنظيمية ويخدع بعض السذج من خلال اتصال بنقاط ميتة حيث يرتبطون معه ويصبحون مصدر معلومات حيوي لهذا المحتال وهذه الوسيلة لا تنجح إلا مع ساذج عديم خبرة وتجربة في العمل التنظيمي.

الخطوة الثانية: التخطيط للتجنيد والتشغيل:

بعد انتهاء الخطوة الأولى واتخاذ القرار النهائي بتجنيد المرشح تبدأ خطوة التخطيط للتجنيد والتشغيل وهي خطوة هامة جداً ولها ما بعدها فهي التي يتوقف عليها نجاح عملية التجنيد واستمرار المجند في خدمة الجهة المجندة كما قد يتوقف عليها فشل العملية وضياع فرصة ثمينة قد لا تتكرر ثانية.

أهداف خطوة التخطيط للتجنيد والتشغيل:

تتمثل أهداف هذه الخطوة في وضع خطة (تصور نظري متكامل) لتحقيق الآتي:

1. ضمان نجاح عملية تجنيد المرشح.

2. ضمان إيصال المرشح إلى مرحلة اللاعودة حيث يحقق ذلك أمرين هما:

أ. تنفيذ المجند للمهام المطلوبة منه بأقصى ما تطيقه إمكاناته.

ب. استمرار ولاء هذا المجند لجهة التجنيد.

3. رفع كفاءة المجند إلى أقصى ما تطيقه إمكاناته ليتمكن من إنجاز المهام المنوطة به بأعلى كفاءة ممكنة.

خصائص خطوة التخطيط للتجنيد والتشغيل:

تمتاز هذه الخطوة بعدة خصائص من أهمها:

1. يشرف عليها مجموعة من الخبراء في العمل المخابراتي وعلم النفس والاجتماع وأصحاب تخصصات معينة قد تقتضي شخصية المرشح الاستعانة بها ويتم تحديد مستوى هذه اللجنة بناءً على شخصية المرشح وأهميته والبيئة المحيطة به وتلك التي سيعمل فيها.

2. هي عمل ذهني بحت يهدف إلى وضع خطة العمل المنشودة.

3. تدور هذه الخطوة دون علم المرشح أو إشعاره هو أو غيره من أدوات التنفيذ بشيء ولكنها قد تقتضي إجابات عن أسئلة محددة تتعلق بالمرشح أو الوسط المحيط به يقوم ضابط التجنيد باستكمالها بوسائله الخاصة دون الكشف عن أهدافه ومراميه.
4. المرشح وكل ما يتعلق به من معلومات هو المحور الذي تدور حوله هذه الخطوة برمتها.

مراحل عملية التخطيط للتجنيد والتشغيل:

تسير هذه العملية بحسب المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: تحليل بيئة العمل: حيث يتم تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمهمة ويشمل ذلك:

1. الفرص: وتمثل كل ما يمكنه أن يسهم في تحقيق أهداف الخطة.
2. التهديدات: وتمثل كل ما يمكنه أن يسهم في إعاقة تحقيق أهداف الخطة.

ويستهدف هذا التحليل كلاً من:

1. المرشح نفسه: (شخصيته، نفسيته، مشكلاته، دوافعه، احتياجاته،....).
2. إمكانات جهة التجنيد: (المادية، البشرية، العلاقات، الصلاحيات،....).
3. البيئة التي ستتم فيها عملية التجنيد.

المرحلة الثانية: تقييم الفرص والتهديدات ووضع التصورات والبدائل: يتم في هذه الخطوة تقييم الفرص والتهديدات بغرض ترتيب الفرص بحسب الأولوية بناء على قدرتها على تحقيق الأهداف وكذلك تحديد خطورة كل من التهديدات على سير الخطة كما يتم فيها تحديد البدائل المطلوب تنفيذها عند الحاجة.

المرحلة الثالثة: بناء خطة التجنيد والتشغيل: في ضوء نتائج المرحلتين سالفتي الذكر تبدأ جهة الاختصاص بوضع خطة عمل شاملة للأهداف والأنشطة وجهات

التنفيذ والجدولة الزمنية والكلفة المالية وخانة الملاحظات حيث يتم هذا كله بحسب الاعتبارات الآتية:

1. توجيه الأنشطة والإجراءات كلها في اتجاه الهدف المرغوب. (تجنيد المرشح وضمان عدم تراجعه)

2. التوظيف الأمثل للأقدر من بين الفرص المتاحة على تحقيق الأهداف.

3. تجنب التهديدات التي قد تعيق سير الخطة مع إعطاء كل تهديد درجة من الحذر المطلوب كتنبيهات في خانة الملاحظات مقابل كل نشاط من أنشطة الخطة.

4. وضع البدائل المناسبة للتغلب على احتمالات:

أ. عدم استجابة المرشح للتجنيد للأنشطة والإجراءات المطروحة في الخطة.

ب. حدوث أمور مفاجئة قد تؤثر على سير الخطة.

الخطوة الثالثة: تنفيذ خطة التجنيد والتشغيل وتقويمها:

تحيل لجنة التخطيط بعد ذلك الخطة كاملة إلى ضابط التجنيد الذي يبدأ بتطبيقها على أرض الواقع ورفع تقارير دورية وبحسب الحاجة إلى الجهات المختصة بغرض تقييم سير العمل حيث تتم هذه الخطوة على مرحلتين هما:

1. مرحلة التجنيد.

2. مرحلة التشغيل والتفعيل.

أولاً: مرحلة التجنيد: وتبدأ هذه المرحلة من لحظة البدء بتطبيق خطة التجنيد والتشغيل مروراً بأخذ الموافقة المبدئية من المرشح على العمل وانتهاء بربط المجند بشكل جدي مع الضابط المشغل:

والتجنيد يمكن أن يتم من خلال عمليتين هما:

* الأولى: تهيئة المستهدف للقبول بالعرض: وهذا يجب أن يكون جزءاً من الخطة المعدة سلفاً فقد يحتاج ضابط المخابرات لتوريط المستهدف في أزمات مالية أو تهييجه جنسياً سواء بتزويده بأشرطة أو مواقع إباحية أو دس بعض المواد المهيجة في طعامه أو شرابه أو إغرائه للتسلل للأراضي المحتلة بغرض العمل مع الإخبار عن موعد وصوله ...

*** الثانية: عملية التجنيد: وهي تتطلب جملة من الأمور من أهمها:**

1. انتقاء المكان المناسب الذي يوفر راحة نفسية للمرشح وليس فيه مجال للزيارات المفاجئة ويراعي في ذلك متطلبات المكان الآمن.

2. **اختيار الزمان الملائم:** بحيث يراعي ظروف المرشح وأوضاعه الصحية والنفسية والاجتماعية.

3. **توفير الغطاء المناسب:** بحيث يكون وجود أدوات التجنيد في الزمان والمكان الضروريين مبرراً ولا يثير شبهة وتخوفاً لدى المرشح لاسيما في المراحل الأولى من التجنيد.

4. الحنكة في كشف المهمة وحسن توظيف عوامل الترغيب والترهيب.

5. طمأنة المرشح: بالإجابة على كافة الأسئلة المتوقعة منه لاسيما ما يتعلق منها بمستقبله فيما لو كشف أمره.

6. وضع تصور للتعامل مع المرشح في حال وافق على العرض أو رفضه، بحيث يراعي هذا التصور أمن أدوات التنفيذ وتقليل فرص عدم تجاوب المرشح.

ثانياً: مرحلة التشغيل والتفعيل:

وتبدأ هذه المرحلة من لحظة الربط الجدي للمجند مع ضابط العملية وتستمر بحسب ما تقرره جهة التجنيد حيث تهدف هذه المرحلة إلى:

1. توجيه المجند نحو الأهداف المرغوبة وهو الهدف من تجنيده أصلاً.
2. توريط المجند في أعمال تضمن استمرار ولائه لجهة التجنيد وتزيد الفجوة بينه وبين شعبه وهو ما يمكن تسميته إيصال المرشح إلى مرحلة اللاعودة.
3. تطوير قدرات المجند إلى أقصى ما تطيقه إمكاناته.

طرق تشغيل العملاء والجواسيس:

يتم تشغيل المجند بطريقتين أو بحسب نظامين والذي يرجح العمل بأحدهما هو طبيعة العمل وطبيعة الأهداف والمرحلة وطبيعة ميدان العمل وقد يتم الدمج بينهما:

1. نظام الخط الواحد.
2. نظام الشبكات.

وفيما يلي تفصيل لما سبق:

1. **نظام الخط الواحد:** تتكون دائرة التواصل عادة في هذا النظام من شخصين هما ضابط المخابرات أو من ينيبه عنه كحلقة وصل وبين العميل وغالباً ما يعتمد هذا النظام في البيئات المتينة التي يخاف ضابط المخابرات من انكشاف العاملين معه والتي يصعب عليه تجنيد عملاء جدد له فيها فعملية الخط الواحد لا تحتاج إلى اجتماعات ولا تلفت الانتباه وإذا تم اكتشاف الجاسوس أو العميل فالخطر على جهة التجنيد يقتصر على خسارتها لهذا المجند والدائرة التي كان يستهدفها بعمله المخابراتي فقط.

هذا وقد تحول مخابرات الاحتلال الإسرائيلي عقب انسحابه من غزة (2005م) إلى استخدام نظام الخط الواحد لاسيما في قطاع غزة مخافة تلقيه ضربات صعبة فيما لو تم كشف إحدى الشبكات العاملة معه.

2. **نظام الشبكات:** يتكون هذا النظام من عدد من العملاء قد يعرف بعضهم بعضاً وقد لا يكون ذلك وهم جميعاً يرتبطون مباشرة مع ضابط العملية ومع كل واحد من هؤلاء العملاء مجموعة واحدة أو أكثر فكل مجموعة تعمل لصالح ضابط المخابرات ولكن تواصلها يكون فقط من خلال العميل المتواصل مع ضابط العملية وكانت المخابرات الإسرائيلية تستخدم هذا النظام لاسيما أثناء تواجد الاحتلال في قطاع غزة ولكنها بدأت تميل لاستخدام نظام الخط الواحد لاسيما بعد رحيل الاحتلال من غزة عام (2005م).

مهارات ضابط العملية في تشغيل وتفعيل العمل:

يحتاج ضابط العملية أثناء تشغيله وتفعيله للجاسوس أو العميل إلى إتقان مجموعة من المهارات من أهمها:

1. القدرة على الإدارة والتحكم في نشاط العميل.
2. اختبار العميل بشكل متواصل، للتحقق من استمرار ولائه وجاهزيته للعمل.
3. تدريب العميل والارتقاء بمستوى أدائه لضمان أفضل أداء له.
4. التعزيز المادي والمعنوي للعميل لضمان تكرار السلوك المرغوب لدى ضابط العملية.
5. العناية بالحالة النفسية للعميل والعمل دائماً على رفع معنوياته.
6. توجيه العميل وتكليفه بالمهام التي تطيقها قدراته وظروفه الصحية والنفسية مع التأكد من وضوح التعليمات لديه.

7. التواصل مع العميل عند تلقي المعلومات منه بما يشعره بالعناية به أولاً ثم السؤال عن المعلومات وتقييمها.

8. السيطرة على العميل: حيث على ضابط العملية أن يجعل العميل دائماً تحت سيطرته من خلال إجراءات غير ظاهرة للحفاظ على معنويات العميل كأن يجعله في حاجة دائمة لضابط العملية أو خوف دائم منه من خلال التعريض بشكل عرضي بقضايا يخشاها العمل أو من خلال ترغيبه وتعزيزه بطريقة تضمن ولاءه وتحول دون شعوره أنه فوق ضابط العملية أو يمكنه أن يستغني عنه.

9. التقييم المستمر للعميل: حيث تتم هذه العملية في ضوء سلوك العميل وإنجازاته وينبني على هذا التقييم واحد أو أكثر من القرارات الآتية:

أ. مواصلة العمل معه على حاله التي هو عليها.

ب. نقله من مشغل إلى آخر أو من مجال لآخر كنقله للعمل في غرف العار داخل السجون حيث يتم دبلجة قصة اعتقال له.

ت. لفت انتباهه وتنبيهه إلى نقاط ضعفه وحساسية موقفه.

ث. التجميد لفترة محدودة أو الفصل النهائي.

ج. التخلص منه وتصفيته جسداً فيما لو اقتضى الأمر.

ح. حرقه بمعنى كشفه وفضحه أمام الناس.

10. التواصل مع العميل: حيث على ضابط العملية تأمين خط تواصل مستمر ومأمون وكذلك خط أو أكثر بديل فيما لو انقطع الخط الأول وذلك لضمان استمرار عملية التوجيه للعميل واستقبال المعلومات التي يريد إيصالها.

11. تمويل ودعم العميل: كانت هذه العملية سهلة ميسورة حيث كانت تصل مخصصات كل عميل مباشرة تسلم له باليد ولكن تعقيدات الواقع لاسيما في غزة تطلبت مهارات نوعية من ضابط العملية فاليوم هي تصل على شكل حوالات مالية

مغطاة بسواتر معقولة كما قد توصل من خلال النقاط الميتة وهذه مهام تتطلب مهارة في إدارتها ومتابعة تنفيذيها بدقة.

والمقصود هنا بتمويل العميل إعطاؤه مرتباً شهرياً أما دعمه فيكون بمبالغ إضافية كمكافآت مثلاً أو مساعدات لتخطي أزمات معينة وهو ما يسهم في رفع معنويات العميل وضمان استمرار ولائه وهمته في تأدية ما يطلب منه من مهام.

12. إنهاء خدمة العميل: فقد تقتضي الظروف إنهاء خدمات عميل ما لانتهاء الحاجة إليه أو انكشافه أو مرروه بظروف تعيق مواصلته دوره وهنا تبدأ دراسة الأسلوب الذي سيتم به إنهاء خدماته والذي قد يكون أحد الأساليب الآتية:

أ. طريقة ودية مبررة تدفع له تعويضات مناسبة ويسلم هو ما بحوزته من ممتلكات للجهاز المشغل.

ب. تجميد نشاطه مع إبقائه في الخدمة وقد يطلب إليه كتابة مذكراته الشخصية شريطة عدم نشرها ولكن يكون ذلك ملكاً لجهاز مخابرات العدو.

ت. تجميد نشاطه ونقله لمنطقة سكن جديدة وتوفير عمل بديل له.

ث. التصفية الجسدية بطريقة لا تقود خيوطها إلى جهة التجنيد أو لا تثير الشبهة وكأنه حدث عرضي أو موت طبيعي كالصدم بسيارة أو القتل بسم يظهر أثره بعد مدة طويلة ...

ج. تعرية العميل وحرقه أي فضحه أمام الناس من خلال خلق الضغوط المادية والمعنوية له أو دفعه للقيام بمهمة ما يقوم مخابرات الاحتلال بكشفها وفضح دوره فيها.

مما لاشك فيه أن مخابرات الاحتلال حين يقدم على إنهاء خدمة أي عميل فإنه:

1. يحرص على استرداد جميع ممتلكات الجهاز لدى العميل وتأمين سرية ما لديه من معلومات عن الجهاز.

2. يختار الأسلوب الأنسب بحسب ما يحقق مصلحة الجهاز دون إقامة أي اعتبار لهذا العميل أو لمنظومة القيم والأخلاق الإنسانية.

إستراتيجيات مكافحة تجنيد وتشغيل العملاء في فلسطين المحتلة

مكافحة العملاء والجواسيس ليس عملاً اعتباطياً عشوائياً ولكنه عمل لا بد وأن يقوم على أسس علمية وأن يحظى من التخطيط والعناية أكثر مما يبذله الاحتلال في المجال ذاته حيث يبذل جهوداً كبيرة تتناسب مع حجم شعوره بالتهديدات الحقيقية لأمنه في المنطقة وعليه فإن هذه المكافحة تقتضي ضرورة التقيد بالمنهجية العلمية عند بناء الإستراتيجيات المطلوبة.

نموذج لخطوات صياغة إستراتيجية لتحسين أداء منظمة عمل:

1. تصور ما يمكن أن تؤول إليه المنظمة إذا استمرت في ممارسة نفس أساليبها وأنشطتها الحالية رغم تغير الظروف المحيطة بها.

2. إعادة النظر في الأهداف الإستراتيجية التي سبق تحديدها والتأكد من أن فرص تحقيقها ما زالت كبيرة.

3. قيام فريق التخطيط الاستراتيجي بتحديد الفرق بين الوضع الحالي لمنظمة الأعمال وبين الوضع المثالي المستهدف الوصول إليه وهذا ما يسمى بتحديد الفجوة الإستراتيجية.

4. البحث عن الاستراتيجيات البديلة التي يمكن من خلالها سد الفجوة بين الوضع الحالي والمثالي وتتطلب هذه الخطوة:

– استخدام أقصى درجات التفكير والإبداع.

– العودة إلى الدراسات والأبحاث التي توضح مزايا وعيوب استخدام الاستراتيجيات البديلة.

5. تقييم البدائل الإستراتيجية للبحث في إمكانية استخدامها وحجم الفوائد التي يمكن أن تحققها منظمة الأعمال وكذلك تكلفة ومتطلبات مثل هذه البدائل الإستراتيجية.

6. قيام أعضاء لجنة التخطيط الاستراتيجي بترجمة البدائل الإستراتيجية التي تم الاتفاق عليها إلى خطة عمل خلال فترة زمنية معينة.

7. إعداد وصياغة الإستراتيجية في شكلها المتكامل والتي تحتوي على العديد من العناصر منها:

- توضيح كامل للوضع الحالي لمنظمة الأعمال.
- توضيح الأهداف التي تسعى منظمة الأعمال إلى تحقيقها.
- وصف كل بديل أو أسلوب من الأساليب الإستراتيجية التي تم اختيارها لتحقيق الأهداف الموضوعة.

اعتبارات مطلوبة لبناء الخطة الإستراتيجية المقترحة لمكافحة تجنيد وتشغيل العملاء في فلسطين المحتلة:

حتى نقدم إستراتيجية مقترحة قادرة على المساهمة في مكافحة تجنيد وتشغيل العملاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن ذلك يتطلب مراعاة الاعتبارات الآتية:

1. استشعار خطورة الاستهداف الأمني لأبناء الشعب الفلسطيني على أعلى مستوى في الدولة واعتبار مواجهته مشروعاً وطنياً وتكوين توجهات حقيقية نحو مواجهة جادة له.

2. تشكيل فريق وطني للتخطيط الاستراتيجي للمشروع على أعلى درجة من الكفاءة يستمد قوته وسلطانه من الجهات العليا في الدولة أو في الجهة القائمة على المشروع يقوم بالآتي:

أ. التخطيط الكامل للمشروع.

ب. متابعة تنفيذ الخطة المعتمدة بالخصوص.

ت. تحفيز جميع العاملين في المشروع من خلال طرح مسابقات لأفضل تجربة ناجحة أو فكرة أو تميز في الأداء.

ث. والتقويم الشامل لكل ما له علاقة بالموضوع.

ج. توثيق وترتيب التغذية الراجعة من التطبيق الميداني للخطة الإستراتيجية وتزويد جميع الجهات ذات العلاقة بالمشروع بهذه التغذية الراجعة للاستفادة منها كمدخل هام في تحسين الأداء في الخطط القادمة.

3. التقييم الدائم والمستمر للمشروع على أعلى مستوى في الدولة أو الجهة الراعية للمشروع في ضوء ما يصلها من تقارير يرفعها لها الفريق الوطني للتخطيط الإستراتيجي للمشروع.

أما الخطوات العملية للإستراتيجية المقترحة فنجملها في الآتي:

1. وضع غايات وأهداف للإستراتيجية المقترحة.
2. تحديد الفجوة الإستراتيجية.
3. تحليل البيئة الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالموضوع.
4. وضع الإستراتيجيات والبدائل القادرة على خدمة المشروع.
5. تقييم الإستراتيجيات والبدائل المقترحة واختيار الأنسب من بينها.
6. صياغة الخطة الإستراتيجية للمشروع.
7. اعتماد الخطة الإستراتيجية المقترحة من الجهات العليا في الدولة أو المؤسسة الراعية للمشروع.

وفيما يلي تفصيل للخطوات السابقة:

الخطوة الأولى: وضع غايات وأهداف للإستراتيجية المقترحة:

وهذه الخطوة تتطلب معرفة دقيقة بجملة من الأمور من أهمها:

1. الدوافع والعوامل التي يوظفها مخابرات الاحتلال في عمليات تجنيد وتشغيل العملاء.
2. وسائل وأساليب مخابرات الاحتلال لتجنيد وتشغيل العملاء.
3. أهداف مخابرات الاحتلال من تجنيد العملاء.
4. الخصائص النمائية للمراحل العمرية المختلفة للأفراد.
5. الدوائر الأكثر تعرضاً للاستهداف الأمني والتي يترتب على استهدافها ضرراً أكبر من غيرهم كزوجات وأبناء الشهداء والمعتقلين وكأسر قيادات العمل الوطني بشتى توجهاتهم، سكان المناطق الحدودية، ... .
6. ركائز الشخصية السوية القادرة على مواجهة محاولات الإسقاط الأمني.

ومن أهم الأهداف التي يمكن وضعها للإستراتيجية المقترحة:

1. تحديد معايير الشخصية الفلسطينية السوية وتحقيق التوافق الوطني عليها.
2. نشر الوعي والثقافة الأمنية لدى جميع شرائح الشعب الفلسطيني:

ومن أهم الجوانب المطلوب التوعية فيها:

أ. مخاطر السقوط الأمني وتبعاته في الدنيا والآخرة.

ب. وسائل وأساليب الإسقاط الأمني.

ت. طرق الوقاية من السقوط الأمني.

ث. طرق التخلص من قيد مخابرات الاحتلال لمن تم إسقاطه أمنياً.

3. بناء الشخصية الفلسطينية السوية المتصفة بالآتي:

أ. الثقافة والوعي الكافيين لتجنب مخاطر السقوط الأمني.

ب. الهمة والعزيمة الكافيين للمضي قدماً في مواجهة الاحتلال وكيده.

ت. تقدير الذات والشعور بعزة الانتماء للشعب الفلسطيني المرابط.

ث. القيم والأخلاق الفاضلة.

4. تضييق مداخل السقوط الأمني للحد من قدرة الاحتلال على تنفيذ خططه بالخصوص.
5. توسيع المخارج من وحل العمالة للراغبين في إنقاذ أنفسهم ممن تم سقوطهم أمنياً.
6. الرعاية الكافية لبيئات وأسر الفئات الأكثر استهدافاً من مخابرات الاحتلال كأسر الشهداء والمعتقلين وقيادات العمل الوطني.

الخطوة الثانية: تحديد الفجوة الإستراتيجية:

حيث إن المقصود بذلك هو تقييم الواقع وتحديد الفجوة بينه وبين الوضع المثالي المأمول حيث سيكون دور المشروع المقترح هو جسر الهوة بين الحالتين وهذا يتطلب تضافر جهود جميع الجهات ذات الاختصاص والعلاقة.

الخطوة الثالثة: تحليل البيئة الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمشروع:

والغرض من هذه الخطوة:

1. تحديد الفرص أي عوامل القوة المساعدة في إنجاح المشروع.
2. تحديد التهديدات أي العوامل المعيقة لتنفيذ المشروع أو المساهمة في إفشاله.

وهذا يتطلب حصراً للإمكانات والطاقات المادية والبشرية المتوفرة القادرة على خدمة المشروع جزئياً أو كلياً كما يتطلب دراسة واعية للواقع المعاش والمشكلات القائمة

وجهود العدو المبذولة في الاتجاه وهو أمر يتطلب مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة بالموضوع.

الخطوة الرابعة: وضع الإستراتيجيات والبدائل القادرة على خدمة المشروع:

حيث يمكن للفريق الوطني المكلف بالمشروع تزويد كل وزارة أو هيئة أو مؤسسة أهلية أو غيرها بأهداف المشروع ومطالبتها بوضع الاستراتيجيات التي تتلاءم مع المشروع فيما يتعلق بمجال عملها.

الخطوة الخامسة: تقييم الإستراتيجيات والبدائل المقترحة واختيار الأنسب من بينها:

يمكن للفريق المكلف تنفيذ هذه الخطوة من خلال فريق متخصص ينجز ذلك على ثلاث مراحل هي:

1. تقييم الإستراتيجيات المقترحة من كل جهة على حدة.
2. تقييم الإستراتيجيات المقترحة من الجهات ذات الاهتمام والاختصاص المشترك بغرض تبادل الخبرات والتوافق على أفضل الإستراتيجيات للعمل.
3. تقييم مجمل الإستراتيجيات المقدمة من الجميع للخروج بأفضل مخرج ممكن التنفيذ ضمن الإمكانات والظروف والزمن المتاح.

الخطوة السادسة: صياغة الخطة الإستراتيجية للمشروع:

وتمثل هذه الخطوة ثمرة وزبدة كل الجهود السابقة وهنا تتكامل الصورة من حيث العمل المطلوب والجهات المكلفة والإمكانات المطلوبة.

الخطوة السابعة: اعتماد الخطة الإستراتيجية المقترحة من الجهات العليا في الدولة أو المؤسسة الراعية للمشروع والإعلان عنها:

حيث من أهم أغراض هذه الخطوة:

1. إعطاء المشروع الزخم والأهمية اللائقين به.
2. توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ وإنجاح المشروع.
3. توجيه الجماهير وتحفيزهم للتعاطي مع المشروع والاستفادة منه.
4. ضمان تجاوب جميع الجهات ذات العلاقة مع المشروع وحرصها على إنجاحه.

وبهذا نكون قد وضعنا التصور النظري للإستراتيجية المقترحة وتبدأ بعده المراحل التالية وهي التنفيذ والتقويم للمشروع بما يليق به ويستحقه من عناية واهتمام ونحن على يقين بأن الأمر يحتاج من العناية والرعاية الشيء الكثير فعدونا مجرم وشعبنا رائع يستحق كل تقدير وبذل وعطاء من جميع المخلصين من أبنائه ومحبيه ومناصريه وإذا كانت هذه خطوة واجتهاد فردي فإننا لا ننظر إليه سوى أنه تعليق الجرس للفت النظر للمشكلة وخطورتها وآفاق الحراك في التغلب عليها كما إننا لا نرى أن هناك عصاً سحرية تنهي المشكلة من جذورها فما دام الاحتلال يبذل جهوده وما دامت هناك نفوس ضعيفة أو شخوص مغفلة فسيكون هناك سقوط امني ولكن الجهود الصادقة الواعية الدؤوبة كفيلة بالحد وإلى أقصى درجة ممكنة من نجاحات مخابرات الاحتلال في المجال.

"أسئلة عامة"

السؤال الأول: **عرف كلاً مما يلي**:

1- التجسس.

2- العمالة.

3- العملاء. مع بيان الفرق بين مصطلحي عميل وجاسوس.

4- الدافع.

5- الحاجة.

6- العميل المادي مع بيان خطورته على الجهة المشغلة.

7- الدوافع الأيدلوجية مع بيان درجة تحققها في العملاء من الفلسطينيين.

8- الدوافع العاطفية مع ذكر أقسامها.

9- الدوافع الذاتية (الشخصية).

10- العوامل الاستعدادية (الكامنة).

11- العوامل المهيئة.

12- الظروف الاجتماعية الخارجية مع ذكر ثلاثة أمثلة عليها.

13- العوامل النفسية.

14- التوحد مع الإحباط.

15- العوامل الديمغرافية.

<u>السؤال الثاني</u>: ضع علامة (✓) أو (×) بحسب المناسب أمام كل عبارة مما يلي:

1- ( ) كلمة جاسوس تحمل نفس معنى عميل.

2- ( ) كلمة عملاء تطلق على أشخاص لهم صفات ثابتة لدى كل شعب وفي كل وقت.

3- ( ) ينحصر غرض الاحتلال من عمليات الإسقاط الأمني في جمع المعلومات.

4- ( ) الأساس لتحديد من يطلق عليه عميل هو إضراره بثوابت الشعب ومصلحته الوطنية العليا.

5- ( ) مهمة الجاسوس الأساسية جمع المعلومات فقط.

6- ( ) يهتم الاحتلال بالإسقاط الأمني زمن الحروب فقط.

7- ( ) ترتبط عملية تجنيد الجواسيس والعملاء بمهددات الأمن الوطني زماناً ومكاناً.

8- ( ) مارس النبي صلى الله عليه وسلم العمل الأمني بأشكاله المتعددة.

9- ( ) تقتصر عملية تجنيد الجواسيس والعملاء على وجود الاحتلال.

10- ( ) "أمان" اسم يطلق على جهاز الاستخبارات الصهيوني.

11- ( ) توقف الصهاينة عن التجسس على الدول العربية بعد توقيع اتفاقيات سلام معهم.

12- ( ) يمكن للجهات الفلسطينية المختصة تحديد أعداد العملاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

13- ( ) تتوقف خطورة ظاهرة التعامل مع الاحتلال على نوعية العميل وليس على عدد من تم إسقاطهم.

14- ( ) دافع الأمومة عند الإنسان دافع فسيولوجي ذو طابع اجتماعي.

15- ( ) تستنهض الحاجات الإنسان لإشباع دوافعه.

16- ( ) الحاجة إلى تحقيق الذات دافع نحو النجاح والتفوق.

17- ( ) ينشأ السلوك الجرمي من إشباع الإنسان لدوافعه.

18- ( ) العميل الأيديولوجي هو أخطر أنواع العملاء.

19- ( ) الغالب على العملاء الفلسطينيين أنهم عملاء أيديولوجيون.

20- ( ) النظام السياسي في بلد ما قد يكون سبباً في دفع أبناء هذا البلد للتعامل مع عدوه.

21- ( ) ترجع الجريمة في الأغلب إلى سبب واحد فقط.

22- (   ) الغرور والأنانية تعتبر من عوامل الإسقاط المكتسبة.
23- (   ) الخبرات الأولية هي تلك التي يكتسبها الإنسان خلال المرحلة الأولى من دراسته.
24- (   ) العوامل المهيئة والمعززة موجودة في البيئة المحيطة بالفرد ومستقلة عن كيانه الذاتي.
25- (   ) تعتبر الظروف الأسرية من العوامل البيئية المؤثرة على سلوك الفرد.
26- (   ) الدلال والتسامح مع الأبناء يمثل صمام أمان لهم من الوقوع في العمالة.
27- (   ) يعتمد الاحتلال الذكاء والتفوق الدراسي شرطاً في الشخص المراد إسقاطه.
28- (   ) غالبية العملاء في فلسطين من ذوي التحصيل العلمي المتدني.
29- (   ) كبت الإحباط هو رد الفعل الأفضل والذي يحفظ الإنسان من السقوط الأمني.
30- (   ) يتوقف تحقق أثر الموقف الضاغط على طبيعة الموقف الضاغط نفسه.
31- (   ) التحري هو البحث المنظم المتسلسل عن الأخبار والمعلومات لمنع وقوع الجريمة.
32- (   ) التحري عمل مشروع يجوز لرجل الأمن ممارسته بدون أي ضوابط.
33- (   ) مراحل الملاحظة هي: الانتباه والإدراك والحفظ والوصف.
34- (   ) من الأمثلة على الملاحظة ما حدث من عمر بن الخطاب مع عمير بن وهب.
35- (   ) أجاز الإسلام الوصف لأغراض أمنية دون أي ضوابط.
36- (   ) مارس النبي صلى الله عليه وسلم الوصف كممارسة أمنية وهو يوجه أصحابه لبعض الأعمال الأمنية.
37- (   ) من أغراض الاستجواب الاستخباري التحقق من صحة معلومات معينة.
38- (   ) يقوم الاستجواب على تحطيم مقاومة المستجوب.
39- (   ) استخدم المسلمون الإشاعة ضد قريش في العهد المكي.
40- (   ) حسن الظن بين المسلمين من أهم الوسائل لتحصينهم ضد الإشاعة.
41- (   ) يجوز للمسلمين إطلاق الإشاعة ضد العدو لأغراض أمنية.
42- (   ) يحرم على رجل الأمن زراعة مصادر له في بلاد المسلمين.
43- (   ) لرجل الأمن المسلم استخدام الحيل ما دام يحقق المصلحة الأمنية المنشودة.
44- (   ) يجوز الاستيقاف عند تأكد رجل الأمن من وجود القصد الجرمي.

45- (   ) يتم الاستيقاف بعد وقوع الجريمة لمعاقبة المستوقف على جرمه.

46- (   ) أجاز الإسلام الاستيقاف تحقيقاً للمصلحة في منع الجريمة.

47- (   ) يقوم الاستدراج الاستخباري الحصول على المعلومة من شخص دون شعوره بأهمية ما يدلي به من معلومات.

48- (   ) يحرم الاستدراج الاستخباري لأنه نوع من الغش والخداع.

49- (   ) مارس النبي صلى الله عليه وسلم الاستدراج الاستخباري مع الشيخ الذي وجده على ماء بدر قبل المعركة.

50- (   ) الاستدراج الاستخباري جائز على كل حال مادام يحقق مصلحة أمنية.

السؤال الثالث:

ضع خطاً حول رمز الإجابة الصحيحة مما بين القوسين فيما يلي:

1- التجسس والعمالة:

أ. وجهان لعملة واحدة   ب. مهام العميل أشمل.

ج. مهام الجاسوس أشمل.   د. لا اتفاق بين العلماء على تعريف محدد لكل منها.

2- هدف الإسقاط الأمني:

أ. جمع المعلومات لصالح العدو.   ب. ضرب البنية الاجتماعية للمستهدفين.

ج. بث روح الهزيمة بين المستهدفين.   د. جميع ما ذكر.

3- يتحدد العمق المكاني لظاهرة التجسس والتعامل:

أ. بوجود الاحتلال.   ب. بمهددات الأمن الوطني.

ج. بدوافع المستهدفين.   د. بالمغريات التي يقدمها الاحتلال فقط.

4- تجسس الصهاينة ضد الغرب:

أ. قائم ضد الجميع .   ب. قائم ضد من يعادي الصهاينة.

ج. مرتبط بالتفاهمات الثنائية.   د. مرتبط برأي أمريكا في الأمر.

5- قامت الاستخبارات الصهيونية.

أ. مع الإعلان عن قيام الدولة.   ب. قبل قيام الدولة.

ج. بعد إعلان الدولة بمدة قصيرة.   د. ليس مما ذكر.

6- الموساد يعني للصهاينة:

أ. جهاز الأمن الداخلي.   ب. الاستخبارات العسكرية.

ج. جهاز الاستخبارات الخارجية.   د. دائرة الأبحاث السياسية.

7- يعمد الصهاينة عند استهدف الفلسطينيين.

أ. لإسقاط عدد يتناسب مع احتياجاتهم. ب. لإسقاط نوعية معينة.

ج. للتركيز على صغار السن. د. لإسقاط كل من يمكن إسقاطه.

8- من الدوافع الفسيولوجية الداخلية للإنسان:

أ. الجنس. ب. الأمومة.

ج. الجوع. د. جميع ما ذكر.

9- حاجة الإنسان إلى بناء علاقات اجتماعية وصدقات وحب وعطف تعني الحاجة إلى:

أ. الأمن. ب. تقدير الذات.

ج. تحقيق الذات. د. ليس مما ذكر.

10- أخطر العملاء على الجهة المجندة العميل ذو الدوافع:

أ.الأيديولوجي. ب. المادي.

ج. العاطفي. د. المتعلق بالمتعة الجنسية والإدمان.

11- تعتبر حب السيطرة والتملك من الدوافع.

أ. العاطفية. ب. الذاتية.

ج. الأيديولوجية. د. المادية.

12- التباهي وحب المظاهر من العوامل:

أ. المكتسبة. ب. الاستعدادية الكامنة.

ج. المهيئة والمعززة. د. ليس مما ذكر.

13- العوامل النفسية من العوامل:

أ. المكتسبة. ب. الإستعدادية الكامنة.

ج. المهيئة والمعززة. د. (أ + ت).

14- رد الفعل النموذجي تجاه الإحباط هو:

أ. مهاجمته. ب. كبته.

ج. التوحد مع مصدره. د. (أ + ب).

15- يتوقف النجاح في التصدي للموقف الضاغط على نظرة الفرد إلى أن الصراع:

أ. فردي. ب. جماعي.

ج. بحسب الفئة المستهدفة. د. كل ما ذكر.

16. من أغراض التحري:

أ. الحصول على معلومات من أفراد محددين.

ب. التأكد من المعلومات التي يقدمها المندوبون.

ج. الكشف عن جواسيس الأعداء وعملائهم.

د. جميع ما ذكر.

17.قصة أبي ذر مع علي بن أبي طالب قبيل إسلامه دليل على جواز:

أ. الإشاعة. ب. التحري. ج. زراعة المصادر. د. الاستيقاف.

18. مراحل الملاحظة هي:

أ. الانتباه والحفظ والإدراك والوصف.

ب. الحفظ والوصف والانتباه والإدراك.

ج. الإدراك والانتباه والوصف والحفظ.

د. الانتباه والإدراك والحفظ والوصف.

19. قصة عمر بن الخطاب مع عمير بن وهب بعد غزوة بدر مثال على:

أ. الاستدراج الاستخباري. ب. الاستجواب الاستخباري.

ج. الملاحظة. د. التحري.

20. الوصف هو ذكر الصفات والسمات والعلامات البارزة والمميزة للهدف الأمني سواء أكان:

أ. فرداً أو جماعة. ب. سيارة. ج. مبنى أو موقعاً. د. جميع ما ذكر.

21. الذي وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بأنك إذا رأيته هبته وفرقت منه وذكرت الشيطان هو:

أ. أبو لهب. ب. حيي بن أخطب.

ج. أبا سفيان بن نبيح الهذلي د. كعب بن أسد القرظي.

22. الاستجواب الاستخباري أحد وسائل:

أ. جمع المعلومات. ب. التحقق من صحة معلومة معينة.

ج. (أ+ب). د. ليس مما ذكر.

23. من مقومات الاستجواب الاستخباري:

أ. قوة الملاحظة.

ب. تحطيم مقاومة المستجوب.

ج. المعرفة الدقيقة بالمستجوب ومحيطه.

د. جميع ما سبق.

24. الإشاعة ممارسة أمنية هامة:

أ. يجوز للمسلمين استخدامها دون ضوابط.

ب. يجوز استخدامها ضد العدو ما دامت تحقق مصلحة للمسلمين.

ج. يجوز استخدامها في ديار المسلمين منضبطة بقاعدة الضرورات تبيح المحظورات.

د. (ب + ج).

25. زراعة المصادر تعني تجنيد مصدر من:

أ. أبناء المنطقة. ب. الدولة المستهدفة. ج. الفئة المستهدفة. د. جميع ما ذكر.

26. من الأمثلة على زراعة المصادر طلب النبي صلى الله عليه وسلم من بعض الصحابة الرجوع إلى قومهم والمكوث بينهم ومن هؤلاء الصحابة:

أ. أبو ذر الغفاري. ب. عمرو بن العاص.

ج. الطفيل بن عمرو الدوسي د. (أ + ج).

27. الحكم الشرعي في زراعة المصادر:

أ. الجواز مطلقاً. ب. المنع مطلقاً. ج. الجواز عند الحاجة الأمنية. د. ليس مما ذكر.

28. الحكم الشرعي في استخدام الحيل في العمل الأمني:

أ. المنع مطلقاً. ب. المنع مطلقاً.

ج. الجواز عند الحاجة الأمنية. د. الجواز مع الكفار فقط.

29. من الأمثلة على جواز استخدام الحيل في العمل الأمني قصة:

أ. علي بن أبي طالب مع الشاب الذي اشتكى أن نفراً قتلوا والده.

ب. داود عليه السلام مع المرأتين المتنازعتين على الغلام.

ج. أخذ الرجل بأنفه إذا أحدث في الصلاة وأراد أن ينصرف أمام الناس.

د. جميع ما ذكر.

30. يتم الاستدراج الاستخباري أثناء:

أ. المحادثة. ب. التحقيق. ج. المواجهة والقتال. د. جميع ما ذكر.

31. أجاز الإسلام الاستدراج الاستخباري عند تحقيقه المصلحة:

أ. مطلقاً. ب. بحسب قاعدة الضرورات تبيح المحظورات.

ج. ما لم يتعارض مع حكم أو نص شرعي. د. (ب + ج).

32. الاستيقاف إجراء أمني:

أ. وقائي. ب. علاجي. ج. بنائي. د. (ب + ج).

33. من الشواهد على جواز الاستيقاف:

أ. قصة النبي مع الأعرابي على ماء بدر قبل الغزوة.

ب. قصة الصحابة مع العين من هوازن في غزوة الفتح.

ج. قصة ابن طولون مع المتسول.

د. (ب + ج).

34. تستخدم الشفرة:

أ. لضمان سرية المعلومات.

ب. شريطة وجود اتفاق بين المرسل والمستقبل على الإشارات المستخدمة.

ج. (أ + ب).

د. ليس مما ذكر.

السؤال الرابع: أجب بحسب المطلوب.

1- اذكر ثلاثة من الآثار المتوقعة من عملية الإسقاط الأمني على كل من:

أ. الجانب الفكري في المجتمع.

ب. الأسرة.

ت. المقاومة.

ث. الواقع الاعتقالي.

2- **علل:** استمرار تجسس الصهاينة على الآخرين حتى ولو وقعوا معهم معاهدات سلام أو توافقت مصالحهم معاً.

3- "التعامل من حيث الموقع والمكان يتعلق وجوده بوجود الاحتلال" حاكم العبارة، مدافعاً عن رأيك الذي تبنيته.

4- ماذا نستنتج من ظهور جهاز الاستخبارات الصهيوني قبل قيام دولتهم المزعومة؟

5- أذكر الأجهزة التي تقوم عليها السياسة الاستخباراتية الصهيونية مع الإشارة لمهمة كل منها.

6- "يبلغ عدد العملاء في الأراضي الفلسطينية بالآلاف" حاكم العبارة السابقة.

7- ما الخطورة التي يشكلها الإنترنت كوسيلة للإسقاط الأمني؟

8- أذكر ثلاثة فوائد يحققها الاحتلال من حملة الاتصالات الهاتفية على المواطنين الفلسطينيين.

9- اذكر ثلاثة أسباب تعزز دور دوافع المتعة الحسية والإدمان في عملية الإسقاط الأمني للإنسان الفلسطيني.

10- يتحدد أثر العوامل الضاغطة (المعجلة) بفعل جابين. (أذكرهما مع الشرح).

تم بحمد الله وتوفيقه

سائلاً الله تعالى أن يحفظ علينا جميعاً ديننا وأمننا

إنه ولي ذلك والقادر عليه،،،

العميد/ د. كمال محمد تربان

السبت: الموافق 2013/03/30م

فهرس الكتاب

تم بحمد الله وفضله وكرمه وتوفيقه،،،

العميد/ د. كمال محمد تربان

مارس – 2013م